دراسات تطبيقية في علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور
محمد عاطف غيث
عميد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور
غريب محمد سيد أحمد
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دكتور
محمد أحمد بيومي
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت: ٤٨٣٠١٦٣

اهداءات ١٩٩٤

السيد/ مجـــدي مســـعد

الاســـكنـدريـــة

دراسات تطبيقية فى علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور
محمد عاطف غيث
عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية

الأستاذ الدكتور
غريب محمد سيد أحمد
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دكتور
محمد أحمد بيومى
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - اسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

المحتويـــات

صفحـة

مقدمة

منذ مطلع هذا القرن ،وعند كل أزمة يواجهها الانسان والمجتمع على المستوى المحلي والقومي والعالمي ،يتطلع رجال الادارة والسياسة والاصلاح الى علم الاجتماع ،لعلهم يجدون عنده الجواب الجاسم الذى يمكنهم من السيطرة والتحكم وسد الثغرات التى تتزايد اتساعا كلما ازدادت سرعة التغير الاجتماعى ،وتقدم العلم وتعاظم شأن التكنولوجيا . ومعنى هذا أن هناك فكرة مستقرة عند غير المتخصصين، تنيط بعلم الاجتماع مسئولية تقديم العون العلمى للتغلب على مختلف أنواع المشاكل على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى الجماعة والفرد. وربما كانت هذه الفكرة مستقاة من العلوم الطبيعية والحيوية ، التى أمكن استخدام نتائجها فى التغلب على كثير من المصاعب التى كانت تواجه كفاءة الانسان فى تطويع الامكانيات الطبيعية من أجل مزيد من التقدم التكنولوجى .

ان علم الاجتماع يلتحم بالواقع من زاويتين، الاولى ،تقابل طبيعة بحثه ومتطلبات نموه نظريا من خلال اكتشاف أبعاد الحقيقة الواقعية ،وهكذا يكون الاتصال بالمجتمع كميدان ،والانفعال بقضاياه كنقطة انطلاق، شرطا ضروريا لنجاح العمل العلمى وتعبيره الصحيح عن حيويته وامبيريقيته وبعده المعرفى ،والثانية تعبر عن دور عالم الاجتماع فى انجاح مسيرة الحياة الاجتماعية نحو التقدم ،وتقديم المشورة والعون للسيطرة على مشاكل المجتمع ،وتفهم قضاياه الكبرى الى جانب الالتقاء العالمى لتحرير الانسان وتحقيق مطالبه الحضارية ودعم حريته .

ولم يكن علم الاجتماع بعيدا عن الالتحام بالواقع بالمفهومين السابقين ، الا أن اسهامه فى توسيع نطاقهما تحاذبته ظـــــروف عديدة تعلق بعضها بطبيعة النظرة اليه من ناحية ،وتعلـــق البعض الآخر بطبيعة نموه وتدعيمه والافادة النظامية من نتائج دراساته من ناحية اخرى • ومع ذلك فلا زال على علم الاجتماع أن يبـــدى مزيدا من الاهتمام بالموضوعات التى اصطلح على تسميتها "بالتطبيقات" والتى تهم قطاعات واسعة من المجتمع لاتصالها بواقع حياتهم اليوميـــة أو لارتباطها بما يعانـــون من حيرة أو قلق أو اضطراب ومعنـــى هذا أن علم الاجتماع مطالب بأن يدرس موضوعات لها أولوية مــــن وجهة نظر المجتمع أو اقسامه المختلفة ،أو المسئوولين عن انشطتــه العديدة ، بقدر ما هو مطالب أن يستمر فى دراسة الموضوعات الاخرى التى تسهم فى تدعيم بنائه النظرى ،وتمكنه من الفهم الشمولى لقضايا المجتمع على المستوى المقارن •

ان كل دراسة يجريها علم الاجتماع ،يمكن ان يكون لها مـــــا يسمى " بالجانب التطبيقى ، طالما كانت هذه الدراسة تعالج أنساقا أو نظما أو تنظيمات أو جماعات أو مشاكل ،خاصة اذا كان منظور الدراسة يرتكز على ادراك عوامل الدينامية وما تطرحه من صعوبـــات أو ما تخلقه من صراعات ذ تسبب نوعا من الاضطراب يمتد من الفـــرد الى الجماعة الى المجتمع • وبهذا يمكن أن تكون الغالبية العظمى مـــن دراسات علم الاجتماع هى دراسات ذات طابع تطبيقى ، الا أن الاتجاه السائد الآن هو النظر الى موضوعات بعينها ،على انها مجال علـــــم الاجتماع التطبيقى، مثل التربية ،والتنشئة الاجتماعية ،ووسائــــل

الاتصال الجماعي والجريمة ومشاكل الاسرة والتنمية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي الذي يواجه اهدافا شديدة الصلة بمطالب الجماهير كالمستشفيات والسجون والنوادي وغير ذلك .

وعلى هذا أقدم لدراستين تطبيقيتين في مجال الدراسة الاجتماعية ، تتناول الدراسة الاولى العلاقة بين القيم الاجتماعية وانتاجية الانسان المصري ،وتعرض الدراسة الثانية للطبقة الاجتماعية والهجرة الريفية الحضرية . ومع أن هاتين الدراستين لا تمثلان المجال الواسع للتطبيق في علم الاجتماع ، الا انهما يصلحان لالقاء الضوء وتوجيه النظر في امكانية الاستفادة من العلم في دراسة الواقع الاجتماعي ، ومحاولة ايجاد الحلول لمشكلاته .

ديسمبر ١٩٨٦ عاطف غيث

الفصـــل

* معنى التطبيق فى علم الاجتماع

لقد حدد أوجست كومت فى مبدأ حديثة عن علم الاجتماع رسالة هذا العلم بقوله : " ان علم الاجتماع يهمه فـــى الدرجة الأولى أن يسيطر على تجربة المستقبل وأن يقـــدم المعلومات التى تفيد البشر فى حياتهم داخل المجتمع "ومعنى ذلك أن الرواد الأول لعلم الاجتماع كانوا متبصريـــن لأن رسالة هذا العلم يجب أن تتخطى حدود النظرية العلميـــة المجردة وتقدم كل المعاونات الممكنة لمواجهة مشاكـــل المجتمع والتخطيط لبناء مستقبل أفضل . وقد شارك كومنت فى هذا الرأى كل فلاسفة التاريخ من أمثال كارى وكوندرسية الذين حاولوا تتبع نمو النشاط العقلى والحضارى عنـــد الانسان ، وان كان هذا التتبع قد اتخذ صورة دورة تاريخيـة مغلقة أو مراحل متتابعة ،فان الهدف النهائى من هـــذا التتبع كان محاولة معرفة أحوال المجتمع فى العصر الـــذى عاشوا فيه تمهيدا لتصوير الظروف الاجتماعية والاقتصاديـــة التى تتحكم فى أبعاد العلاقات الاجتماعية . هذه المعرفـــة تعتبر خطوة أولى لتفهم الصعوبات والتوترات التى تصيـــب هذه العلاقات وتؤدى الى خلخلة فى البناء الاجتماعى.ويهمنا هنا أن نحلل بصورة موجزة العوامل التى دعت فلاسفة التاريخ

---

* اعد هذا الفصل أ.د/محمدعاطف غيث .

أو رواد علم الاجتماع الأول الى محاولة فهم المجتمع المعاصر سواء باستقراء التاريخ أو بالدراسة العلمية الوصفية للمجتمع القائم فعلا ويتضح ذلك مما يلى :

١ - لقد سجل سكان العالم ابان القرن التاسع عشر زيادة كبيرة ترتب عليها عدد من المشاكل المتعلقة بالحركة السكانية والهجرة الداخلية والخارجية والبطالة ومشاكل العمال . وعرف المجتمع الانسانى لأول مرة ضروبا من الانحراف فى المجال الفردى والجمعى ترددت بين خيانة الأمانة والجريمة .

٢ - نشوء الدولة القديمة وظهور العصبيات الاقليمية التى أدت الى انقسام الأرض الى مجموعات سكانية متجانسة أو متحالفة ، وتطور نظام الحكم اثر ذلك وتصاعد أفكار جديدة فى التفكير الانسانى عن الحرية وعن القومية وعن التمييز العنصرى وعن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كل هذا أدى الى ضرورة التفكير فى نمط جديد من العمل الاجتماعى الى جانب أهمية تحديد الأهداف التى يسعى اليها البشر داخل تلك الحدود الاقليمية التى حددت على هيئة دول مستقلة تماما .

٣ - الانقلاب الصناعى الذى واجه الانسان بأزمة ،وكان فى حد ذاته ثورة من ثورات الانسان الكبرى عبر التاريخ

جعلت العلاقات الاجتماعية القديمة التى كانت تناسب مجتمعا زراعيا أو رعويا ،عقيمة وغير قادرة على ملاحقة التطور الصناعى .

٤ ـ تقدم البحث العلمى فىالعلوم الطبيعية وما أسفر عنه من نجاح فى سيطرة الانسان علىالمادة وتسخيرها فى نهاية الأمر لرفاهيته . ومعنى ذلك أن الأسلوب العلمى فى ملاحظة الأشياء والتعرف عليها وفى ادراك طرق استخدامها أدى الى انقلاب فى تفكير الانسان وفى موقفه من الطبيعة وفى تفسيره لمركزه فىالعالم ، وكان كل نجاح فى مجال العلم الطبيعى يطرح جانبا عددا كبيرا من المعتقدات والقيمكانت تقوم علىالخرافة حينا أو على التجربة التقليدية البسيطة حينا آخر .

٥ ـ تعقد النظم الاجتماعية وتناقضها،لأنها كانت تنطوى على عناصر جمعت بين القديم وبين الجديد المتغير،الأمرالذى أدى الى عدد من المتناقضات فى معنى الحياة الاجتماعية وفى طريقة معالجة جميع جوانبها.

من أجل كل هذا أصبح العلم الاجتماعى ضرورة للسيطرةعلى مقدرات المجتمع وفهم مكوناته المتعددة ومحاولةتدعيم نظرة جديدة للحياة فرضتها حتمية التغيير الاجتماعى والاقتصادى والعلمى الذى أخذ ينتشر وبسرعة كلما زادت الاكتشافات العلمية

وكلما زاد عمق الانقلاب الصناعى . لقد كان علم الاجتماع فى أواخر القرن التاسع عشر محاولة من بين عدد كبير من المحاولات التى تستهدف فهم المجتمع والمعاونة على مواجهة مشاكله .ويهمنا فى هذا المجال أن نضرب أمثلة على تلك المحاولات ، ونتوقف عند أهمها وأبعدها أثرا فى تاريخ الانسان وفى صناعة المستقبل .

١ - المحاولة الاولى :

كانتمن غير شك محاولة فلاسفة التاريخ ابتداء من " هوبز " "ولوك " "وروسو" حتى " فيكو " و (كوندرسيه ". ومن غير دخول فى تفاصيل ،فان هذه المحاولة اتجهت اتجاهين متمايزين : الاول حاول أن يقسم تاريخ الانسان لمرحلتين : الأولى ،كانت طبيعية ،معبرة عن منطق الأشياء أو غير معبرة ،والثانية / دخول فى مرحلة المجتمع الصناعى الذى هو من صنع الانسان والذى تميز بسيادة القانون الذى ينظم العلاقات الاجتماعية ،وهو فى حد ذاته عدوان علىانطلاقة الطبيعة البشرية للتقييد بحرية من كل جوانبها فىاتصالها بالحياة . اما الاتجاه الثانى ،فيمثله أولئك الذين حاولوا أن يستقروا ما تحت أيديهم من وثائق أو اثار تاريخية ليعرفوا من خلالها نوع الانسان وشكل نشاطه الذى تدل عليه هذه الوثائق أو هذه الآثار، وكان تفسير كل منهم مختلف من الآخر ،الا أنهم جميعا اتفقوا على أن الانسان يمر بمرحلة

تختلف عددا ،وتتميز كل مرحلة بحالة عقلية معينة يتناسب معها نوع النشاط الانسانى فى مجالاته العمرانية المختلفة وكان الحل فى كلا الاتجاهين مؤديا الى نتائج منطقية متناقضة فى كل حالة ،فبينما نجد فى ثنايا الاتجاه الأول محاولات لتدعيم القانون ونشر سيطرته على علاقات الانسان لحماية الضعفاء واقرار الأمن والنظام ،نجد فيه أيضا محاولات لاستنكار القانون باعتباره مقيدا لحرية الانسان ومدمرا لاصالة الطبيعة البشرية الأمر الذى يستوجب ضرورة العودة الى ذلك الوضع الذى ساد فيه منطق القوة وحجتها فى ذلك أن العالم لايمكن أن يقوده الضعفاء المتسترين وراء القانون . أما الحل بالنسبة للاتجاه الثانى فكان محاولة لتعميق مجرى التطور التاريخى والافادة الكاملة من التقدم الذى أحرزه العقل فى مجالات النشاط الانسانى أو بمعنى آخر كان الحل محاولة للربط المتكامل بين النظرية التى يصل اليها التفكير وبين التطبيق العملى الصادر عن ملابسات الحياة الواقعية ، ان الربط بين النظرية والتطبيق فى رأى فلاسفة التاريخ عنصر جوهرى فى اعادة التوازن وفى خلق التكامل الضرورى بين مكونات الحياة داخل مجتمع الانسان .

٢ - المحاولة الثانية

وهي التي تمخضت عن ضرورة تدعيم العلوم الانسانية على قاعدة من المنهج العلمى الذى أحرز نجاحا كبيرا فى مجال الطبيعة والنبات والحيوان . وفى صدر هذه العلوم الانسانية كان هناك تركيز على علم الاجتماع وقد وجد هذا العلم ترحيبا كبيرا فى الدول الغربية بوجه خاص ،وخاصة فى معركة مريرة لخلق مجال حيوى له بين الفلسفة وبين العلم الطبيعى ، وقد نجح فعلا فى خلق هذا المجال .

ان علم الاجتماع لدى اصحاب تلك المحاولة يمكن استخدامه سلاحا ماضيا ضد كل النزعات التحررية فى مجال الانسانيات ولكونه متصنعا بالعلية ستكون نتائجه أوتوجيهاته غير قابلة للنقد ومدعاة لهزيمة كل مناقشة يخرج عن نطاق مجاله المحدد. والسبب فى ذلك أن عددا من الأفكار سادت علم الاجتماع فى مراحل نشأته الأولى وظلت حتى يومنا هذا دليل عملى ونقطة بدء بالنسبة لكل باحث فى علم الاجتماع داخل المجتمع . ومن أبرز هذه الأفكار:

١ - ان علم الاجتماع علم وصفى بمعنى أنه يصف ما هو كائن ولا يتعرض لما ينبغى ان يكون وقد ترتب على ذلك أن أكد علماء الاجتماع ان اصدار أحكام قيمية على الوقائع الاجتماعية هو خروج على المنهج العلمى بل انه خروج عن

ميدان علم الاجتماع بأسره .

٢ - أن الباحث الاجتماعى لابد أن يتجرد من ميوله الانسانية قبل أن يبحث فى المجتمع ،كشرط اول للوصول الى معايير الثبات والصدق فى تحديد أبعاد الحقيقة الاجتماعية ومعنى ذلك ببساطة أن يطرح باحث المجتمع كل تراثه الحضارى وكل قيمة وأن يسحق تحت قدميه كل أبعاده الاجتماعية ولا يصبح الا آلة مسجلة لاتعى ولا تدرك . ومهما بالغ علماء الاجتماع فى الغرب فى تأكيد هذه الصفة ،فاننا لانجد باحثا واحدا فى تاريخ علم الاجتماع استطاع أن ينزع سياج الحضارة والاجتماعية ويخرج بهذا العرى الفاضح عن المجتمع .

٣ - دراسة المشاكل الاجتماعية كانت موضوعا غير مفضل عند علماء الاجتماع . وكان " المجتمع فى حالة من الثبات دون التغيير " هو الافتراض الاول لدى جميع الباحثين وعندما ألحت فكرة التغير على الباحثين فى الربع الثانى من القرن العشرين أصر علماء الاجتماع على عدم التعرض لابعاد كبيرة فى عمليات التغير ، وحصروها فى نطاقات ضيقة لاكتشاف عوامل قصيرة المدى . يتضح من ذلك أمران : أولهما أن علم الاجتماع لايجب أن يتعرض لمتاعب الحياة الاجتماعية التى قد يكون العامل الاقتصادى سببا أول فيها حتى لايتعرض البناء الاجتماعى القائم على ظروف معينة ، للهجوم ،باعتبارة

هو الجسم الذى يفرز بالضرورة هذه المتاعب وثانيهما أن حصر نطاق دراسة التغير فى قطاعات صغيرة من مجتمعات الانسان محاولة لتفتيت وحدة العوامل التاريخية التى تمارس التأثير العميق على مجريات الأحداث فى شكل قطاعات مستعرضة تتخلل جميع مجتمعات الانسان •

٤ - الوقوف بالدراسة فى مجال المجتمع عند تحليل ما هو موجود بالفعل دون أن يسمح للباحث بعد ذلك بالقاء نظرة متراجعة يمكن أن تؤدى الى مجموعة من الافكار عن الوسيلة التى يمكن ان نعيد بها تصحيح العلاقات الاجتماعية أو التصدى لمشاكل المجتمع بطريقة سليمة • ومعنى ذلك ببساطة ان العلم من هذه الزاوية هو مجرد نشاط عقلى لمحاولة الوصول الى نظرية تضاف الى ما سبق من نظريات سواء كانت متناقضة أو متماشية ،وهذا ما يعبر عنه بطريقة عادية بأن العلم يهدف الى العلم ، دون أى شىء آخر. والنتيجة التى ترتبت على هذا انفصام بين علم الاجتماع وبين المجتمع فى واقع الأمر، على الرغم من ان مادة هذا العلم هى هذا المجتمع ،فالباحث يأخذ الحقائق من المجتمع وينعكف بها فى ركن منعزل ثم يقطع صلته نهائيا بحياة الجماهير.

نستخلص من ذلك أن علم الاجتماع بهذا المنطق عزل نفسه عن الواقع الحى وأدار ظهره لحركة التاريخ، على الرغم

من أن علميته كانت تفرض عليه اتفاقا مع ما هو حادث في العلوم الطبيعية أن يقدم مزيدا من العمق ،ويرسم عددا من الطرق للاصلاح وللسيطرة على تجربة المستقبل وكما قال " كونت " من قبل : " كيف نسيطر على تجربة المسقبل دون أن نؤمن بوضوح بفكرة التخطيط " ،تلك الفكرة التى ظلت حتى يومنا هذا معلقة فى سماء علم الاجتماع ولم ترد فى كتابات العلماء الا فى شكل غير مباشر أو بخلع رداء عليها يخفيها عن الأعين مثل اطلاق اسم آخر عليها ، وهو الهندسة الاجتماعية مع أن الاصطلاح واضح وهو التخطيط الذى يقابل " " .

ومن المفارقات التى تدعو الى النظر أن علماء الاجتماع عندما كانوا يحددون اطار تلك الهندسة الاجتماعية كانوا يقدمون بذلك على مسالة عرفت أخيرا باسم الخدمة الاجتماعية وهى ذلك النوع من العمل الاجتماعى الذى يستقيم مع تصدعات المجتمع ومشاكله التى يفرزها البناء الاجتماعى الرأسمالى .

المحاولة الثالثة

وهى محاولة الأحرار الذين فقدوا كل أمل فى ترميم المجتمع بحيث يصبح معدا لاستقبال كل التغييرات التى ساقها التغير الصناعى الذى أخذ يتجمع فىأوروبا منذ القرن الثامن

عشر ،وكانت حجتهم الأساسية ان النظام الاجتماعى القديم كان يناسب ظروف تاريخية قد انقضت بلا عودة ،وكان يناسب طبيعة المجتمع الزراعى والتجارة الداخلية والخارجية التى قامت على أساسه أنواع من الحياة مستقيمة مع اتجاهاته المختلفة ،ولكن تغير نمط النشاط كلية من الزراعة الى الصناعة ادى الى تغير عميق فى الأساس الاقتصادى الذى يقوم عليه البناء الاجتماعى ، ومن ثم فان الترميم يعتبر عملا من اعمال التعويق الارادى لتغيير المجتمع ومواجهة مشاكله ، والحل الجذرى هو بناء المجتمع من جديد ،وهذا البناء الجديد لابد أن ينطوى على علاقات جديدة كلية للأفراد والجماعات ،وتغيير أساسى فى طبيعة مراكز القوة ، وتحديد جديد لمعنى الطبقة والعلاقات الطبقية داخل البناء الاجتماعى ومن أظهر من وضع يده على هذه المعانى" برودون" " وسان سيمون " " وكارل ماركس " والاشتراكيين والماركسيين.

ان علم الاجتماع بالمفهوم الذى عرضناه فى المحاولة الثانية يعتبر حلا رجعيا لمشاكل المجتمع ومحاولة تنخفى وراء ثياب العلم لابقاء الظلم الاجتماعى والقهر الاقتصادى ومسيطرا على الجماهير على أساس دواعى مزيفة من الحرية والديموقراطية . ان علم الاجتماع ضرورة حضارية من الدرجة الأولى فى عصرنا ولكن أى علم اجتماع هو الذى يستقيم مع

مسيرة التاريخ ومتطلباته الأساسية ؟ انه العلم الذى يعبر فى كل لحظة عن نضال المجتمع الانسانى للتخلص من كل ما علق به نتيجة للاضطهاد أو الاستغلال أو الانتهازية . أن علم الاجتماع بهذا المعنى يجب أن يظل مرتبطا بوشائج حيوية بالمجتمع الذى يبحث فيه ولابد أن يعبر فى كل دراسة له عن المعانى العميقة للتغير الاجتماعى .

مكان النظرية والتطبيق فى هذه المحاولات الثلاث

هناك نوعان من النظريات نظرية تقوم على التفكير العقلى المجرد، جاءت تقريبا من المقارنات غير المستندة على الواقع وكأنها بناء متناسق من الناحية العقلية ، ولكنها فى الواقع لاتساوى شيئا . نظرية استمدت من دراسات أجريت فى الواقع وقامت على اساس عدة قضايا وكونت فى نهاية الأمر بناء نظريا له من السلامة المنطقية ماله من سلامة التعبير الصحيح عن الواقع . وعلى هذا الاساس سوف نلخص علاقة النظرية بالتطبيق فى ضوء المحاولات الثلاث السابقة .

اولا : فى المحاولة الأولى ،كانت هناك فكرة مسبقة هى أن مجتمع الانسان يمر على مراحل من النمو كما هو الشأن بالنسبة للكائنات الحية ، أى أن هناك نقطة بدء ونقطة انتهاء بينهما مراحل تتميز كل مرحلة منها بنوع معين من الفكر والعمل وقد حاولت النظريات التى ترتبت على مثل هذا النوع

من المنطق ان تقرن بين الفكر المجرد والاستناد الى وقائع التاريخ ،ولكن وقائع التاريخ التى استخدمت فى تأييد النظرية كانت قليلة جدا ومستقاه بحيث تودى فى النهاية الى اثبات الفكر المجرد أو الفكرة السابقة على فحص الحقائق .

من أجل هذا لم يكن هناك امكان فى استخدام النظريات التى تمخض عنها الاتجاه الفلسفى التاريخى فى النظر الى المجتمع ،فى اجراء تطبيقى أو فحص عملى لمسائل التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو مواجهة مشاكل المجتمع لانها لم تلق ضوءا واضحا على الواقع ولذلك ظلت بمعزل عن كل التيارات الاجتماعية التى ظهرت فى عصرها .

ثانيا : عندما قام علم الاجتماع ادعى أنه لايبدأ بنظرية ما لأن أسلوب العلم هو طرح كل الأفكار القبلية والاعماد على الواقع لاستخلاص الأفكار وبناء النظرية المستندة الى الواقع الحى ولكن اجراء دراسة مقارنة لكل ما تمخض عن علم الاجتماع بهذا المعنى يكشف عن حقيقة هامة هى أن النظرية كانت محددة الاطار قبل الدخول فى أى عمل مبدئى ، وأجبرت الحقائق على أن تدخل فى هذا الاطار وتندمج فى أجزائه المختلفة . من أجل هذا نقول أن نظرية علم الاجتماع الغربى بوجه خاص تخضع لتوجيه ايديولوجى متفق مع طبيعة النظام السياسى والاقتصادى فى مجتمعات الغرب ، وبالتالى فان التطبيق

فى مجال علم الاجتماع على هذا النحو اتخذ نفس المسار وقيل أن الاستفادة من النظرية فى مجال الحياة الاجتماعية أو فى مجال العلاقات داخل المجتمع انما ينصب على كل ما يعترض المجتمع أو مصالحه من توترات نتيجة لعدة أمراض تصيب المجتمع مثلها مثل الأمراض التى تصيب الكائن الحى، فهى اذن أمراض مصاحبة للنمو وليست أمراضا جاءت نتيجة لتناقض أجزاء البناء أو عدم استوائها والنتيجة التى ترتبت على ذلك أن علم الاجتماع الغربى ينظر الى مشاكل المجتمع باعتبارها حقائق أو ظواهر تدرس كما تدرس الظواهر الأخرى المتعلقة بالمقومات الأساسية للحياة الاجتماعية ، ومعنى هذا أيضا التسليم بطبيعة الأبعاد الاجتماعية المتضمنة فى أجزاء البناء الاجتماعى ،كما أن تطبيق مناهج العلم ليس الا تصحيحا عرضيا لبعض هذه الأبعاد أو اخفاء معالمها أو السيطرة على نتائجها ، ولذلك كانت من الموضوعات المفضلة للتطبيق فى علم الاجتماع بهذا المعنى ما يلى :

دراسة التفكك الفردى باعتباره نتيجة ضرورية للتغيرات الحضارية ، والتخلف الاجتماعى باعتباره نتيجة تداخل المراحل التغيرية وعدم وصول التغير الى ابعاده النهائية ، ودراسة الانحراف فى مجال الأحداث والكبار باعتباره مرضا مصاحبا بالضرورة لعمليات التحضر والتصنيع ،ودراسة الانحرافات الجنسية والجريمة فى هذا المجال باعتبارها

نتيجة طبيعية لتفكك الاسرة والتغير الاجتماعي الذى اصاب وظائفها ،ودراسة المدمنين على الخمر أو المخدرات باعتبار ان هذا نتيجة طبيعية للخلاص من التوترات أو الفشل أو الهروب من مواجهة المواقف الاجتماعية ،أو أن هذا الادمان علامة على الفشل فى التكيف للمواقف الجديدة والمتغيرة للحياة الحضرية ،ودراسة مشاكل النساء والاطفال فى الصناعة باعتبار أن ظهور هذه المشاكل علامة طبيعية على نمو الصناعة والحاجة الى الايدى العاملة الرخيصة ،ودراسة الانحلال الفعلى والانتحار باعتبارهما نتيجة الخلل فى الوظائف العضوية للجسم . وعلى هذا الاساس يتجه التطبيق فى علم الاجتماع الغربى الى محاولة دراسة هذه الموضوعات واقتراح الحلول لعلاجها . بينما نعلم أن هذه المشاكل جميعا ليست نتيجة طبيعية للبناء الاجتماعى كما نعلم أيضا أن المخطط الاجتماعى يستطيع أن يقى المجتمع بالتخطيط من حدوث مضاعفات أو احتمالات لانضاج هذه المسائل خوفا من أن تصبح ظواهر اجتماعية عامة . وفى هذا الصدد يفرق المطبقون فى علم الاجتماع بين مشاكل الأفراد وبين مشاكل الجماعات على الرغم من التناقض الواضح بين طرفى القضية الواحدة . فالانسان المشكل أو المنحرف أو فاقد التوازن أو فاقد الرؤية الاجتماعية الواضحة لاشك انه سيسبب من غير حاجة الى بحث، مشاكل جماعية فى الاسرة وفى القرية وفى المجتمع المحلى

وفى المصنع وفى المدرسة وفى الشارع ،أى أن المشاكل الاجتماعية جماعية بالضرورة وان بدت بواعثها فردية .والتنظيم الاجتماعى المفكك سيترك منافذ وثغرات كبيرة تؤدى الى الانحراف وتؤدى الى السقوط .

ولذلك فحين يجيب أصحاب مثل هذا الاتجاه على سؤال مثل:

من الذى ينحرف ؟ هل هو النظام أم الأفراد ؟

فانهم يجيبون بأنه لاشك أن الذى ينحرف هم الافراد وليس النظام ، لأن الافراد هم حملة النظام والمعبرين الواقعيين عنه .

ثالثا أما الاتجاه الثالث فانه يربط ربطا عضويا بين النظرية والواقع بل ان الواقع هو الحل الاول لسلامة النظرية ومن أجل هذا فانه يراعى ما يلى :

(١) الترابط الوثيق بين أنظمة المجتمع ،وخاصة تلك الوحدة التى لاتنفصم بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع لانها تمثل ابعاد حقيقة واحدة . وكل مشكلة تقوم فى المقام الاول على اعتبارات اقتصادية تؤدى الى أوضاع اجتماعية معينة وتفرض نوعا من السياسة أو الاجراء السياسى المعين.

(٢) ان الثورة عمل اقتصادى واجتماعى فى المحل الاول فهى عملية تغيير واسع النطاق ولايمكن للتغيير الثورى أن يبلغ مداه الا بترتيب جديد كلية لاجزاء البناء الاجتماعى

وعلاقاتها المتعددة ووظائفها الجديدة .

(٣) ان الوقاية هى اساس الذى ينبثق منه كل عمل يتصل بالنظرية أو بالتطبيق ،واذا كانت هناك ضرورة للعلاج فانه يجب أن يؤخذ كاجراء مرحلى دون اتفاق واسع حتى لا تتعثر خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(٤) الجماعة هى الاساس الاول ومحور الدراسة ومهبط النظرية ومآل التطبيق ، ذلك ان الفرد هو جزء متكامل من جماعة واذا تناقضت علاقات الجماعة انفصل الجزء وأصدر نغما شاذا لايستقيم مع نغمة المجموعة ، وهذا هو السقوط الاجتماعى بعينة . ان نظرة الاشتراكية للجماعة والفرد هى نظرتها الى فرقة موسيقية تصدر لحنا معينا واذا لم نكن هناك معرفة بالأدوار والادوات فان الجماعة لن يصدر منها الا نوع من الضجيج ، وتكون روابط الافراد غاية فى التفكك أما اذا انضبطت هذه الفرقة فانها تنتج نوعا من الجمال ، هو التناسق والتوازن بين جميع امكانياتها . ولذلك فان جمال الاشتراكية فى كفايتها وعدلها وايمانها بالتخطيط .

الفصل الثاني

* القيم الاجتماعية وانتاجية الانسان المصرى

(١) مقدمة :

يدور هذا البحث حول الموجهات الثقافية والقيمية للسلوك الانتاجى سواء بمعناه العام (الاداء والانجاز) أوبمعناه الخاص (الانتاج الاقتصادى) .وبكلمات أكثر تحديدا ، يهدف هذا البحث الى تحديد الدور الذى تلعبه القيم - سواء فى ثباتها أو تغيرها - فى توجيه السلوك الانتاجى للانسان المصري ،والوقوف على العوامل المستقلة والوسيطة والتى بوجودها أو عدمها يتحقق أو ينعدم دافعية القيم ، ومن ثم الانتاجية .ولتحقيق هذا الهدف ،قسم البحث الى اربعة أقسام رئيسية : أهتم القسم الاول ببيان عقم المدخل الاقتصادى لدراسة الانتاجية ،ولذلك من خلال اختبار المفاهيم الخاصة بالرضاء الوظيفى "والانتاجية" كذلك طبيعة وحدود الدراسات الاقتصادية الخاصة بالانتاجية وقصورها المنهجى ، وتحليلها " السطحى "العلاقة بين الانتاجية وبعض المتغيرات الوسيطة . وقد خص القسم الثانى لمناقشة المدخل القيمى كبديل للمداخل السابقة فى دراسة الانتاجية . وقد افردنا هذا القسم لمناقشة الموجهات القيمية خاصة العناصر الاساسية فى تحليل السلوك عامة والسلوك الانتاجى خاصة ،وما يترتب على ذلك من وجود " سلم للقيم " يتحرك من خلاله الافراد فى مواجهة ضروب السلوك والمواقف المختلفة . وكذلك يعالج هذا القسم مفهوم "التغيروالتغيير القيمى " ،أسبابه ،وما ينجم عن ذلك من " صراع قيمى"سلوكى

* اعد هذا الفصل د. محمدإحمد بيومى

سواء على المستوى الفردى او المستوى المجتمعى، وكيفية التصدى لخلق التغيير والتوازن القيمى فى المجتمع .أما القسم الثالث فسوف يعالج بمنصور شمولى التغير القيمى فى المجتمع المصرى ،وماتجم عنها من تغيرات بنائية فى المجتمع المصرى منذ بداية هذا القرن وحتى الآن ،وما أصاب هذا النسق من تغيرات وتحديدات تميزت " بالانغلاق " و" الانفتاح " تارة و " التقليدية" و " المعاصرة" تارة اخرى ،وكيف انعكس هذا على انساق القيم الخاصة بالعمل و التعليم والاقتصاد والسياسية ،ومستقبل التنمية . وسوف يبين هذا القسم ،كيف أدت هذه التغيرات الى وجود نسق فرعى من " القيم السلبية " التى اصبحت هى الموجه الجديد للسلوك ،حيث نجد قيم " الانفتاح والماديات " للقادرين وقيم السخط وعدم الرضاء واللامبالاة والاغتراب للذين لايمتلكون الحظ أو المهارة أو القوة أو النفوذ. وباختصار فان أهم سمة ميزت اتجاهات الانسان المصرى فى هذه الفترة هى " الاغتراب " عن قيم وأهداف المجتمع العليا ،و عدم الرضات لكل مايقوم به الانسان المصرى من سلوك. أما القسم الرابع والاخير ،فسوف يكون التركيز فيه حول كيفية الارتقاء بانتاجية الانسان المصرى - كما وكيفا - وذلك من خلال طريقين : الأول ،عن طريق بيان كيفية تغير الاتجاهات المرتبطة بالقيم السلبية واعادة توجيه اتجاهات وسلوك

الافراد " للتوحد " مع أهداف وقيم المجتمع الاصلية ،وذلك عن طريق الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيرى وبرامج التعليم ولاتنشئة الاجتماعية .. الخ . اما الطريق الثانى فهو عن طريق بيان لماذا ينتج ويبدع الانسان عامة والانسان المصرى خاصة فى المجتمعات الأخرى ؟ سوف نجيب عن هذا التساؤل من خلال مناقشتنا لموضوعات " الدافعية " و"الحاجة" الى الانجاز " ودور التنظيمات التى تسمح للفرد بالتعبير عن الذات وتمكنه من الخلق والابداع ،كذلك مرونة انساق الجزاءات والمكافآت ،وكفاءة التنظيمات الادارية.

ونحن نعترف ،بأن من الصعوبة بمكان فى هذا البحث أن نغطى كل المتغيرات المتصلة بالمتغيرات القيمية وآثرها على الانتاجية . فالموضوع مازال مجالا خصبا لكثير من الباحثين . والأمل والاعتقاد ،بأن تهدف هذه الدراسة فى اثارة وتحليل أبعاد أهم واخطر مشكلة تواجه المجتمعات النامية ،وهى الصراع والتخبط القيمى بين " القديم والحديث " من ناحية و بين " الفردية والمجتمعية " من ناحية اخرى ،وذلك من أجل تنمية الانسان المصرى وتحديثه حتى يعطى الفرصة للتعبير عن ذاته ،والمشاركه الفعالة فى بناء مجتمعه ،وذلك عن طريق رفع انتاجية فى كافة المجالات.

٢ - عقم المدخل الاقتصادى لدراسة الانتاجية : نحو مدخل جديد :-

سوف نحاول فى هذا الجزء أن نبين كيف أن العلوم الاقتصادية والادارية لم تقدم نظرية متكاملة عن السلوك الانتاجى . وبادىء ذى بدء ،نعترف بأنه بالرغم من عدم وجود نظرية متكاملة للمعرفة فى علم الاجتماع عن السلوك الانتاجى ،الا أن اهتمامات عالم الاجتماع بالقيم والدوافع وتحليله للسلوك التنظيمى هو الذى يشكل السبيل لميلاد نظرية لها الطابع الشمولى فى التحليل والتفسير.

على أية حال ،عولج موضوع انتاجية الانسان فى الدراسات الاقتصادية والادارية من خلال الدراسات الخاصة " بالرضاء الوظيفى" Job Satisfaction[1] والحق أن هذه الدراسات - رغم عدم تبلور معطياتها واستقرار نتائجها - قد أسهمت فى بلورة عدد من النماذج التحليلية الخاصة بالعلاقة بين الرضاء الوظيفى والسلوك الانتاجى[2] ويلاحظ أن هناك بعض القصور فى هذه الدراسات التى لها الطابع الاقتصادى والادارى من حيث :

(أ) المفاهيم : الرضا والوظيفى و الانتاجية :

١ - الرضاء الوظيفى وعوامله :

ويلاحظ أن هناك تخبط فى استخدام مصطلحى الرضاء الوظيفى

والانتاجية "Productivity" يستخدم مصطلح " الرضاء الوظيفى " لوصف الحالة التى يتفاعل ويتكامل بها الانسان مع عمله فيستغرق فيه ويتفاعل معه من خلال طموحه الوظيفى أو المهنى(٣) ويوصف هذا الانسان بأنه "انسان متكامل " Integrated Worker " مع وظيفته فى مقابل " الانسان المغترب " Alienated Worker " والانسان المحايد " Noutral worker (٤) " ويذهب آخرون الى أن الرضاء الوظيفى " هو تعبير يطلق على مشاعر العاملين تجاه اعمالهم ". وتعتمد هذه المشاعر بالرضاء على المقارنة بين مايعتقده الانسان بما يحققه العمل له (أى ماهو كائن) وبين مايتطلع اليه الانسان بأن تحققه له وظيفته (أى ماينبغى أن يكون) . فالرضاء الوظيفى وفقا لهذا الاتجاه هو توافق أو تطابق بين ماهو كائن وما ينبغى أن يكون، و عدم الرضاء ، من ناحية اخرى ، هو زيادة معدل ماينبغى أن يكون عن ماهو كائن بالنسبة لتطلعات الانسان الوظيفية . (٥)

ويميل فريق ثالث ، الى مساواة مفهوم " الرضاء الوظيفى" " بمفهوم " الروح المعنوية Morale (٦). ويرى فريق رابع أن الرضاء الوظيفى هو " تعبير عن الموقف الذى يتخذه الفرد تجاه عمله ، بصورة تعكس نظرة هذا الفرد وتقييمه

لعنصر أو اكثر من العناصر الموجودة فى محيط عمله (٧).

ولاشك أن تحديد مفهوم الرضاء الوظيفى يشكل حجر الزاوية فى تفهم السلوك الانتاجى للانسان . فقد تلجأ المؤسسات الصناعية التى تهدف زيادة السلوك الانتاجى للعاملين بها ، الى تحديد الابعاد التى يشكو منها العاملين و يتطلعون الى تحسينها ، وتحاول قياس ذلك من طريق مقاييس متعددة . ونحن نقرر بأن هناك عوامل اخرى تؤدى الى الرضاء أو عدم الرضاء الوظيفى و من ثم الانتاجية ، فقد تكون هناك عوامل اجتماعية مثل العلاقات التى تربط الانسان بزملائه بالعمل ، فرص التقدير أو الترقية ، اختلاف التوقعات ، القيم والمكانه الاجتماعية للعمل ، الحاجات الاجتماعية للانسان واسرته ... الخ.

وباختصار . فان " مفهوم الرضاء الوظيفى" يتميز بالاتساع والعمومية ، وأقصى مايمكن أن يجده القارئ فى الدراسات الاقتصادية والادارية عن هذا المفهوم انه " مفهوم مركب وله عدة اوجه حيث يرى بعض الكتاب أن اشباع حاجات العاملين هو أحد المحددات الخاصة بهذا الرضاء وآخرون يعطون الاهمية فى ذلك لبعض الجوانب الاجتماعية مثل روابط وأوامر العلاقة التى تربط العاملين ببعضهم وآخرون يرجعون مستوى هذا الرضاء الى موقف المرؤوسين من رؤسائهم و نمط

الاشراف الذى يخضعون له ،وأخيرا فهناك من يعطى للاعتبارات الخاصة بالشخصية ومدى تكاملها فى محيط العمل فضل تحقيق هذا الرضاء . وباختصار فان الرضاء الوظيفى هو دالة لسعادة الانسان واستقراره فى عمله مايحقق له هذا العمل من رخاء واشباع لحاجاته وهى حاجات تتباين نوعا وكما من انسان لآخر ". (٨)

أهم علماء الاقتصاد محددات الرضاء الوظيفى الى عوامل ذاتية وعوامل تنظيمية . ويقصد بالعوامل الذاتية ،تلك العوامل التى تتعلق بقدرات ومهارات العاملين أنفسهم أما العوامل التنظيمية ،فهى تلك التى تتعلق بمستوى الدافعية لدى العاملين ،وقوة تاثير دوافع العمل لديهم وينظر الى هذين العاملين على انهما متفاعلين ،أى أن احدهما (القدرة والدافعية) لايغنى عن الآخر (٩) الا ان الدراسات الاقتصادية الادارية تعطى اعتبارا بمجموعة أخرى من العوامل و هى مايمكن ان نطلق عليه اسم" العوامل القيمية " التى توجه التنظيم ويتعامل معها ،والتى تحتوى قيما مثل الانتماء الاجتماعى ،والقيم المتعلقة بنظرة المجتمع للعمل ومكانته . ولاشك ان كل هذا " يعكس تأثيره ايجابيا وسلبيا على اندماج الموظف وتكامله مع وظيفته ،لان ما هو كائن خارج الانسان يؤثر فيما هو موجود بداخله . (١٠)

على آية حال ،يجب ان نفرق ونحن بصدد تحليلنا للسلوك الانتاجي بين آمرين الأول ،دافع الرضاء عن وظيفة أو عمل معين ،والثاني ، الدافع لاداء هذه الوظيفة أو هذا العمل بكفاءة فمن المعروف ،أن القيم والدوافع التي تؤدي الى مستوى معين من الرضاء الوظيفي عن عمل معين ليست هي بالضرورة التي تؤدي الى بذل الجهد لأداء وانجاز هذا العمل ويعني هذا ،أن الرضاء الوظيفي ،والدافع لاداء العمل بكفاءة متعارضان ولكن ماتشير اليه الدراسات الى " ان هذين المؤثرين ليس لهما بالضرورة نفس النتيجة ،فقد يكون الفرد راضيا تماما عن عمله ولكنه لم يحفز ولاتشتثر دوافعه لاداء هذا العمل ،كما أن الفرد قد يكون غير راضي عن عمله ومع هذا يكون قد حفز واستثيرت دوافعه لأداء هذا العمل ". (١١)

٢ - الانتاجية ومحدداتها :-

ماقلناه عن مشكلة تعريف مفهوم " الرضاء الوظيفي" ينطبق على تعريف مفهوم " الانتاجية " فهناك ايضا خلط بين مفهوم الانتاجية ،ومفاهيم اخرى مثل الكفاءة Efficiency والفاعلية Effectiveness . و أكثر من هذا فان مفهوم الانتاجية يستخدم في الدراسات الاقتصادية لقياس العائد في المؤسسات ذات النشاط الاقتصادي والتجاري . ذلك

انطلاقا من مفهوم ان المؤسسات الاقتصادية والتجارية تحركها الاهداف الخاصة بالربح ،ولهذا فان هذه المؤسسات تهتم بتحقيق اكبر ربح معتمدة فى ذلك على مقاييس مادية (التكاليف أو العائد) للانتاج. (١٢)

وطبقا للمدخل الذى نتبناه هنا ،فان المقاييس المادية أو النقدية لاتكفى وحدها لتقيم انتاجية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية ،فقد تتجه هذه المنشآت لتحقيق منفعة عامة أو رفاهية العاملين بها وأن أهداف اخرى لاترتبط مباشرة بحساب الارباح والخسائر ... (حيث) يصعب قياس الاثر المادى لهذه السياسة بصورة نقدية مباشرة(١٣) ولهذا نؤكد ان مفهوم الانتاجية يجب أن يتسع ويؤخذ فى الاعتبار " الاثار الاقتصادية والاجتماعية التى تنتج عن نشاط هذه المنظمات ،،و بتعبير اقتصادى فان مفهوم الانتاجية فى المنظمات و الهيئات العامة ينبغى أن نتناوله فى اطار التوازن الكلى وليس التوازن الجزئى ". (١٤)

يحدد علماء الاقتصاد محددات الانتاجية فى ضوء محددات أربعة هى :

(أ) دافعية الفرد الى العمل . (ب) مناخ العمل وقدرته على اشباع حاجات الفرد التى هى انعكاس لدافعيته (جـ) الرضاء والاستياء العام (عن العمل) وهو محصلة

التفاعل بين دوافع الفرد من ناحية ومناخ العمل ومايننتجه من اشباعات من ناحية اخرى .

(د) قدرة الفرد على العمل . وتستخدم هذه المحددات فى التنبوء بالانتاجية والاداء،ذلك من خلال قياس الدافعية ومناخ العمل والرضاء والقدرة على أداء العمل .(١٥)

وبالاضافة الى أن هذه المحدددات ،،من وجهة النظر الاقتصادية البحته لاتوتى ثمارها فى المؤسسات " ذات الطابع الاتوماتيكى والآلى ،كما ان هذه المحددات من خلال عدة مستويات من شأنه ان يزيد عدد التوافيق الناتجه بدرجة كبيرة .(١٦)

فان هناك اغفالا ،كما سوف نبين فيما بعد ،للعوامل الاجتماعية والثقافية التى من شأنها ان تؤثر بدرجة كبيرة فى تحقيق الانتاجية المطلوبة ،فالسلوك الانتاجى من وجهه نظرنا ،لايمكن آنيقاس من خلال عوامل فردية و نفسية بحته لكن هناك الوجهات القيمية للسلوك الانتاجى ،وهناك السياق الاجتماعى الذى يعطى لهذا السلوك الانتاجى قيمة و هناك ايضا نسق التوقعات Expectation System و الذى يشعر فيه الانسان المنتج بالقيمة الاجتماعية المتوقعة من سلوكه الانتاجى والمكافأة الاجتماعية المتوقعة من هذا السلوك .

ب ـ طبيعة الدراسات الاقتصادية الخاصة بالانتاجية :ـ

من الملاحظ ،أن معظم الدراسات الاقتصادية الخاصة بالسلوك الانتاجى قد حاولت ايجاد علاقة بين الرضاء الوظيفى وانتاجية العمل . وهناك العديد من الملاحظات النقدية عن هذه الدراسات فهى أولا اعتمدت على التجارب التى اجريت على " المستويات الدنيا " من العاملين ولم توجه اهتمامها الى المديرين والفنيين الامنذ وقت قريب . كذلك فان معظم هذه الدراسات قد أجرتها المؤسسات الصناعية نفسها ،وبهذا ليس لدينا معرفة عن نوعية هذه التجارب ،و كيفية قياس الرضاء الوظيفى و الانتاجية و من ناحية اخرى فان معظم هذه الدراسات اتسمت بكونها دراسات " ارتباطية " اى حاولت ايجاد ارتباط وعلاقة بين المتغيرات المؤثرة فى الرضاء الوظيفى ،ولكن هذه الدراسات لم تساعد كثيرا فى تفسير العوامل المسببة المؤثرة فى السلوك الانتاجى ، اكثر من هذا ،فان هذه الدراسات الارتباطية ،حاولت قياس هذه الارتباطات فى وقت معين . بمعنى أنه لم تتم أى دراسة تتبعية على امتداد فترة زمنية معينة ،يتم خلالها تتبع مسيرة الرضاء الوظيفى بين فئات من العاملين والاداريين والموظفين ،وكيفية تغير دوافعهم وقيمهم وتأثير ذلك على مدى رضائهم لوظائفهم . (١٧)

ج - القصور المنهجـــي :-

و من الناحية المنهجية ،فان معظم هذه الدراسات لـم تحدد بطريقة قاطعة ، العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهل هناك احتمال لان يكون كل منهما متأثر بمتغيـر ثالث وسيط . و من الناحية الاجرائية ،فان معظم هـــذه الدراسات قد اعتمدت على " الاستمارة " كاداة لجمع البيانات ولاشك أن كثيرا من البيانات التى جمعت من طريق " الاستمارة " أدت الى تكوين صورة " زائفة " و غير حقيقية من المؤشرات الحقيقية فى السلوك الانتاجى . فكثيرا مايميل العامليـن الى احجام رؤساءهم عن الجوانب السلبية فى العمل ،كذلـك فانه فى حالات أخرى - تحت تأثير توقعات العاملين - يميـل العاملين الى التعبير عن الرضاء كنتيجة تلقائية للمشاركة بابداء الرأى و غالبا ماتكون هذه الانطباعات غير ممثلـة لمجتمع البحث . و من ناحية أخرى ،نجد أن اسئلة الاستمـارة المستخدمة غالباماتكون مباشرة ،فهى تهتم بمعرفة تأثيـر بعض المتغيرات على السلوك الانتاجى ،ولكنها لاتهتم بمعرفـة "الظروف " التى يمكن للمتغير المستقبل أن يؤثر فى المتغير التابع.[(١٨)] و نحن لاننكر قيمة المعلومات التى يمكن لادارة أى مؤسسة ان تحصل عليها من هذه الدراسات ولكن القياس الدقيق للسلوك الانتاجى يجب ان يتطلب تصميم منهجى واضح واجراءات

تنفيذية خاصة حتى يمكن التوصل الى معلومات دقيقة حول الموجهات القيمية للسلوك الانتاجي ،وشعور العاملين تجاه وظوئفهم ،و الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة في تنظيماتهم و مجتمعهم الكبير . ولهذا نؤكد بأن هناك نقص واضح في المعلومات والبيانات الخاصة بالموشرات والاتجاهات الاجتماعية والثقافية التي تعد محددات اجتماعية للسلوك الانتاجي ،وذلك حتى يتسنى وضع سياسة اجتماعية لزيادة و تنمية السلوك الانتاجي في أي مجال .

د ـ التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الانتاجية والرضاءالوظيفي:

بعد حركة العلاقات الانسانية في الصناعة ،خاصة تجارب هورثورن ،ظهر اعتقاد بأن " الشخص الراضي عن عمله هو شخص منتج " و لقد ترتب على ذلك الاعتقاد اعتقاد آخر بأنه " اذا توفرت للعاملين ظروف العمل ملائمة فانهم سيزيدون من انتاجهم عرفانا منهمواستجابة لهذه الظروف "(١٩) و هناك العديد من الدراسات التي حاولت أن تبيت أثر الدافعية على رضاء العاملين وانتاجهم . الا ان هذا الافتراض " بأن العامل الراضي سيكون أكثر انتاجية لم يدم طويلا ،حيث ظهرت دراسات في الخمسينات من هذا القرن تؤكد بأن العلاقة بين رضاء العاملين وانتاجيتهم(٢٠) وادائهم هو " علاقة طفيفة و غير هامة(٢١)" في محاولة معرفة العلاقة بين رضاء

العاملين وانتاجيتهم ،ظهر السؤال " ليس من الممكن أن يكون الاداء . والانتاج فى ذاتهما سبب الرضاء العاملين وليس العكس .؟[٢٢] للاجابة على هذا التساؤل اتجه التحليل الى ايجاد العلاقة بين الدافعية والرضاء من ناحية و العلاقة بين الدافعية و الأداء من ناحية أخرى .

و لقد كشفت الدراسات أن العلاقة بين الرضاء الوظيفى والاداء علاقة غير ثابتة ،فبعض نتائج البحوث تؤكدها والبعض الآخر بنفيها[٢٣]. ولقد ارجع بعض الباحثين سبب هذا الاختلاف الى خطأ السؤال " هل العامل الراضى هو عامل منتج " فالسؤال الذى يجب ان يثار هو " هل العامل الراضى هو العامل الذى تم تحفيزه واستثيرت دوافعه ؟ فالدافعية حسب هذا الاتجاه تأتى كمطلب ضرورى واساسى للانتاج و الأداء[٢٤] و من ناحية أخرى ،بينت الدراسات أن هناك عوامل اخرى بخلاف الدافعية - هى التى تؤثر فى الانتاجية و تحدد مستواها و هى :-

(١) عوامل ذاتية تتعلق بقدرة الافراد.

(٢) طرق واساليب العمل المستخدمة .

(٣) العوامل التنظيمية و هى التى تعمل على الانتماء الى تنظيم المؤسسات التى يعمل بها الفرد.

(٤) العوامل البيئية التى تحاول الربط بين المؤسسة و تنظيمات المجتمع الاخرى .

(ه) واخيرا العوامل المتعلقة بالجماعة و هى التى تتعلق بقيم العمل السائدة ،فمثل هذه القيم قد تساعد على زيادة انتاجية العامل و قد تعوقها" (٢٥)

هـ - خاتمة :-

على آية حال نخلص مما سبق الى آن هناك عوامل اخرى مثل الدفعية الموجهات القيمية التىتعمل كمحددات اساسية للأداء الوظيفى و لهذا يجب آن يكون واضحا امام الادارة فى آى مؤسسة انتاجية ،ان زيادة الانتاج مرهون بتحقيق دافعية عالية لدى قوة العمل و ليس عن طريق برامج كزئية مثل زيادة الاجور ،او تحسين فى ظروف العمل آو بعض الخدمات الاجتماعية آو الترفيهية . وكما اشرنا فان العلاقة بين الرضاء الوظيفى و الانتاجية ليست علاقة سببية (٢٦) اى ان التغير فى احدهما لايقابله تغير مماثل فى الاخر و لهذا فنحن مطالبون بالبحث عن عوامل اخرى مستقلة آووسيطة قد يكون لها تأثير واضح على الانتاجية ،وكما سوف نبين فيما بعد ،فان الدافعية للعمل " هى العامل الاساسى و المحرك الأول ،للانتاجية و هى التى تخلق " الرغبة " فى الاداء والانجاز و هى التى تؤدى الى استمرار الانتاجية وزيادتها و تنميتها كما وكيفا .(٢٧).

٣ ـ المدخل القيمى فى دراسة الانتاجية :-

(أ) ماهية المدخل القيمى :-

بالرغم من أن مفهوم " الانتاجية " من المفاهيم القديمة الا أنه ارتبط فى العصر الحديث بحركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى العالم الثالث و من الملاحظ من العرض السابق ،أن هذا المفهوم لم يحظ باهتمام كاف من جانب الدراسات الاجتماعية ،واكتفى فى هذا المجال بالتركيز على الجوانب الفنية أو المادية فى مجال الانتاج الصناعى أو الزراعى . وهنا يأتى دور عالم الاجتماع ليبين دور" الموجهات لقيمية " و تأثيراتها الايجابية والسلبية فى الارتقاء بالانتاجية كما وكيفا.. ومن ناحية اخرى،فان المدخل القيمى ينظر الى الانسان المنتج فى المجتمعات النامية على أنه الوسيلة و الهدف فى آن واحد . فالتخلف فى الانتاج والذى يعوق عمليات التنمية ،لايمكن فى نقص النواحى الفنية فقط ،بل فى الانسان نفسه ،اى فى موجهاته القيمية وتعليمه و تدريبه و حفزه على الانتاج . فنقطة البدء فى التخطيط لرفع انتاجية الانسان هى تحرير هذا الانسان من قيمة المعوقة وجعله انسانا قادرا على صنع القرارات و تنفيذها و العمل على تحسين ظروفه ز والانتقال من التبعية الى الاستقلالية فى أمور نفسه .

و الحق أن مشكلة الانتاجية ليست مشكلة فردية ،بل هي عملية تعبئة و تنظيم لجهود أفراد المجتمع وجماعاته المهنية و توجيهها للعمل المشترك من أجل تحقيق اهداف المجتمع العليا . و الملاحظ أن مجتمعات العالم الثالث تواجه العديد من المشكلات التى تعكس " التخلف القيمى " الذى يهدد تحقيق أهداف التنمية و من أبرز المشكلات المرتبطة بالتخلف القيمى ،مشكلة انتاجية الانسان . ولاشك ،أن هناك عوامل قيمية واقتصادية و اجتماعية تؤثر بشكل واضح على انخفاض انتاجية الانسان . ولهذا نؤكد انه لايمكن أن ندرس المسكلة الانتاجية بمعزل عن مسبباتها القيمية . ولتحقيق برنامج قومى للانتاجية يقتضى احداث تحديث قيمى فى اتجاهات و معايير الافراد نحو السلوك الإنتاجى . فالمشكلة ليست قاصرة على المؤسسات الصناعية ،بل هى مشكلة المجتمع الكبير فالتخلف القيمى أو صراع القيم الموجود فى العالم الثالث عامة . و المجتمع المصرى خاصة ،هو المسئول الاول عن ظهور مشكلة انخفاض انتاجية الانسان . ولابد من احداث تحديث قيمى لاتجاهات الافراد قبل الخوض فى أى برنامج قومى لرفع انتاجية الانسان.

ب - ماهية النسق القيمى :-

هناك فى اى مجتمع نسق اجتماعى اوتنظيم فوق عضوى

يحكم كل حياتنا الاجتماعية بمعنى آخر ،ان كل مايحدث في المجتمع ،هو نتيجة لعمل القوى الاجتماعية الخفية و التى تسبب فى كل مايحدس فى المجتمع . وعلى هذا فاذا ما حدث اى خطأ أو انحراف فى المجتمع و انظمته المختلفة فان هذا يعنى ،ان هناك تدخلا أو تعديلا قد حدث على هذه القوى الاجتماعية و لهذا ،فالاعتقاد بأن اى علاج لأية مشكلة تواجه المجتمع ،هو فى الامتثال لعمل هذه القوى الاجتماعية ،مع الاعتراف بأن عمل هذه القوى هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الصعوبات.

و المجتمع الانسانى فى حقيقته ،هو بمثابة بناء معيارى بعكس حساة معنوية يمتثل لها الافراد و تتميز بالقوة والاصالة . هذا البناء المعيارى يحتوى على صور الحياة الاجتماعية . ولايعنى هذا ،أن البناء المعيارى أمرا مجردا من التصورات الجافة ،بل انه فى الحقيقة ينطوى على عوامل محركة ،فثمة قوى واقعية فعالة تمد و تساعد تلك هى القوة المعنوية التى تسمو على القوى الطبيعية الاخرى. هذا البناء المعيارى يحقق للانسان والمجتمع غايات المستقبل المنشود. ويتجدد هذا البناء المعيارى و يتغير فى فترات الثورات والازمات الاجتماعية التى يتمخض عنها فترات خلاقة محددة يتجه فيها الناس تحت تأثير ظروف متنوعة ،الى التقارب فيما بينهم ،وتنشأ معايير وقيم جديدة ،تعكس انواعا

جديدة من العلاقات وانماط السلوك .

واذا نظرنا الى المجتمع نظرة تحليلية فاننا نجده يتكون من عديد من النظم الاجتماعية مثل النظام الاقتصادى والسياسى والدينى والاسرى وهكذا . ويتكون النظام من قيم Values معينة تحدد هويته . ويعكس النظام من ناحية أخرى ،هذه القيم فى مجموعة من المعايير Norms التى قد تكون مكتوبة فتأخذ شكل القوانين Laws أوشفهية فتأخذ شكل العرف أو التراث Morms Or Traditions وهذا يعكس اى نظام مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يسلك الفرد داخلها أنماط من السلوك ،تعكس العاداتالاجتماعية Folkways أو الطرائق الشعبية Folkways والتى تعكس بدورها اتجاهات Attitudes الافراد نحو النظام (٢٨).

ويمكن أن تعرف " القيمة " على أنها "المرغوب فيه من الفرد أوالجماعة الاجتماعية ،وموضوع الرغبة قد يكون ماديا أو معنويا ... ويمكن تعريف " نسق القيمة " بأنه مجموعة المبادىء والقيم والمعايير التى تعمل على انها المبادىء الدينامية فى التاريخ وتقدم " معنى" للانجازات المجتمعية . فنسق القيم هو تلك المبادىء التى يتمسك بها المجتمع أو أغلبية سواء صراحة أو ضمنيا . هذا ويتضمن كل

نظام قيما أقرها المجتمع.. وعليه فاننا نستطيع أن نتحدث عن قيم اقتصادية وقيم سياسية وقيم تعليمية و قيم اسرية و هكـذا ..

و تعمل القيم كقوى اجتماعية فىتشكيل اتجاهات الاختيار عند الافراد ،وهى التى توجه الفعل الاجتماعى نحو الاهـداف الخاصة أو العامة ،فالقيم فى الحقيقة هى العوامل أو القوى الحقيقية فى حياتنا الاجتماعية والقيم هى التىتشكـل المعايير التى بدورها تحكم على الفعل بالصواب و الخطـأ فالقيم تعمل كمبررات أو ترشيد للسلوك أكثر من هذا ،فـان القيم هى ما ينبغى أن يكون أو الواجب أو المثال لأى تـراث أو ثقافة . والقيم هى المدعمة لأنظمة الاجتماعية و هى التى تحدد وتحتفظ بالبناء الاجتماعى ،وذلك من خلال ماتحدثـه القيم من تماسك وانتظام . والقيم تستمر خلال التاريخ،ومـن ثم فانها تعمل وتحافظ للمجتمع على هويته . كذلك فـان القيم هى رموزا أو صور المجتمع فى عقول أفراده . فهـى الاطار المرجعى ،وهى التى توصل الفعل الاجتماعى لغاياتـه و أهدافه و أخيرا فهى السياسات أو المعانى وراء الفعـل الاجتماعى سواء فى ثباته أو تغيـره .

و تعرفالقيم من خلال تجسيداتها ،أى الافعال أو الاشيـاء التى تتطابق مع ماتتطلبه تلك القيم . و القيم ليست هـذه

التجسيدات ،بل هى " ملأ أعظم " ملأذو علاقات داخلية .

والعلاقات التى تربط نظام القيم ببعض تجعل منه نظاما هرميا . والقيم فى علاقتها مع بعضها البعض فى حرب دائمة فتحاول القيم الاقتصادية التغلب على القيم الاخرى ،أو العكس قد تحاول القيم الدينية أو النظرية الهيمنة على سلم القيم (٢٩) و لكل فرد عدد من " سلالم القيم " و هذا العدد يتناسب مع أنواع و عدد المواقف التى يواجهها والتى يطالب فيها بالاختيار و القيم كالسلم لاتتخذ مرتبة ثابتة جامدة ولاتتغير بل وترتفع و تنخفض و تعلو وتتناوب المراتب حسب ظروف الفرد والمجتمع وأهدافه . والانسان والمجتمع عليه أذن الموازنة والتمييز بين مراتب القيم (٣٠).

و نظرا لأن القيم لها درجات مختلفة من التأثير على الفعل فان هذا يرجع الى انها ليست متساوية فى الاهمية وطبقا لاهمية القيم ومراتبها ،فان صراع القيم والاختبارات يمكن ان تحل فى صالح القيمة الاكثر اهمية ،و فى بعض الاحيان فان قيمة معينة قد تكون وسيلة فى مواقف بعينها ولكنها تكون هدفا أو غاية فى مواقف اخرى. اكثر من هذا فطالما ان القيمة هى محصلة التجربة المستمرة ،فان كل نسق يحتوى " بدائل " مقبولة اجتماعية لتسمح للمجتمع أو الفرد بأن يكون فى توافق مع المواقف الجديدة أوالمشاكل

بدون صراع مجتمعى أو فردى . والى الدرجة التى تكون فيها هذه الميكانيزمات البديلة دينامية وفعالية ،فان نسق القيم يكون أكثر نشاطا فىاداء وظائفه (٣١)

ج - التغير و التغيير القيمى :-

تعد ظاهرة التغير القيمى من أكثر الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية شيوعا وخطورة فى الدول النامية و الواقع أن مفهوم " التغير القيمى" من المفاهيم الاجتماعية التى يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد . فقد يضيق البعض استخدام المفهوم ليقتصر على بعض التغيرات فى العادات و التقاليد أو التغيرات المتتابعة والسريعة فى الطرائق الشعبية . وقد يوسع البعض من استخدام المفهوم ليحتوى كل التحويلات السريعة فى القيم الثقافية للمجتمع .

فمن المعروف أن بعض أجزاء النسق القيمى سرعان مايلحقها الفتور نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية متجددة ، مالم يتعهدها المجتمع بالتجديد والتحديث(٣٢). والحق أن هذا مهمة حركات الاصلاح والثورات ولقد حلل علم الاجتماع القيم كموضوعات للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية . فبالنسبة للقيم العليا ،فان هناك احتمال بسيط لامكانيات الصراع ،بينهما بينما نجد المعارضة .

و الصراع فى المستوى الادنى للقيم . وتحت ظروف التغيير الاجتماعى ،فان التفرقة بين الوسائل و الغايات لايمكن ان تتم بسهولة و يلقى هذا بالاجهاد على تكامل انساق القيم ولهذا فان الفرد و المجتمع يواجهان بمشكلة الاختيار بين القيم . وعندما تصبح مشكلة الاختيار ملحة فغالبا مايظهر خلاق القيمة " Value - Makers " الذين يمارسون نوعا من التكامل ،وذلك عن طريق خلق قيم جديدة أو اعادة ترتيب مراتب واهتمامات سلم القيم أو احيانا أخرى عن طريق تحديث بعض القيم القديمة و قد حلل علماء الاجتماع القيم كمتغيرات مستقلة تعمل كمسببات اساسية فى احداث التغيير المجتمعى من ناحية ،ومن ناحية أخرى ،درست القيم كموضوع للتغير أى مايصيبها من تغير و تعديل و تجديد.

أما عن التغيير القيمى Value - Change فان المواقف الاجتماعية المتجددة تتطلب ان يكون الافراد قادرين على التكيف على اساس موضوعى لا على أساس تقليدى أوعاطفى و عملية تحديث القيم ليست بالامر السهل ،فهى عملية بطيئة ولاتحدث تأثير الا فى القليل بين الافراد . فهناك العديد من الافراد الذين يخشون من التجديد أو الذين تمنعهم مصالحهم أو مراكزهم من تقبل التغير القيمى ،و لابد من حل التناقض الذى قد يحدث فى النسق القيمى بين القيم القديمة والجديدة

ولهذا لابد من المعالجة الواعية لهذا التناقض بحيق تقدم القيم التقليدية أو القديمة فى اسلوب جديد، و تقدم القيم الجديدة - فى اسلوب مألوف حتى يتم التعايش فترة الانتقال ثم الى التكامل القيمى فى مرحلة لاحقة وكذلك الحال على مستوى التنفيذ ،فلا بد من توافر الفهم الشمولى للواقع بالنسبة للقيم القديمة و عدم التصدى لها مباشرة ،ولكن عن طريق الاقتناع و الارشاد والترشيد(٣٢) ولاحداث التغيير القيمى خاصة فيما يتعلق بالسلوك الانتاجى ،فقد يتبنى المدخل القيمى و سيلتين وهما: أسلوب" الفرض"و" أسلوب الاقناع" " والاسلوب الاول " الفرض" تمليه الدولة بوسائلها الاعلامية والتشريعية والادارية و قد تتخذ وسيلة الفرض صورة التفريغ القيمى" و هى تعتمد أساسا على ازالة الجذور الاقتصادية للقيم المعوقة والاوضاع المانعة للتغير حتى تزيل و تفقد وظيفتها ويتعطل دورها. و قد يؤدى هذا الى القضاء على نمط الاقتصاد المتسم بطابع العلاقات الشخصية ويحل محله تقسيم العمل والعلاقات الذاتية ،ولاشك ،أن كل هذا قد يؤدى الى تهديد البناء الاقتصادى والاجتماعى وما يرتبط به من رموز و قيم عليا ،فيحدث فراغ قيمى تضعف معه مقاومة القيم القديمة للقيم الجديدة . والاسلوب الآخر " الاقناع " يعتمد أساسا على التعليم والتربية لاحداث التغيير المطلوب . ولهذا يمتد نشاط هذا الاسلوب الى

التنشئة الاجتماعية ووسائل الاتصال ومعاهد التعليم لغرس القيم التى تدعو للعمل والانتاج والانتماء والجمعية .

و هناك اختلاف حول استخدام هاتين الوسيلتين فالبعض يرى أن التغير هو تغير فى الانسان بمعنى أن تغير القيم هو تغير فى الانسان نفسه ،ولهذا فهم يرفضون كل وسيلة تتضمن أى فرض أو اكراه ،لان هذا قد يؤدى الى النفور من كل قيم جديدة . وقد يرى البعض الاخر ان هناك اتجاهالتوجيه انماط السلوك الى قيم جديدة تنبثق عن التكنولوجيا و الافكار العلمية . وسواء رضى الناس أو كرهوا ،فان الاكراه و الفرض قائم فى كل صور الحياة ،وليست القيم وضغوط الرأى العام الاصور من صور الفرض .ولاشك ان هناك اعتبارات اخرى يجب ان تكونواضحة عند استخدام احدى هاتين الوسيلتين . كذلك قد تستخدم وسيلة الفرض والاقناع معا و قد يبدأ المخطط باحدهما وينتهى بالاخرى . وأيا كانت الوسيلة المستخدمة ،فالتغيير المطلوب يجب الايؤدى فى النهاية الى " تخلف قيمى " حيث توجد تناقضات بين رواسب قيمية جديدة ومطالب وقيم الواقع الجديد. كذلك يجبالايكون هناك فارق بين القيم النظرية أو اللفظية والسلوك او المواقف الفعلية . وينصح باتباع المرونة فى تغير القيم حتى لايحدث نوع من الضغوط الاخلاقية أو النفسية التى قد

يتعرض لها الافراد فى مرحلة الانتقال من النمط القديم الى نمط آخر من موجهات السلوك الجديد.

و كلمة اخيرة فى هذا المجال انه اذا اتفقنا بشأن الهدف من زيادة انتاجية الانسان المصرى ليس هو هدف اقتصادى فقط بل هو اجتماعى ايضا ،فان هذا يقتضى مشاركة الناس فى هذه المشكلة حتى يحدث نوع من " الاتحاد" بين الاهداف القومية والاهداف الشخصية فالمشاركة الشعبية قد تكشف من الحاجات الملحة والاعتبارات القيمية التى لابد وكان يؤخذ فى الاعتبار لرفع انتاجية الانسان وتغير نظرته للحياة وتطلعاته للمستقبل . فالمشكلة هنا، اذن ،هى المعرفة العلمية التى تبين تقابل الموجهات القيمية السائدة مع الظروف الجديدة ومتطلبات المجتمع من زيادة الانتاجية.

و سوف نحاول دراسة التغير القيمى الذى حدث فى المجتمع المصرى من خلال تساؤلات هى :-

(١) ماهى العوامل التى أدت الى هذه التغيرات القيمية.

(٢) ماهى الصور والاشكال التى أدت ظهر بها التغير القيمى

(٣) وأخيرا ماهى الاثار التى يطرحها التغير القيمى على النحو الاقتصادى عامة والسلوك الانتاجى خاصة ؟.

٤ - التغير القيمى فى المجتمع المصرى :

شهد المجتمع المصرى منذ بداية هذا القرن حتى الآن تغيرات قيمية " أدت بدورها الى تغيرات فى النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ،و سوف نحاول فى هذا الجزء تشخيص التغيرات القيمية التى حدثت فى المجتمع المصرى من حيث عواملها وصورها وآثارها .

أ - عوامل التغير القيمى فى المجتمع المصرى :-

يمكن القول بأن هناك " ازدواجية " فى نسق القيم المصرى . فلقد تارجحت أنساق القيم بين السلبية والايجابية من ناحية و بين الاستسلام والخضوع والتحرر والثورة من ناحية أخرى ولعل مرجع هذا الى ثلاثة عوامل أساسية وهى:-

(أ) عدم الاستقرار الاقتصادى :-

لقد لعبت الظروف المعيشية القاسية للغالبية العظمى من المصريين - سواء فى الريف أو المدينة - دورا هاما فى " خضوع المصرى وجعلت الطابع المميز لانساق القيمة هو الاستسلام للقدرة والخضوع أمام الذين لهم سلطة عليه وعدم تمرده على السلطات(٣٤) "... ولقد تكونت سمات الاستسلام و الخضوع سواء للقدر أو للحاكم من ناحسة والايجابية والتحرر من ناحية أخرى - من طبيعة العمل الزراعى ، الذى

كان هو المهنة الغالبة لمعظم المصريين. " فطبيعة العمل الزراعى أولا لابد ان تخلق السمتين فى انساق القيم فالزراعة غير الآلية تجعل المزارعين معتمدين الى حد كبير على ظروف لادخل لهم فيها ولايستطيعون حيالها شيئا ،مثل حالة الجو و كفاية ماء النهر وليس عليهم سوى الاستسلام لهذه الظروف وبالتالى لابد من أن تنشأ لديهم قيم الصبر و الانتظار والتسليم بالقدر و بالمكتوب وبكل مايرتبط بها من قيم غيبية لاتحث الا على السلوك السلبى مثل الابتهال و يدعم هذه القيم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف ومايؤدى اليه من قحط ومجاعات وأوبئة ولكن فى نفس هذه الظروف المرتبطة بالعمل الزراعى البدائى تخلق فى نفس الوقت سمة مناقضة فى انساق القيم وهى سمة الايجابية والتحدى فحين تهدد الفيضانات الناس لابد أن يهبوا هبة رجل واحد لحماية انفسهم منه باقامة الجسور على النهر ولاغاثة المنكوبين ،كما انه فى حالة وفرة المياه ينشط الناس جميعا متعاونين فى الحرث والزرع و يسهرون على رعاية مزروعاتهم ،كما ينشطون بعد ذلك فى جمع المحصول واعداده للاستهلاك أو السوق ،ومن شأن ذلك أن تنشأ قيم ايجابية تحث على السلوك الايجابى والجماعى والتعاونى تتدعم هى الاخرى باستمرار" (٣٥)

لقد عان الشعب المصرى ،تاريخيا ،من الظروف المعيشية والاقتصادية المتدهورة - سواء على ايدى المماليك أولاتراك أو اسرة محمد على . فلم تستقر ملكية الارض الزراعية طوال تاريخ مصر الوسيط و العثمانى حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ،وكان السمة المميزة لطبيعة العلاقات الانتاجية هو الاستغلال وفرض الضرائب على الفلاحين والتجار. وباستقرار ملكية أو حيازة الاراضى الزراعية فى شكل ملكية فردية خاصة حدثت تغير قيمى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و هو بروز " قيم تطلعيه لدى المصريين نحو امتلاك الأرض وظهور الصراع القيمى نظرا لبزوغ طبقة من الملاك من أهالى القرية لها مصالحها المرتبطة بمصالح الحاكم والمتعارضة مع مصالح الفلاحين الأجراء "(٣٦).

ولقد صاحب ظهور الاقتصاد الاقطاعى الزراعى تطور مماثل فى الصناعة ،وتحول الاقتصاد الزراعى الى اقتصاد السوق واصبح النمط الرأسمالى للانتاج هو النمط السائد . ولقد صاحب ذلك ايضا ،ظهور المدن ،وتوسع فى الطبقة العمالية ولقد ترتب على تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية وجود طبقة التجار او الوسطاء وطبقة رجال المال(٣٧).

ويلخص لنا د. سمير نعيم ما أحدثته التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها الفترة منذ بداية القرن

العشرين من تغيرات فى آنساق القيم فى المجتمع المصرى فى الفقرة الاتية :" التناقض الحاد بين الانساق القيمية للبورجوازية المصرية من جهلا والطبقة الفلاحية والعمالية من جهة آخرى أو بالتالى الصراع القيمى و محاولة الطبقة المسيطرة فرض انساقها القيمية على الطبقات الكادحة ويتضح ذلك التناقض فى الانساق القيمة من مظاهر سلوكية عديدة من أوضحها تبنى البورجوازية المصرية و خاصة الشرائح العليا منها لانماط السلوك الغربية و تشبهها بالاجانب والافتخار بذلك واحتقار التقاليد والقيم الشعبية بل وحتى اللغة القومية ،والاباحية وتعاطى الخمور والقمار فى مقابل حفاظ الطبقة العاملة على اخلاقياتها ورفضها ومقاومتها لهذه الانماط السلوكية واستفادتها من كل ماآتاحته لها التغيرات الاقتصادية من فرض فى تنمية قدراتها الانتاجية والعقلية .. (ويحدث عن تقديرها) للعمل الشريف المنتج واقبلت عليه فتكونت كوادر حرفية و فنية فى كافة المجالات(٣٨)

و من حيث القيم المرتبطة بالسلوك الانتاجى " فانه تبلورت قيم سلبية نحو العمل الاجبارى والسخرة .. بينما تبلورت قيم ايجابية نحو العمل الاختيارى أو التلقائى حيث يهب الناس جميعا لدرء خطر.. وهناك آمثلة عديدة على هجر الفلاحين لاراضيهم وقراهم هربا من العمل بالسخرة . آما

بالنسبة للسلوك الاستهلاكى فقد وجد نفس التناقض فى القيم " فبينما لم يكن لدى الشعب المصرى الكادح مايفى لكى يسد رقعة كان يدخر الحبوب لكى يستخدمها بذورا فى العام المقبل ولكنه كان يضطر الى استهلاكه حين تجبره ظروف القحط على ذلك "

و بثورة يوليو ١٩٥٢ وبالقوانين الاقتصادية سواء ما هو خاص بالاصلاح الزراعى أو حركة التأميمات تم اضعاف طبقة كبار ملاك الارض الزراعية والرأسمالية كقوة اجتماعية اقتصادية وسياسية . كذلك تم التحرر من سيطرة المصالح الرأسمالية الاجنبية ،وتقلصت الرأسمالية المصرية ،وتم تحقيق مكاسب للعمال والفلاحين ،وتم توسيع القاعدة الصناعية مما أدى الى زيادة حجم الطبقة العاملة ،ولقد تحقق كثيرا من الخدمات الاجتماعية الثقافية وحدث ارتفاع نسبى لمستوى المعيشة عند غالبية جماهير الشعب ،ولاشك ان هذه التحولات الاقتصادية قد دعمت قيما جديدة على الاقل من الناحية النظرية مثل القيم التى تؤكد على كرامة الانسان وتحرره والمساواة و القيم الخاصة بالبذل والعطاء من أجل الوطن و التضحية بالمصالح الشخصية من أجل المجموع والاعتزاز بالوطن و أمجاده ،ويقول د سمير نعيم : أن هذه التحولات الاقتصادية ادت الى " خلق وتدعيم قيم انتاجية ايجابية

ترجمت الى سلوك فعلى ظهرت آثارة فى نجاح العديد من المشروعات الاقتصادية الجديدة التى لم يكن لمصر عهد بها من قبل ،واتضح ذلك من استعراض ماهو معروض فى الاسواق المصرية حيث لاحظنا أن الغالبية العظمى من احتياجات المجتمع المصرى من السلع اصبحت من الانتاج المحلى بعد ان كانت مصر تعتمد على السلع المستوردة كما ان هذه الفترة شهدت اعلى معدلات للتنمية عرفتها مصر.(٤٠)

وبالاضافة الى عامل الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ فان القيم الجديدة لم تكن قد توحدت بعد مع مكونات التنظيم الاجتماعى وظهرت اا هكذا صورت قيم هذه المرحلة وكأنها " باتبيات خيالية " على اية حال ،فان مرحلة البسعينات شهدت تحولا اقتصاديا جديدا هو ماسمى " بسياسة الانفتاح الاقتصادى " و كما سوف نبين صورة ،الا ان مايهمنا هنا هو ان هذا التحول الاقتصادى قد أدى الى التضخم وانخفاض الاجور وارتفاع فى الاسعار و ظهور أنماط جديدة من البطالة المقنعة واصبح النظام عاجز عن توفير فرص العمل المنتج ولعل ماشهدته القاهرة وبعض المدن الاخرى من مظاهرات واضطرابات عامة فى يناير ١٩٧٧ هو نتيجة لهذه الازمات الاقتصادية .

ان القيم الاقتصادية التى سادت فى الانظمة الاقتصادية

المتعاقبة ،وما احتوته من تنظيمات اقتصادية غلبت عليها
عدم الكفاءة ،قد خلقت شعورا بالتسيب و عدم الاستقرار
فالعمل الزراعى ينظر اليه على أنه قيمة واحيانا اخرى
على انه مرحلة تخلف يجب نتركها لنلحق بالتطور الصناعى
كذلك الحال بالنسبة للقطاع العام ،والقطاع الخاص ،والدعم
وتدخل الحكومة والاسعار ،وما الى ذلك . لاشك أن كل هذا
جعل نسق القيم الاقتصادى فى حالة من عدم الاستقرار ومن
ثم من عدم الانتاج.

لقد شكل عدم الاستقرار الاقتصادى والحرمان النسبى
والتفاوت الاقتصادى والاجتماعي عاملا هاما من عدم الاستقرار
القيمى فى مصر . وهذا ماهو ظاهر فى الاختلال الواضح وعدم
المساواة فى توزيع القيم الاقتصادية كذلك الاختلاف الحاد
فى ظروف الحياة وأساليبها ويظهر هذا فى التفاوت الواضح
فى ميدان توزيع الدخول . و كما يشير تقرير البنك الدولى
ان الانفتاح الاقتصادى فى المرحلة الاخيرة وسيطرة
الرأسمالية الطفيلية على اقتصاد مصر ،قد أدى الى اختلال
شديد فى توزيع الدخل فى مصر. فهناك ٢ر٠ ٪ فقط من سكان
مصر يستأثرون بـ ٢٥ ٪ من الدخل القومى ،كما يبين أن ١٠ ٪
من السكان يستهلكون ٤٥ ٪ من جملة الاستهلاك العائلى بينما
يستهلك ٩٠ ٪ من السكان ٥٥ ٪ من جملة هذا الاستهلاك(٤١)

ويظهر ذلك التفاوت الاجتماعى والاقتصادى ايضا بوضوح فى الاحياء القذرة او مدن العشش - سواء كانت داخل أوخارج المدن - والتى يسكن بها الفقراء ،ممن يؤدون اعمالاهامشية وبأجور منخفضة ،أو العاطلون عن العمل . وقد يؤدى هذا الحرمان الى الشعور بالاحباط والاضطهاد على المستوى الفردى و الغضب الاجتماعى والسخط العام على المستوى الجماعى مما يدفع هذه الجماعات الى رفض اى نسق قيمى واحيانا اخرى الى العنف ضد النظام القائم وقيمه . أكثر من هذا قد يتحول الشعور بالاحباط الى الشعور باللامبالاة والسلبية ولاشك ان هذا يؤثر بشكل واضح على مشروعات التنمية عامة والسلوك الانتاجى خاصة . ويؤدى هذا التعامل - عدم الاستقرار الاقتصادى - الى نتائج وخيمة على السلوك الانتاجى من اهمها :-

أ - قد تميل الحكومات التى تعانى من ذلك الى تخصيص جزء من الموارد القومية للانفاق على نظم اجراءات الأمن الداخلى بدلا من التركيز على مشروعات التنمية لرفع الطاقة الانتاجية للمجتمع ومواجهة مشكلاته الاقتصادية أو على الاقل تقليل التفاوت الاجتماعى والاقتصادى.

ب - ادى عدم الاستقرار الاقتصادى الى تأثيرات سلبية على الميول الادخارية للافراد مما يدفعهم الى الاكتناز غير المنتج او الاستهلاك الترفيهى غير الضرورى ،وهو سلوك اقتصادى

غير رشيد يمثل ايضا آثارا اجتماعية خطيرة ترتبط بتعميق الفوارق بين الجماعات والطبقات .

جـ - نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادى نجد ان الحكومة تحاول الرضوخ للمطالب الاستهلاكية فى كافة المناسبات كذلك تحت تأثير الجماعات الساخطة قد تحاول الحكومة رفع الاجور و تحسين مستويات المعيشة دون أن يصاحب ذلك تنمية حقيقية فتكون النتيجة التضخم والغلاء .

د - أدى عدم الاستقرار الاقتصادى الى انعدم الاستمرارية فى متابعة سياسة واحدة محددة المعالم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لما يترتب على عدم الاستقرار القيمى من تحول سريع للقيم أو الايديولوجية الاقتصادية من اليمين الى اليسار والعكس بكل مايعنية ذلك من غموض واضطراب.

ب - عدم الاستقرار السياسى :-

لقد كان لبطش الحكام واستيلائهم هم وأعوانهم على معظم انتاج الفلاح ادت الى طحن المصريين حيث تضافرت عليه كوارث الطبيعة وظلم الحكام ،ولايعنى هذا " أن سمة الاستسلام والخضوع هى سمة وراثية متأصلة فى الشعب المصرى بل على العكس فان هذه السمة تتغير بتغير الظروف . فلقد أدت طبيعة العلاقات الانتاجية الى وجود هاتين السمتين

المتناقضتين فالقمع والارهاب والبطش من جانب السلطات من شأنه ان يخلق لدى الناس قيما تدعو الى سلوك من شأنه الحفاظ على التراث من الدمار بواسطة هذه القوى الغاشمة ولكن نفس هذه العوامل القمعية كانت تخلق لدى الجماهير قيما مضادة قيم تدعو الى سلوك ايجابى ثورى يظهر عندما يصل الاستغلال الى حد يعوق استمرارية الحياة وعندما تصاب السلطة ببعض الضعف أو عندما تتهيأ الظروف للثورة.(٤٢)

ولقد كان لطبيعة المصالح الطبقية ،أن ظهرت الاحزاب السياسية فى عصر محمد على ذات الايديولوجيات الواضحة والتى حاولت ان تؤثر على القيم الموجهة لسلوك الناس بما فيه مصلحتها . وتوالت الحركات التحررية والثورات متمثلة فى ثورات ١٨٨٢ ،١٩١٩، ١٩٥٢، ١٩٧١ ،و هى دليل قاطع على السمة الايجابية فى انساق القيم فى مصر ،كما أنها تركت أثرا عميقا على هذه الانساق . ولم تكن هذه الثورات ثورات على الحاكم أو المستعمر ،بل كانت ثورات على أنساق القيم المتخلفة ولعل أهم مانتج عن هذه الثورة السياسية هو تبلور القيم السياسية وبخاصة لدى المتعلمين ،مثل قيم الوطنية ومكافحة الاستعمار والاستقلال وقيم الولاء.

لقد كان لعدم الاستقرار السياسى والتحول من النظام الملكى الى الجمهورى ،والتغيير المستمر فى العناصر

الحاكمة من السمات المستجدة للعملية السياسية فى نسق القيم السياسية فى المجتمع المصرى (٤٣). وارتبط ذلك ايضا بسرعة تغير الدساتير و تعديلاتها ،وتعددت المظاهرات الشعبية و الشغب الذى كان يعكس السخط الشعبى على السلطة الحاكمة وقراراتها (٤٤). كذلك الحال بالنسبة للحملات العسكرية الاجنبية والحروب التى مر بها المجتمع المصرى وتأثيراتها على الاستقرار السياسى . ولقد كان لطريقة تكون الهياكل السياسية وأشكالها ووظائفها الصورية والعملية الانتخابية ونتائجها والانحرافات فى الجهاز الادارى ،كل هذا جعل المواطن العادى انسانا سلبيا لايعطى اعتبار اللقيم السياسية التى تسود وتسيطر على المرحلة التاريخية والتى اعتبرها نوعا من " تزييف الوعى الاجتماعى والسياسى" ولكن بالرغم من ذلك غالبا تظهر ماتظهر القيم الايجابية مرة آخرى خاصة فى آوقات الأزمات والحروب ،ونجد قيم الولاء والانتماء هى القيم المحورية لانساق القيم المركزية.

٣ - عدم الاستقرار الثقافى :-

استقر فى وجدان الانسان المصرى ،منذ خمسة آلاف سنة العديد من الهويات الثقافية من فرعونية وافريقية واغريقية واسلامية وعربية وشرقية وغربية . ولاشك ان هذه الجوانب المتعددة لجوانب الشخصية المصرية لم يترجم عنه

نوعا من الاندماج الحضاري ،بل ظلت هذه الجوانب هامشية احيانا ومركزية احيانا اخرى . لقد كان من جراء احتكاك المصريين بالغربيين اثناء الحملات العسكرية ،ان غرست وبثت قيم تتمشى مع القيم الغربية و مصالح المستعمر و الطبقة الحاكمة التى تتعامل معه . وفى نفس الوقت ظهرت قيم اخرى تعبر عن التراث الاسلامى ،وكانت نتيجة هذا ثنائية الصراع بين ماهو غربى أو جديد و بين ماهو اسلامى ومتوارث أو تقليدى . وكان طبيعيا ،ان ينقسم المثقفين الى فريقين : فريق يتبنى قيم الطبقة المسيطرة و هى القيم الغربية وفريقا آخر يتخذ جانب غالبية الشعب ويدافع عن القيم الاسلامية . ولقد لعبت هذه الازدواجية القيمية دورا هاما فى تمزيق هوية الانسان المصرى . ولها آثارها الفكرية والسلوكية حتى الآن . ولقد كان لأثر الاتصال المستمر بعالم الخارجي ،وتحسن وسائل المواصلات ان حدث نوعا من تعديل انساق القيم فى مصر وخاصة فى الحضر وذلك من خلال " اطلاع المثقفين على الايديولوجيات الغربية وعلى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونشاط حركة النقل والترجمة والاحتكاك المباشر بالأنماط السلوكية الاوربية للاجانب فى مصر ،ولكن هذا التأثير على انساق القيم كان تأثيرا فارقا ومتمايزا اى أنه كان يتخذ أشكالا متباينة تبعا لاختلاف الطبقات .(٤٥)

و فى ظل هذه الفوضى الحضارية والصراع بين ماهو " دينى " وماهو " علمانى " نجد ظهور حركات يتخذ بعضها الموقف اليسارى والبعض الآخر الشكل الدينى أو الفوضوى أو الهدام . أضف الى ذلك . أن القلق الذى يصيب المجتمع خاصة الشباب نتيجة مشكلة الهوية عادة مايدفعهم الى اللجوء الى العنف مثل ماحدث عام ١٩٨١.

كل هذه العوامل قد اثرت على الموجهات القيمية للانسان المصرى وخلقت ازدواجية قيمية فى شخصيته . ان مئات سنوات القمع والكبت والمعاناة قد جعلت (الانسان المصرى) شكاكا للغاية و هو يمارس الظلم والطغيان فى غير رحمة على اولئك الذين يقلون عنه فى الوضع الاجتماعى . و هو متكبر و متغطرس على اولئك الذين يساوونه فى المركز الاجتماعى بينما يكون خاضعا لأولئك الذين يفوقونه فى المركز الاجتماعى بل يمتهم نفسه الى حد الاذلال والاهانة (٤٦).

ب - صور التغير القيمى فى المجتمع المصرى .

يمكن تقسيم اشكال وصور التغير القيمى - من الناحية الاجرائية - التى أصابت المجتمع المصرى منذ بداية القرن العشرين حتى الان الى ثلاثة مراحل رئيسية : المرحلة الاولى و هى مرحلة ماقبل ثورة ١٩٥٢ و هى مرحلة قيم البحث عن هوية حضارية ،والمرحلة الثانية مرحلة ثورة ١٩٥٢ حتى

١٩٧٠ وهى مرحلة القيم - العقلانية والثورية ،والمرحلة الثالثة وهى مرحلة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٠ - ١٩٨١ وهى مرحلة القيم الاقتصادية ونظرا لأهمية المرحلة الثالثة فقد حرصنا على معالجة مختصرة جدا للمرحلتين الأولى والثانية ٠

(١) المرحلة الأولى : مرحلة ماقبل الثورة وازدواجية القيم الخاصة بالبحث عن الهوية الحضارية ٠ واجه نسق القيم المصرى فى تلك المرحلة مشكلة الاختيار الحضارى بين ثنائيات قيمية ٠ ففى مجال القيم السياسية ، كان الاختيار من أجل الهوية السياسية بين قيم "القومية" فى مقابل قيم" الاسلامية" وفى مجال النشاط الاقتصادى كانت مشكلة البحث عن الموجهات القيمية التى تؤدى الى اقتصاد قومى يقاوم الاستثمار والصناعات الأجنبية ٠ وفى المجال الثقافى ،كان الاختيار بين القيم الغربية التحررية فى مقابل القيم التقليدية المتوارثة ٠ وفى مجال القيم الدينية ،نجد دورها فى مقاومة التغير المفروض على النسق التقليدى للقيم فى المجتمع المصرى (٤٧) ٠

(٢) المرحلة الثانية : مرحلة الثورة وسيادة القيم العقلانية والثورية ؛ ونظرا لأعتبار الثورة بأنها اعلى صور عدم الاستقرار القيمى فهى تتضمن بالضرورة احداث تغيرات قيمية وهيكلية فى الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

كما أنها تتضمن المشاركة الجماهيرية ،واتساع قاعـــــدة المستفيدين من النظام الجديد فى كافة قطاعات المجتمع ٠ وتتميز نسق القيم فى هذه المرحلة بثنائية الترشيـــد والعقلانية من ناحية ،والثورية من ناحية اخرى ٠ ففى المجال السياسى ، روج للقيم السياسية التى تعلى من قيمة الدولة والتضحية من اجلها داخليا وخارجيا ،واعتبار أن الدولـــة هى القيمة العليا٠ وفى المجال الاقتصادى ،ثبت قيم الترشيد والعقلانية والانجاز من أجل التصنيع القوى ومحاربة التـرف والكماليات والمناداة بقيم الاشتراكية والمساواة والعـدل الاجتماعى ٠ وفى مجال القيم الثورية ،كان التأكيد على القيم الثورية والراديكالية والابتعاد عن القيم التقليدية التى قد تعوق من حركة المجتمع من التقدم وبمعنى آخر ،طوعت كـل انساق القيم لخدمة القيم المركزية الخاصة بالتحديــــث الثورى ٠ (٤٨)

(٣) المرحلة الثالثة : قيم الانفتاح الاقتصادى وسيطـرة القيم المادية :

لقد انهار نسق القيم الذى كان سائدا فى الخمسينـــات والستينات من هذا القرن بموت عبد الناصر او بمعنى أصـــح هزيمة ١٩٦٧ ٠ وكان للمجتمع أو لقياداته السياسية البحـــث عن " بدائل قيمية " تحاول بها تغيير مسيرته واحداث تحولات سياسية واقتصادية وتشريعية ٠ وكان على القيادة السياسيـــة

فى هذه المرحلة قبل الدخول فى " علاقات حميمة . مع امريكا ان تغير القيم الموجهة للنظام الاقتصادى واحلالها بقيم ما سمى بعد ذلك " بقيم الانفتاح " وكما سوف نبين فى السطور التالية ، ان هذه المرحلة شهدت تغيرا أساسيا فى سلم القيم الاجتماعى ،فاحتلت القيم الاقتصادية أعلى السلم وهبطت قيم أخرى مثل الاستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والكفاح ضد التبعية والقيم الجمعية أسفل السلم فى هزم القيم ويصف لنا د. سمير نعيم فى تحليل ماركسى ـ تقليدى كيف أن البناء التحتى قد تبنى نمطا من علاقات الانتاج ، أدى بدوره الى تبنى البناء الفوقى لمجموعة من القيم التى تتمشى مع مصالح الطبقة الجديدة المسيطرة على مقاليد السياسية والتشريع والاقتصاد فى المجتمع المصرى . ويعبر د. سمير نعيم عن هذا: " ولم تكن هذه التبعية لتتحقق دون أن تسيطر على تقاليد المجتمع المصرى طبقة ترتبط مصالحها مباشرة بمصالح الأمبريالية العالمية ... ولم تكتف الطبقة الطفيلية .. ولم تكتف الطبقة الطفيلية .. باحداث تغيرات اقتصادية وتشريعية وسياسية تحقق مصالحها ومصلحة القوى الأمبريالية من طريق تحجيم دور الدولة وجعلها فى خدمة هذه المصالح ولكنها عمدت أيضا منذ البداية الي نشر قيم اجتماعية بين الجماهير تتلائم مع الواقع الذى خلقته وتدعمه " (٤٩)

ومن اجل تحقيق هذا الهدف - أعنى استبدال الانساق القيمية بأخرى تتفق مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى الجديد - فقد بذلت محاولات مخططة لاحداث التغيير القيمى المطلوب وبدأت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة فى التشكك فى كل ما استقر فى عقول الجماهير من قيم وتهاجمه بشراسة وعنف بشتى الأساليب " . (٥٠) فهوجمت القيم التى كانت تساند النظام الاقتصادى السابق " الاشتراكى" ،وهياكله الاساسية (القطاع العام) ، وانجازاته الاساسية (السد العالى والتصنيع) كذلك كل القيم الاساسية التى كانت تساند هذا النظام . ولقد استغل " الدين " و " النزعة الوطنية " و " معاناة الجماهير" على اعطاء الانطباع انه لابد من مرحلة جديدة تحقق الانفتاح المطلوب (٥١) .

جـ - الآثار المترتبة على التغير القيمى وعلاقتها بانتاجية الانسان المصرى :

لقد كان لهذه المرحلة آثارا جوهرية سواء على نسق القيم المركزى المحدد لهوية المجتمع المصرى أو الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،كذلك لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية . فلقد حدث ما أسميناه "بالتخطيط القيمى " فى كل اتجاه . وساد التشكك والحيرة على اتجاهات

الناس وهويتهم الثقافية والحضارية فما كان ذى قيمة أصبح " وبالا وما كان يصور على أنه " تابوه " سياسى أو ثقافى أو حضارى اصبح هو الخير الاعظم . أكثر من هذا، فان هذه الحملات المخططة هزت ثقة الناس (وخاصة الشباب) بأنفسهم وزعزعت أنساق القيم التى تتصل بالزهو الفخر الوطنى . والأهم من ذلك ، أنها افقدت الناس ثقتهم بأجهزة الدولة ذاتها . ليست هذه الاجهزة ذاتها ،بل ونفس الاشخاص العاملين فيها احيانا ،هىالتى كانت تقول عكس ذلك تماما ؟ أى كلام هو الصحيح ؟ وماذا نصدق ؟ الاتحاد السوفيتى الصديق أصبح العدو ، وآمريكا كانت العدو فاصبحت الصديق، واسرائيل كانت عدوا فاصبحت خصما ثم صديقا ،والقطاع العام كان مستقبل مصر فاصبح خراب مصر ،والعرب اخوتنا ـ اصبحوا أعدائنا ، والاشتراكية كانت عدلا فاصبحت ظلما واستغلالا..الخ(٥٢)

وعلى مستوى نسق القيم ،نجد ان هذه المرحلة أحدثت نوعا من الفوضى الاجتماعية ،حيث طغت القيم الفردية الذاتية والمرتبطة بالمصالح الشخصية على حساب القيم الوطنية والجماعية المرتبطة بمصالح المجتمع العليا. وظهر نوع من التناقض الفكرى فىالمناخ الثقافى . فقد أقصى وأبعد كبل من تمسك بالقيم الاصلية للمجتمع بينما رفع من شأن من دافع عن القيم الجديدة . بل لقد وصل الامر الى أن " التمسك بأى قيم أصبح فى حد ذاته شيئا غير مأمون ،فالانتهازيةوالوصولية

والنفاق هو المثل الأعلى الذى تقدمه وسائل الاعلام للشباب(٥٣) كل هذا بلا شك كان له تأثيره السلبى على اتجاهات الناس فى كل موقع وكل موقف فالانسان الذى اصيب بالتخبط فى موجهاته القيمية ،لا يرجأ منه اى سلوك هادف او متزن ،ولهذا ليس بمستغرب أن هذه المرحلة لم تشهد أى انجاز حضارى الا حرب اكتوبر ١٩٧٣ ،والذى كان امتدادا حتمى لهزيمة ١٩٦٧٠ وسوف نحاول ان نبين كيف أثرت هذه المرحلة على السلوك الانتاجى للانسان المصرى فى كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ٠

لقد احدثت التغيرات القيمية تغيرات جوهرية فى النظام الاقتصادى المصرى ،وتبنت مصر ،أو النظام الحاكم ،سياسة الانتفتاح الاقتصادى الذى صدر من اجله العديد من التشريعات مثل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (٥٤) وقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، وهى القوانين التى سمحت لرأس المال المحلى والعربى والاجنبى للأستثمار فى جميع المجالات ، دون قيد أو شرط ، والدعم اللامحدود للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام٠ وكذلك فتح المجال لمكاتب الاستيراد والتصدير المحلية والاجنبية للسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية لمصر ٠ وكان طبيعيا أن تتبلور هذه المصالح فى طبقة أطلق عليها " الطبقة الفيلية " لأنها لا تهتم بأى دور فى انتاج الثروة فى مصر ولكنها تعتمد فى تحقيق ارباحها الطائلة على عمليات

السمسرة والمضاربة والعمولات ،وتجنيها من عرق الشعب العامل ، وتعمل على تدمير القوى الانتاجية للمجتمع ،ولايهمها أى شيء حتى قتل المواطن بالاغذية الفاسدة التى تستوردها مادامت ترتبح ،وهى استهلاكية بالضرورة ،لانها تدمر فرص تكوين أو زيادة الادخار القوى وذلك باستيراد السلع الاستهلاكية ،كما تنفق ارباحها على المظاهر الترفيهية والبذخية ، وهى تابعة لان مصالحها ترتبط دائما بمصالح الشركات العالمية الاجنبية ،ولا مانع لديها من الخيانة الوطنية ، وتدمير الصناعة المحلية من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح "(٥٥)

وأمام هذه السياسة الاقتصادية ،وأمام المطالب الاجتماعية ،وأمام الغلاء ،والمعاناة ،وجد الانسان المصرى نفسه أمام اختيارين : اما ممارسة نشاط ما" يدر عليه عائدا سريعا ،واما الهجرة الى الخارج والعودة بالمال المطلوب ومن المؤسف ان النشاط الانتاجى المشروع لايمكن أن يلبى الحاجات الملحة والمتجددة لمتطلبات الحياة الاجتماعية فى تلك المرحلة ، ولهذا ظهرت أنشطة اقتصادية مثل السمسرة والمضاربة والاختلاس والانفتاح الاستهلاكى والعمل فى شركات الاستثمار الاجنبية كل هذا بلا شك كان من نتيجته فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيا واستبدالها بقيمة أخرى

سلبية وضارة بعملية التنمية ،وهى قيمة الحصول على المال بأسرع واسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته (٥٦) . ولاشك ان هذا قد أدى الى اختلال فى نسق القيم الاجتماعية حيث حلت القيم الاقتصادية والمادية القمة فى هرم القيم .وفى هذا المعنى يقول د. سمير نعيم : " ويكتسب الشباب من خلال تعامله اليومى فى المجتمع ومن خلال تجاربه ومشاهداته قيما هدامه تجعل من المال القيمة العظمى فى الحياة بحيث تتوارى وراءه كل القيم الانسانية . فالشجاعة والشرف والامانة والتقدير والاحترام بل وحتى العلم أو المعرفة كلها أشياء يمكن آن تشترى" (٥٧)

ولقد أدت هذه السياسة الاقتصادية الى تناقض فى نسق القيم المتعلقة بالنشاط الاقتصادى عامة والسلوك الانتاجى خاصة . فلقد أثر هذا التناقض القيمى على عملية التنمية واعاقها من حل الازمات الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن تشخيص هذا التناقض القيمى فى الاتى : " الكسب السريع " فى مقابل" العمل المنتج " "الاستهلاك" فى مقابل "الادخار والاستثمار" النمطية " فى مقابل " الابتكار والابداع "،"اللاعقلانية " فى مقابل " العقلانية" ، استباحة واهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة " فى مقابل " حماية ادوات الانتاج واجهزتها" "المصلحة الشخصية " فى مقابل "المصلحة القومية والوطنية"،

الوقتيه أو سياسة " اللحظة الراهنة " فى مقابل " التخطيط والمستقبل " " الانحراف " (النفاق - الخداع - النصب - التزوير - الرشوة - الفساد الاخلاقى) فى مقابل " القيم الروحية " .... الخ (٥٨) ولاشك ،أن غلبة وبروز هذه القيم على سطح المجتمع المصرى وما نتج عنها من سلوك ادى الى الاضرار بالمصالح القومية والتدهور الاجتماعى والاقتصادى ويمكن تلخيص ما جرى فى الموجهات القيمية للمجتمع المصرى وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى هذه الفقرة " ان القدوة التى تقدمها الطبقة البرجوازية للشباب من خلال سلوكها ومن خلال اجهزة الاعلام قدوة غير منتجة ولا تتسم بالعطاء للمجتمع ولكنها تتسم بالفردية والاستهلاك والسطحية والانانية والعمالة للقوى الامبريالية .. ومن المؤكد ان لهذه القيم انعكاساتها الخطيرة على التنمية فى ظل (هذه)السياسة هى تنمية لثروات الأفراد وليس تنمية للمجتمع وموارده وهى تنمية تتصف بقصر النظر وليست تنمية على المدى البعيد بشكل مخطط . وفى سبيل المصلحة الخاصة يضحى بالمصلحة العامة . ولا يمكن هنا أن نتغافل عن دور الفساد الحكومى فى ذلك، كما يمكننا ان نشير الى سلوك الحرفيين فى كافة المجالات التى تتصل بأمن المواطن والذى اصبح يتسم بالاستهتار الشديد بالعمل مهما كانت خطورة العمل الذى يؤدونه فى سبيل الحصول على أكبر عائد مالى ،وما يمثله ذلك من اهدار لموارد المجتمع

يمكن أن نذكر أيضا الانتشار الرهيب لظاهرة الغش بالامتحانات وتأثيره على مستقبل المجتمع بأثره " (٥٩)

ولقد انعكست هذه "القيم السلبية" ودعمتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة على مجالات التنمية فى كافة أجزاء المجتمع . فى مجال الانتاج الاسكانى نظرا الى المشكلة على أنها ناجمة عن عدم تشجيع القطاع الخاص على البناء وعدم صلاحية القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر وتدخل الدولة فى تحديد القيمة الايجارية ،وتحديد أسعار مواد البناء ولهذا نظر الى التنمية الاسكانية على أنها تشجيع مطلق للقطاع الخاص ،وتقديم كافة التسهيلات له .كانت النتيجة أن حصاد التنمية فى مجال الانتاج الاسكانى هو وجود مساكن بلا سكان وسكان بلا مساكن . وانعكس هذا الوضع على الكثير من الشباب ، حيث أصيب بفقدان الأمل فى الحصول على مسكن فى المستقبل القريب أو البعيد، ولهذا ظهرت قيم الهجرة أو الهروب من الواقع الاجتماعى المصرى وما يتطلبه من ماديات لايمكن للفرد العادى أن يحققها من دخله الثابت أن المشروع ولقد هاجر الكثير من الشباب المتعلم الذى كان مخطط له أن يساهم فى التنمية الشاملة للعمل فى أى عمل حتى ولو كان لايمت لتخصصه بصلة . " ومما لاشك فيه أن عدم امكانية الحصول على مسكن ملائم ينعكس على نفسية المواطن وعلى اتجاهاته نحو عمله ونحو وطنه . فالذين يعانون من أزمة

لاسكان لايمكننا أن نتوقع منهم تبنى قيما ايجابية نحو العمل ولا اسهاما فىالتنمية وتفانيا من أجل مستقبل الوطن "(٦٠).
وقد انعكست ازمة الاسكان بدورها على قيم الاسرة ،مثل قيم تأخر سن الزواج والمعايير المادية لاختيار الزوج أوالزوجة وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل ،والاحباط والانحلال الخلقى " فالشباب يجد نفسه عاجزا عن اشباع حاجاته بالاساليب المشروعة التى تتفق مع قيمه ،ولكن لهذه الحاجات ضغوطا عليه تضطره الى اشباعها باساليب غير مقبولة اجتماعية ، والخطورة فى ذلك ان التخلى عن قيم اساسية فى جانب لابد ان يتبعه التخلى عن قيم أخرى فى العديد من الجوانب الاخرى (٦١)

ولا شك أن هذه القيم السلبية قد انعكست بدورها على مجالات الخدمات الاخرى ، مثل المواصلات والمرافق الحيوية حيث اتسمت بالسوء الشديد والتدهور المستمر،بالاضافة الى انتشار الفساد والمحسوبية فى الجهاز الحكومى . ومعنى ذلك " أن القدرة المالية للشخص هى التى تحدد نوعية الخدمات التى يمكن أن يتلقاها (العلاج والدواء المناسب ، والدروس الخصوصية ...الخ) حتى فى المؤسسات الحكومية التى تنتشر فيها الرشوة والفساد والمحسوبية والوساطة . ويؤدى ذلك بالضرورة الى الشعور بالاغتراب والى اعلاء المصلحة الخاصة على اى مصلحة عامة " (٦٢) . ولقد أدى هذا الى انعكاسات خطيرة على أنساق القيم التى يتعلمها الاطفال من خلال عمليات

التنشئة الاجتماعية ،" ان العمل المنتج والاخلاص فيه ليس هو الطريق لتحقيق التطلعات التى تبثها فى نفوسهم كافة وسائل الاعلام ،ولا الى المظاهر البراقة التى يتمتع بها أبناء البورجوازية الطفيلية ،ولا حتى الطريق للوفاء بالاحتياجات الاساسية للانسان " (٦٣) .

وكان لابد أن تتأثر القيم المتعلقة بالتعليم بهذا التخبط أو الزيف القيمى . فالحاجات الأساسية والثراء لايلبى عن طريق التعليم ،وانما يرتبط بالقيم والسلوك الاستقلالى.ومهما بلغت درجة التعليم التى يحصل عليها أى فرد فان دخله من عمله الشريف لا يمكن أن يقارن بدخل فى مقارنة بدخول العاملين فى الانفتاح أو من يستغلون وظائفهم فى خدمة كبار رجال الطبقة الطفيلية (٦٤) أيضا فان القيم المتعلقة بالانجاب قد تأثرت بالتناقض القيمى الذى تقع فيه أجهزة تنظيم الاسرة فالدراسة تترك الناس لمواجهة مشاكلهم ولا تتدخل لمنع استغلالهم وحمايتهم من الفساد ،وفى نفس الوقت تطلب منهم الاستجابة لدعوى تنظيم النسل . فالانسان المصرى يرى - تحت تأثيره بقيمة الفردية وظروفه الاقتصادية التى تتحسن نتيجة عمل الاولاد وتأمين مستقبلة فى الشيخوخة - أن السلوك الانجابى سلوك شخصى ولا يشاركه أحد فى قراره .(٦٥)

ان الضغوط الاقتصادية والاستقرار الاقتصادى التىتفرضها الاعلانات عن السلع الاستهلاكية الاجنبية والكمليات الاستهلاكية التى أصبحت مظاهر حضرية للسلوك ،كل هذا جعل " من العسير جدا على الناس الاستمرار فى التمسك بالقيم الايجابية والاجتماعية (خلق) بيئة مناسبة لانتشار الفساد الخلقى مما يؤثرتأثيرا بالغا على انتاجية الافراد فى المجتمع . ان التواجد وسط مناخ عام فاسد يتطلب من أى مواطن شريف قدرة خارقة على مقاومة الفساد ،بل أن المقاومة قد تعرضه لاخطار التآمر عليه ... " (٦٦) . ولا شك ،ان كل هذا يدفع الانسان المصرى الى اللجوء الى الحلول الفردية الذاتية لحل كل هذه الازمات التى يواجهها فى يومه . وهكذا " تؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام ،فهى تضعف من القيم الواعية للعطاء للمجتمع وتدعم القيم الانانية والفردية وتزيد من شعور الآخرين بالاغتراب من المجتمع ومن أخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبلد واللامبالاة (٦٧) .

د - خاتمة

من هذا التحليل السريع للتغيرات التى أصابت نسق القيم المركزى وتجسداته فى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية ،نقول أن التغيرات السريعة والمتلاحقة التى فرضت على أنساق القيم هى التى أدت الى هذا التخبط والتناقض القيمى ، فقيم مرحلة ما قبل الثورة استمرت ومازالت تجد

من يروج لها الى الآن وعايشت قيم الثورة ،وكلاهما استمر وعايش قيم الانفتاح . " كل ما فى الأمر ان كل مرحلة من مراحل المجتمع تطفى أو تسود فيها أنساق معينة من القيم بفعل الظروف المادية التى تسودها ، دون محو للقيم السابقة عليها . ان القيم السلبية التى طفت منذ مرحلة رأسمالية الدولة التابعة لم تظهر من العدم ولكنها كانت كامنة فى أنساق القيم التى تكونت تاريخيا ،وحين تهيأت لها الظروف المادية طفت الى السطح وأصبحت لها السيادة "(٦٨) .

٥ - كيفية الارتقاء بانتاجية الانسان المصرى :

أ - تغير الاتجاهات الخاصة بالقيم السلبية :

من العرض السابق لصور التغير القيمى وعوامله وآثاره التى اصابت المجتمع المصرى وآثرت بشكل قاطع على القيم الايجابية للعمل المنتج والمفيد اجتماعيا ،نؤكد انه بالرغم من بروز بعض القيم السلبية على السطح ،لايعنى عدم استمرار ووجود القيم الايجابية الاصلية للمنتج المصرى والتى تكونت له عبر التاريخ والتى تشهد له بقيم العمل والجدية والابداع ولازالت هذه القيم الايجابية من مكونات انساق القيم فى المجتمع المصرى ومازالت تمارس تأثيرها على سلوك المواطنين وانها سوف تطفو مرة اخرى الى السطح وتصبح لها السيادة حين تتغير الظروف المادية للمجتمع ، بل انها لابد وان تساعد

على حدوث هذا التغير . (٦٩)

وكما اشرنا ،فان القيم الايجابية استمرت وصمدت ولازمت القيم السلبية .والدليل على ذلك هو استمرارية المجتمع المصرى فى الانتاج ، بل وحتى البقاء ،" فلو أن كل أفراد الشعب قد تبنوا القيم الفاسدة المعوقة للعمل والانتاج التى تنشرها البورجوازية لتوقف عجلة الانتاج تماما فى مصر ولحدث انهيار كامل لها . وهذا ضد منطق التاريخ .(٧٠) ومن ناحية أخرى فان القيم السلبية قد تجذب اليها بعض الفئات ،ولكن لن يستمر هذا طويلا . وفى هذا المعنى يقول د. سميرنعيم " فقد تكون هذه القيم المدمرة ذات بريق خاص يجعل الناس يتبنوها فى بداية الأمر ويدافعون عنها ،ولكن الخبرة العملية بها ومشاهدة آثارها تجعل هؤلاء الناس يدركون خطورتها ،خاصة وانهم يكتشفون انها ليست قيمهم فعلا ، وان تبنيها لايمكن ان يحقق لهم الاحلام الزائفة التى روج لها ،أى ان كل الناس يمكن ان ينخدعوا بها لبعض الوقت ، أو قد يخدع بها بعض الناس طول الوقت ، ولكن من المستحيل ان ينخدع بها كل الناس طول الوقت " . ويمكن ان تساهم وسائل الاعلام وبرامج التعليم فى كشف زيف هذه القيم واستبدالها بقيم الانجاز والانتاج(٧٢)

ب - التعجيل بالانتاجية :

١ - لماذا ينتج الانسان ؟

فى هذا الجزء سوف نجيب على السؤال الرئيسى لماذا ينتج الانسان عامة والانسان المصرى خاصة فى التنظيمات أو المجتمعات الاخرى ؟ وقبل ان نجيب على هذا السؤال نثير سؤال آخر وهو لماذا تخلفت مجتمعات عن تحقيق الانتاجية المطلوبة ومن ثم التنمية الشاملة ؟ باختصار تتخلف المجتمعات كما يذهب دافيد ماكيلاند ،عندما يفتر رغبة اهلها فى الانجاز وتتحول اهتمامهم الى الترف والصراع " ويحصل اى جيل منهم على ما طلبه اكثر من شئ آخر " (٧٣) وكما عبر عن ذلك من قبل ابن خلدون فى وصفه لانهيار الدولة بأن الجيل الرابع " يبلغ الترف غايته بما انغمسوا من النعيم فيصيرون عالة على الدولة تقوم بحمايتهم كالاطفال والنساء ..." (٧٤)

والسؤال الآن لماذا تخلف المجتمع المصرى عن المعدل المطلوب من الانتاجية بالمقارنة مع دول اخرى مثل اليابان وكوريا ودول آسيا وامريكا اللاتينية ؟ (٧٥) ، وهل حدث للشعب المصرى ما يمكن ان يوصف " بالصدمة الثقافية " خاصة بعد الغزو الفرنسى والانجليزى والحروب المتعددة ؟ ولماذا لم تحدث اتجاهات ثورية بعد ثورة ١٩٥٢ فىالقطاعات الانتاجية

فى المجتمع ولماذا استولت على الثورة مصالح طبقية معينة وتحولها الى هياكل تنظيمية فارغة من اى دافعية أو راديكالية فى التفكير والفعل ؟ ولماذا ينتج للانسان المصرى طالما أنه " عالة " على المجتمع وكل شئ يوفر له أو هكذا تشير تصاريح المسئولين . ولنأخذ مثالا على ذلك مثال" الطالب الجامعى" الذى يدخل الجامعة فيجد امامه مجانية التعليم الجامعى ، ومجانية السكن الجامعى ،ومجانية الملبس والمطعم والكتاب والقروض والمحتوى الدراسى والاختبار فى الاسئلة ولجان الرأفة وأخيرا التعيين عن طريق القوى العاملة . هل ننتظر من هذا الشباب ان يكون مبدعا ومجددا وهل يؤمن بالحاجة الى رفع انتاجية عمله فى اى قطاع ؟ بالطبع لا ، وكل ما يفكر فيه الشاب هو الهجرة للحصول على الاموال المطلوبة لتحقيق آماله واحلامه . وكل المظاهر تشير الى عدم وجود الدافعية لتحقيق الانتاجية المطلوبة فهناك ارتفاع ملحوظ فى نسبة العاملين فى بطالة مقنعه سواء فى الريف او الحضر وهناك انخفاض فى المعدل الفردى من رأس المال القومى ، وهذا ناجم ايضا من انعدام المدخرات لدى غالبية الشعب، وحتى اولئك الذين لديهم مدخرات فأما ان توجه الى فوائد البنوك ونادرا ما نجد دافعية للقيام بمشروعات قومية فى آى مجال . وتعانى الدولة من قلة الفنيين المتخصصين فى كافة المجالات ،كذلك هناك ضعف فى كفاءة الاجهزة الادارية ،

بالاضافة الى الاعتماد على القروض الاجنبية والمعونات الدولية أن الدافعية الى الانجاز تحتاج الى تغيير شامل فى النسق القيمى الموجه لسلوك الافراد ورفض القيم السلبية مثل اللامبالاة والتواكلية وعدم الايمان بالعلم والتجريب والمظهرية والانانية وابدالها بقيم الانجاز والدقة والمهارة فى العمل والرغبة فى تحسين الظروف الشخصية والمجتمعية ٠

٢ ـ الحاجة الى الانجاز :

ما نريد أن نبينه فى هذا الجزء هو اهمية الموجهات القيمية فى خلق " الحاجة الى الانجاز"
والذى يودى الى الانتاجية ،ومن ثم النمو الاقتصادى ٠و لاشك أن هناك اختلاف بين المجتمعات فى شعورها العام بالحاجة الى الانجاز او الى بذل الجهد للعمل فى كافة المجالات ٠ وقد يتوقف درجة استجابة المجتمع وشعوره بالحاجة الى الانجاز لنسق القيم والاطار الثقافى العام الذى يعيش فيه الافراد ٠ فالمجتمعات التى يزداد فيها هذا الشعور تنتج ،كما سوف نرى نوعا من المنظمين الاقتصاديين الذين تتوفر لديهم رغبة ودافعية ملحة للعمل المكسب ٠ هؤلاء هم الاساس فى دفع عملية الانتاجية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٠ والمجتمع الذى يوفر الموجهات القيمية والاطر الثقافية الايجابية نوعا من المنظمين الاقتصاديين ذوى تكوين نفس خاص يدفع بكل فرد منهم الى بذل الجهد والقيام بالعمل الفنى فى سبيل الانتاج والكسب

اى ان مجتمع الانجاز ينتج افرادا مجتهدين ومبتكرين ومجددين ومخاطرين وذوى بصيرة اقتصادية .وأن المجتمع الذى لا يشعر برغبة فى الانجاز ... لاينتج هذا النوع من الرجال" (٧٧)

وإذا أثرنا السؤال لماذا يتفاوت مستوى الانتاجية من مجتمع لآخر رغم التشابه فى المصادر والظروف الحضارية ؟ الاجابة ،كما يقترح ماكليلاند
نرجع الى الفروق الموجودة فى الدوافع والقيم والانظمة الاجتماعية والسياسية " هذه القوى تكمنا فى الانسان نفسه فى دوافعه الاساسية والطريقة التى ينظم بها علاقاته مع رفاقه (٧٨) هذه القوى الخفية هىالتى تجعل بعض المجتمعات يهتمون بالانتاجية اكثرمن غيرهم ويحققون فى ذلك غاية النجاح .

وكما أشرنا فان التفسيرات الاقتصادية للانتاجية تعد تفسيرات عقلانية ،أى انه وفقا لرؤية رجال الاقتصاد فان الانسان يؤدى افعاله حسب مصالحه الذاتية ، ولكنه يفيد المجتمع كله عندما يحول الضغوط التى تفرض عليه من داخل النظام الاقتصادى او خارجه الىمناشط تؤدى الى انتاجية اكثر أو ثروة اضخم ،وبالنسبة لهم فان تفسيرهم للعوامل الاساسية التى تؤدى الى زيادة الانتاج هى تراكم رأس المال،التغيرات السكانية ،تقسيم العمل ،التنظيم الادارى . ولكن من وجهة نظر علم الاجتماع ،لاتعد هذه التفسيرات كافية لتفسير

الانتاجية . لقد ادرك بعض علماء الاقتصاد أن مصادر التفسير فى النسق الاقتصادى تكمن خارجه . فالدافع الى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادى والانجاز والانتاج كلها دوافع اجتماعية نفسية وليست بقوى اقتصادية . ولقد قدم لنا ماكس فيبر دراسة هامة فى هذا المجال حيث يبين لنا كيف أن الرأسمالية الحديثة قد انبثقت من القيم الدينية التى ظهرت مع البروتستانتية فى اوروبا.وبهذه الدراسة مهد لنا فيبر المقومات الاجتماعية والنفسية التى يمكن على اساسها اقامة تفسيرات سليمة للانتاجية .(٧٩)

ما نريد أن نؤكده هنا ان الانتاجية لاتفسر بعوامل اقتصادية ،فهناك عوامل اخرى مثل الاستقرار السياسى والاقتصادى الرغبة فى الانجاز والتعليم والموجهات القيمية كلها عوامل تساعدنا لمعرفة اسباب زيادة أو اخفاق الانتاج فى مرحلة معينة من تاريخ أى مجتمع . بمعنى آخر ،ان الانتاجية لاتفسر الا من خلال فهم وتحليل الموجهات النفسية والاجتماعية وراء الافعال الاقتصادية. ولقد بات واضحا امام مخططى التنمية أن زيادة معدل الانتاجية فى البلاد النامية لابد أن يكون من خلال " العوامل الاجتماعية والنفسية التى تدفعنا الى عدم تخطيط برامج التنمية وفق اسباب اقتصادية بحته . ومن ثم فهناك حاجة واضحة الى مساعدة علماء النفس وعلماء الاجتماع

لتفسير مثل هذه العوامل (هـ)

نخلص من هذا بأن هناك قوى " لا اقتصادية " مسؤولة عن الانتاجية هى " الدافع الى الانجاز " وأن الانجازات الكبرى فى اى مجتمع انما جاءت نتيجة الرغبة القوية فى الانجاز والتى ساعدت القيم والثقافة على تحقيقها. ولكن ما هو الدافع الى الانجازية ؟ لو استعرنا من علم النفس تفسيره للدوافع نقول ،أن حاجة الجسم الى الطعام تدفعه الى بذل النشاط حتى يشبع هذه الحاجة ،ونظرا لاختلاف الأكل عن الدافع الى الاكل فانه كلما أكل الانسان ،زادت رغبته فى الاكل ، وبالكيف نفسها ، فكلما انجز الانسان وانتج زادت رغبته فى الاضطرارية فىالانجاز والانتاج.(٨١) وكما بينا فهناك فارق بين الدافع والفعل كذلك هناك تميز بين الرغبة فى الانجاز والانتاج ،والانجاز والانتاج الفعلى .

٣ ـ خصائص الانسان المنتج :

ولكن السؤال ،كيف يقاس الدافع الى الانجاز؟ وهل يختلف من فرد لآخر؟ يمكن قياس الدافع للانجاز من خلال اشارة الدافع فى جماعة من الافراد ثم نلاحظ تأثيرات هذا الدافع على سلوكهم كذلك يمكن تشكف القصص والروايات الشعبية عن نوعية التفكير والخيال الذى يشير الدافع الى الانجاز(٨٢) ولكن ما فائدة هذه المقاييس ؟ أى ماذا تشير المقاييس

بأن الحاجة الى الانجاز عند اشخاص معينة عالية ؟ تكمن الاجابة على ذلك فى هؤلاء الاشخاص الحاصلون على درجات عالية فى الانجاز ،يميلون الى تحسين افعالهم باستمرار كلما تقدموا فى اعمالهم اى انهم يهتمون باداء العمل على نحو اكمل ،مثلما يتعلمون كيف يجيدون عملهم كلما استمروا فى اداله ، كذلك انهم يؤدون اى نوع من العمل يتطلب فى فهم اداء افضل مهما تباينت الظروف . وتشير هذه الحقائق الى ان الحاجة القوية الى الانجاز تقود الشخص الى أداء افضل عندما يصير الانجاز الفعلى ممكنا وهم يبحثون عن مواقف يحققون فيها اشباع الانجاز وهم يضعون معايير الانجاز لانفسهم دون اعتبار للمكافآت التى لاترتبط بالانجاز نفسه ، وهم يجهدون انفسهم لبلوغ المعايير التى وضعوها لانفسهم ،ووجود عدد من الاشخاص ذوى الحاجة العالية الى الانجاز فى ثقافة معينة سوف يخلق بلا شك نشاطا خلاق وهكذا تسمح الحاجة العالية الى الانجاز بالانتاج والنمو الاقتصادى والاجتماعى(٨٣)

٤ - العلاقة بين الدافع الى الانجاز والانتاجية :

وتشير الدراسات بأن هناك ثمة ارتباط بين الدافع الى الانجاز والنمو الاقتصادى (الانتاجية) ولقد كشفت دراسة امريكية حديثة كيف يشير الوالدين خاصة الامهات اهتماما قويا بالانجاز عند اولادهم وكانت نتائج البحث تذكر أن امهات

الاطفال الذين نالوا درجات عالية فى الحاجة الى الانجاز لديهم اتجاهات مختلفة فى تربية الاطفال ،فهن يتوقعن من اولادهن ان يكونوا اكثر نشاطا واستقلالا ،فآملهن أن يتعلم اولادهن فى مرحلة مبكرة انشطة مثل الاداء الجيد واحراز الانتصارات فى المسابقات وأن يختاروا اصدقائهم بمفردهم باختصار ،فان امهات الاطفال الذين نالوا درجات عاليه فى الانجاز يطبقن معايير عالية لاولادهن اذ يتوقعن استقلالا اكبر وتحكما اكثر فى المهارات فى مرحلة مبكرة بعكس امهات الاطفال الذين حصلوا على درجات منخفضة حيث يملن الى فرض قيود اكثر على الاولاد ،فلا يسمح لهم باللعب مع الاخرين او اتخاذ اى قرار الا بالرجوع اليهن .(٨٤)

وما اكدته دراسة ماكس فيبر ،ما هو الا العلاقة بين الموجهات القيمية التى تودى الى استقلالية الفرد والتى اظهرت نمطا جديدا للشخصية . فالموجهات القيمية الجديدة ادت الى خلق روح اكثر حيوية ،اثرت فى اتجاهات العمال واصحاب العمل ، وقد فسر فيبر السبب الذى ادى الى نجاح رجال الاعمال البروتستانينية الى : (أ) الأيمان بمسئولية الانسان الاساسية فى بذل اقصى جهد ممكن مهما كان الدور الذى منحه الله له فى الحياة بدلا من الانسحاب من المجتمع وتكريس نفسه للعبادة . (ب) أن العمل ليس له الصفة المادية فقط

بل الروحية ايضا ، حيث سوف يساعد صاحبه الى الثواب الاخروى وهذا يجعل الانسان يعمل بكد حتى يحقق واجبه الدينى ايضا. (ج) عدم الاعتماد على اى سلطة حتى ولو كانت الكنيسة ،ويمكن للانسان العادى أن يقرأ الكتب المقدسة بنفسه ،وهذا بلا شك يؤدى الى الاستقلالية فى التفكير . (د) الجهاد المتصل لتحسن الفرد من مركزه اى يتميز شيئا ،فالنضال لاداء افضل شىء يعنى بذل اقصى جهدا لاداء الدور على خيروجه والذى منحه الله للفرد ، أى يبذل الانسان اقصى طاقته لاداء دوره المهنى (هـ) الثورة فى مجال الاسرة حيث قادت البروتستانتية الى مزيد من الابناء الذين لديهم حوافز قوية الى الانجاز.

كل هذا بين لنا الموجهات القيمية التى استطاعت ان تؤثر تأثيرا فعالا فى انتاجية المجتمع ومن ثم الدافعية الى الانجاز عند الجيل الجديد . فتدريب الطفل على الاستقلال المبكر واتقان العمل هما يكونان بدورهما دافعا اعظم الى الانجاز أى الى الانتاجية الخاصة بالرأسمالية الحديثة (٨٥) .

كذلك تشير الدراسات الى أن مستوى الحاجة الى الانجاز فى مجتمع ما يرتبط جوهريا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى ثقافة هذا المجتمع . فالثقافات التى اثبتت قوة الحاجة الى الانجاز اكثر استعدادا لتبنى وسائل فنية اكثر كفاية واكثر تعقيدا للحصول على موارد الرزق ،على حين يمكن ان تكون الثقافات التى اظهرت ضعف الحاجة الى الانجاز اكثر اهتماما

بالمحافظة على تقاليدها العامة واكثر احتراما للتقاليد الدينية خاصة (٨٦) .

ومن ناحية اخرى تدل الدراسات انه كلما كان البلد اكثر تخلفا كلما اصبحت الحاجة الى الانجاز فيه اقوى من المجتمعات الاخرى، فالبلاد المتخلفة تعى وعيا كاملا حاجتها الى الانتاجية والنمو الاقتصادى والاجتماعى وتتحرك لتخلق المجتمعات الاكثر تقدما . كذلك ،فان الاهتمام بالانجاز يرتبط فى العصور الحديثة بمعدل اسرع للتنمية الاقتصادية فى جميع المجتمعات فالناس الذين لديهم دوافع قوية للانجاز يحققون انجازات اقتصادية رغم التباين فى البناء الاجتماعى والثقافى فما يريده الناس يتدبرون عادة الحصول عليه .(٨٧)

وهناك عوامل اخرى تستطيع أن تغير السرعة التى تحقق الانتاجية ،مثل الحاجة الى الانتماء الوطنى والحاجة الى السلطة (٨٨) ومن ناحية آخرى اكدت نتائج الدراسات أن المجتمعات التى تقدمت تقدما اقتصاديا سريعا هى التى ترغب فى التقدم ،وتؤكد العمل الشاق كوسيلة لادراك اهدافها ، وأن أفرادها يفهمون عالم الطبيعة على انه قوى كبرى وضاغطة تتطلب السلوك التعاونى بين الناس ومن ضمن النتائج الرئيسية التى أكدتها الدراسات ايضا أن " الرى العام" هو القوى الرئيسية الموجودة فى المجتمعات التى تحقق انتاجية مرتفعة

وليست التقاليد . فلقد بدأت هذه المجتمعات تقلل من قدر التقاليد التنظيمية وتؤكد بدلا منها العلاقات الشخصية المحددة . فهناك تحويل للولاء من التقاليد الى الرأى العام المنظم . ويحتاج ايضا المجتمع الذى يسعى الى الانتاجية الى المرونة فى العلاقات الاجتماعية . فالتقاليد لا تحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية التى يرتبط فيها الفرد بغيره . هذا بين زيادة الاعتماد على الرأى العام لمجتمع لتوجيه السلوك الاجتماعى والاقتصادى . (٨٩)

ولكن المشكلة المتضمنة هنا هى ما اذا كانت الحاجة الى الانجاز تقود الى آراء أفضل فى كل المهن ، ام انهاتؤدى الى نجاح اعظم فى مهن معينة فقط ، خاصة تلك المرتبطة بالانتاج الاقتصادى ؟ والحق ان هناك مجتمعات الانجاز" غير تلك التى يحدث بها الانجازالاقتصادى. فهناك الانجاز العسكرى والانجاز السياسى ،والانجاز الفنى ،والانجاز الفكرى وهكذا. فارتفاع الحاجة العالية الى الانجاز فى المجتمع لا يؤثر فى كل المهن بطريقة متساوية ،اذ أن تأثيره فىالمهن التجارية والصناعية اكثر من تأثيره فى غيرها. وذلك لان هذه المهن تساعد على اختيار ذوى الحاجة الى الانجاز من ابناء الطبقة الوسطى والدنيا وهم كثيرون فىالمجتمعات النامية (٩٠). معنى هذا أنالحاجة الى الانجاز لا تؤثر فقط فى نمط النشاط ولكنها تحدث فروقا فى المستوى الذى يتحقق فيه هذاالنشاط أى كان نوعه . (٩١)

على اية حال ،فان مستوى الحاجة الى الانجاز فى مجتمع ما مرتبط جوهريا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى ثقافة هذا المجتمع وتمثل همزة الوصل فى هذه العملية فى خصائص وسلوك المنظمين " entrepreneurs " الذين ينظمون وحدة العمل ويزيدون من قدرتها الانتاجية . فالمجتمع الذى يشعر بالحاجة الى الانجاز بدرجة عالية ينتج منظمين نشطاء اكثر ، وهم بدورهم يحدثون انتاجية عالية . بمعنى آخر ان المنظم هو شخصية أساسية فى عملية الانتاجية ،فهو بالضرورة رجل لديه حاجة الى الانجاز اعلى من غيره فى كل المحالات . وهناك مجموعة من الخصائص يتصف بها المنظم أو كيف يتصرف المنظم بطريقة تنظيمية . فهناك درجة عالية من الانفاق فيما يتعلق بالخصائص الاساسية للدور التنظيمى للمنظمة . وهذه الخصائص هى : المخاطرة المعتدلة كنتيجة للمهارة وليست للمصادفة ، النشاط الفعال أو النشاط الابداعى ، المسئولية الفردية ، بالمعرفة ونتائج القرارات واعتبار المال مقياسا للنتائج ، والاهتمام بالمهن التنظيمية نتيجة لمكانتهما ومخاطرها.(٩٣)

ولقد اشارت الدراسات الى اجريت فى امريكا بأن الاسر فى الطبقات المتوسطة والدنيا هى التى تغرس وتنمى فى ابنائها اعلى حاجة الى الانجاز ويعنى هذا ،انه عندما تتوفر الحرية فى المجتمع لتحقيق الانتاجية ،فانه تظهر ايضا وسائل اجتماعية لتساعد على الحاق ذوى الحاجة العالية الى الانجاز من ابناء الطبقة الدنيا بهذه الاعمال . فالحاجة الى الانجاز تؤدى

الى تطلع الشباب من ابناء الطبقات الوسطى والدنيا لتحقيق الانتاجية خاصة فى المجال التجارى و+الصناعى(٩٣) .

٥ - المصادر الاجتماعية للحاجة الى الانجاز:

لكن لماذا يستشعر بعض الناس الحاجة الى الانجاز فى بعض الأوقات اكثر من غيرهم ؟ قد تكون الحاجة الى الانجاز استجابة سيكولوجية لظروف اجتماعية واقتصادية معينة . بمعنى ان تفسير الحاجة الى الانجاز قد يكون بالرجوع الى الاحداث التاريخية او السياسية او الاقتصادية التى مرت بمجتمع معين وأدت ، أو تطلبت رفع مستوى الحاجة الى الانجاز.ومن ناحية أخرى ،فان الناس " يظهرون خاصية الحاجة العالية الى الانجاز النشطة عندما يعاملون بطريقة غير عادية او عندما يكونون ضحايا للتعصب الاجتماعى . اذ انهم فى تلك الحالة يرون ان ينجزوا حتى يعوضوا الوضع الدونى الذى فرض عليهم ،فعندما تكون الدافعية عالية تكون الاستجابة قوية . اما اذا كانت الدافعية منخفضة فتميل الاستجابة لان تكون نوعا من الانسحاب والتراجع والكآبة .(٩٤)

ولقد ركزت كثير من الدراسات على دور الاسرة فى تحديد الحاجة الى الانجاز بمستوى الحاجة الى الانجاز عند الاطفال يتأثر بشكل قاطع باتجاهات امهاتهم. وتتوقع امهات الابناء ذوى الحاجة العالية الى الانجاز اعتماد آبنائهن على انفسهم واجادت مهارات معينة فى سن مبكرة ،اكثر مما تتوقع امهات

الاطفال ذوى الحاجة المنخفضة للانجاز.باختصار فان اسلوب تربية الطفل وتدريبه مبكرا على الاستقلال والاعتماد على النفس واجادة مهارات معينة لديهم انما يولد الحاجة العالية الى الانجاز(٩٥)

وتعتبر القيم الدينية ايضا من العوامل المرتبطة بالحاجة الى الانجاز،لانها تفسير لنا لماذا يتصرف الآباء والامهات بهذه الطريقة ولا يتصرف آخرون كذلك ؟ بمعنى آخر أن قيم الابناء وتمثلها آراؤهم الدينية تؤثر فى اساليب تنشئة الطفل وبالتالى فى مستوى الحاجة الى الانجاز عنده . فالبروتستانية تختلف عن الكاثوليكية فى أساليب تربية الطفل ومن ثم حاجته الى الانجاز. كذلك هناك أديان اخرى مثل الهندوسية والبوذية لا تتيح نسقها القيمى الى حاجة عالية الى الانجاز لدى الاطفال بعكس اليهودية (٩٦) . وباختصار ،فان الاديان التى تؤكد على القيم الايجابية نحو الحياة والعمل لابد وأن تكون مرتبطة بالمستويات العالية للحاجة الى الانجاز.

جـ - نحو برنامج قومى لرفع انتاجية الانسان :

ولكن اذا أراد شعبا معرفة ما يجب ان يفعلوه افراده لزيادة انتاجيتهم ؟ فان الاجابة باختصار ،فى أن هذا المجتمع يجب ان يقدم الكمية المناسبة من الحوافز، ولكن كيف ؟وقبل ان تجيب على هذا السؤال يجب ان يكون واضحا بان اعطاء عوامل اخرى مثل المصادر الطبيعية والسكان ومحكات الاستثمار من شانه الابتعاد أو تجاهل المشكلة الحقيقية . فقد يذهب البعض ايضا

انه كلما اعطيت رؤوس اموال كبيرة لدول نامية زادت معـــدلات التنمية الانتاجية بها . " ولكن تختلف الدول فى مقدار رأس المال الذى تحتاج اليه لانتاج نفس الزيادة فى الانتاجيـــة . وترجع هذه الاختلافات طبقا للمستويات القومية للحاجة الى الانجاز اذ تتطلب الدول ذات الحاجة العالية الى الانجاز رأس مال اقل لانتاج زيادة معينة فى الدخل (٩٧). كذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو السكان على اساس انه كلما قل عدد السكان كلما كـــان نصيب الفرد من الدخل القومى اكثر . ولكن تشير النتائـــج أن المعدلات السريعة لنمو السكان مرتبطة بالمعدلات البطيئة للتنمية الاقتصادية ،وان دافعية الناس فى كثير من الدول كافيـــة لان تعويض السكان المتزايدين ،خاصة وان الفرد يميل الى انتــاج اكثر مما يستهلك . واخيرا فان علماء الاقتصاد يعطون اهميـــة لنموذج الاستثمار لتحقيق الانتاجية والتعجيل بالتنمية . بمعنى، هل يجب ان يكون نماذج الاستثمار دائما موجهة الى المصانـــع والنقل والمبانى ، أم أن هناك استثمارات هامة مثل التعليم والتدريب والاتصالات يجب ان توجه اولا مثل الاستثمارات الاخرى؟ فقد نجد ان قيم ودوافع الأفراد لاتدعم بعض النماذج الاستثمارية وتبعا لهذا فان هذه النماذج قد تكون ضارة ،لانها قد تزيـــد من معدلات التخلف ولا تغرس قيما او معايير جديدة ،كما انهـا لا تزيد من عدد الخبرات التنظيمية (٩٨) . ما نريد أن نؤكـده هو اهمية خلق دوافع وقيم جديدة لدى الافراد والا فانهم قـــد يتعلمون اساليب جديدة للانتاج ولكن لايكون لديهم الدافـــع

لاستعمالها . والمطلوب هو خلق اسلوب لايتداخل ولا يتعارض مع الاسلوب القومى للحياة . بمعنى تبنى دوافع وقيم معينة للانتاجية . وحينئذ قد يقرر ماذا يفعل . هل يبقى على القيم القديمة او يكتسب قيما جديدة ؟ (٩٩)

والحق ان وضع برنامج قومى للارتقاء بانتاجية الانسان امر صعب لاختلاف الموجهات القيمية فى قطاعات وطبقات المجتمع الكبير.وأية ما كان الأمر ،فانه ليس هناك بديل حقيقى"لرغبة" المجتمع فى الانتاجية ،وتشكيل شخصية الانسان بالتربية الاستقلالية حتى تساعد على تكوين الشخصية المجتهدة والمبتكرة والمخاطرة والتى لا تستسلم للظروف ولكن تحاول التغلب عليها وتطويعها لخدمتها. على أية حال ،فان الموجهات القيمية اللازمة لوضع سياسة توجيه من اجل الارتقاء بانتاجية الانسان هى :

(١) غرس الاتجاهات والقيم الجديدة :

وهذا يتطلب تغيير القيم التقليدية فى المجتمع والتى هى فى العادة قيم مثبطة – الى قيم ومعايير جديدة تدفع عجلة الانتاج . أى تغيير القيم والمعايير المتخلفة عن تحقيق الانتاجية المطلوبة الى القيم والمعايير التى تحقق النجاح المطلوب . فمتطلبات الانسان المتجددة من الثقافات المتقدمة خاصة الجوانب المادية والتكنولوجية تجعله يقبل كثيرا على القيم والانماط الثقافية الحديثة ،وتصبح بذلك وسائل الوصول

الى مستوى اقتصادى أعلى ممكنة . وذلك بعد تقبل الناس والحاجة الى التغير فى القيم والاتجاهات . ولتحقيق هذا يتطلب زيادة وسائل الاتصال الجماهيرية والتى لها دور فى التغلب على المقاومة الطبيعية للتحديث . فعن طريق الحملات الدعائية والرأى العام يمكن اعلام الناس واعدادهم للتغير المطلوب . هذه الحملات الدعائية تعطى " الامان العاطفى" لتقبل القيم والاتجاهات الجديدة . ايضايتطلب تحديث الاتجاهات والقيم تغير النظرة الى دور المرأة فى المجتمع ، خاصة وان النساء اكثر تقليدية فى قيمهن ،ولكنهن اللائى يربين الجيل . كذلك تعديل البرامج التعليمية لكى تغرس فى الاطفال من الصغر الحاجة الى الانجاز والدافعية الى الانتاجية ، وترتبط هذه البرامج بما يحتاجه المجتمع بالفعل وليس ما تعلمه التربويون . ونؤكد هنا بأهمية الالات الحديثة لأحداث التغيرات فى الاتجاه المطلوب بسرعة اكبر . وذلك لان من الصعوبة بمكان الابقاء على المعتقدات التقليدية مع استعمال الآلة المعقدة ،فالالات تساعد على تحطيم الأساليب الاجتماعية التقليدية ،كما انها تنشر الاتجاهات التى تعبر عن القيم الحديثة . " فقد تكون الكهرباء مثلا معلما جديدا للقيم الجديدة بتشغيلها للمحركات واكثر من ذلك تجلب المعلومات الجديدة من خلال الراديو(وأجهزة الاتصال الاخرى) (١٠٠)

(٢) دعم الشعور بالحاجة الى الانجاز لدى الافراد :

الحق أن مستوى الحاجة الى الانجاز جزء من الثقافة الكلية أى جزء من الدين ونمط الحياة وطريقة تنشئة الاطفال .(١٠١) وهذا يتطلب مراجعة شاملة لقصص الاطفال . فقصص " الشاطر حسن" و " علاء الدين والمصباح السحرى " والكنز المفقود" يجب أن يحل محلها قصص أخرى تعكس فى ثناياها مدى الحاجة القومية الى الانجاز ،والانتاجية ،والقيم والاتجاهات التى يرغب المجتمع فى تأكيدها . فأطفال اليوم هم منظمى الجيل القادم ومن ثم يمكننا أن نتوقع أن القيم والاتجاهات المغروسة فى قصص الاطفال تنبأ بمعدلات الانتاجية فى مجتمع المستقبل .كذلك يجب أن يتضمن هذا مسحا شاملا لقيم واتجاهات الآباء والآمهات وانعكاساتها على الرغبة فى الانجاز لدى الابناء ولهذا يجب أن يكون هناك دراسة تبين درجة الحاجة الى الانجاز لدى مجموعة من القيادات سواء فى مجال الاقتصاد أو الادارة والتعليم أو السياسية ،وذلك بهدف تحديد العلاقة بين الحاجة الىالانجاز والانتاجية فى كافة المجالات .

(٣) الاستفادة المثلى للمصادر الحالية للحاجة الىالانجاز:

ولكن لن ننتظر حتى يأتى الجيل الجديد والذى نأمل أن يكون لديه دافعية عالية للانجاز ،فالحكومة وكل منا يريد الأرتقاء بالانتاجية كما وكيفا. والحل العملى هو الاستفادة

من الامكانيات المتاحة الحالية خاصة للشباب ذوى الحاجة العالية الى الانجاز. ويرى البعض أنه فى مثل هذه الحالات،فان السيطرة المركزية أو الحكومية على الانتاج يكون أكثر ايجابية عن غيره من الانظمة . وفى هذا النظام المركزى يمكن التخلص من ذوى الحاجات المنخفضة الى الانجاز عن طريق التنافس . ولابد ايضا أن يكون هناك معايير صارمة للمؤهلات الخاصة بالمراكز الرئيسية ذات المسئولية ،كما لابد من وجود نظام للاختيار تحكمه نظم مستقلة محايدة . واذا كانت الدولة تأمل فى تحقيق رفع الانتاجية بسرعة وينقصها المواهب التنظيمية فانه " يلزمها ممارسة سيطرة ممكنة والعناية فى اختيار أولئك الذين سيديرون المشروعات الرئيسية وذلك عن طريق شخص محايد وموضوعى ."(١٠٢)على أية حال ، يوضح الرسم التالى الموجهات القيمية ودورها فى تحقيق الانتاجية ...

الموجهات القيمية

حالة التوحد مع أهداف المجتمع والشعوب بالحاجة الى الانجاز

الدافعية

العوامل الذاتية والبيئية والتنظيمية والعناصر الفعالة (المنظمين)

العائد وتحقيق الاشباع المادى والمعنوى داخل وخارج العمل وتحقيق الرخاء الكلى

الانتاجية

٦ ـ الخاتمـــــة :

" يقول ابن خلدون فى وصفه للمصريين "انه من كثرة لهوهم تحسبهم وكأنهم فرغوا من الحساب" والحق أن المجتمع المصرى يعانى من صور التغير القيمى ، ويرجع ذلك الى شبكة معقدة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وطغيان بعض " القيم الزائفة " التى فرضتها ظروف معينة واصبحت بمثابة المعوقات التى حالت دون تطوير القيم الايجابية بالنسبة لانتاجية الانسان المصرى وانطلاقه لتحقيق أهدافه وطموحه . ومن هنا يمكن القول ،بأن دراسة ظاهرة معقدة مثل التغير القيمى وآثاره على انتاجية الانسان المصرى تتطلب حذر فى المنهج والتحليل . فنحن من ناحية فى حاجة الى منهج موضوعى يعكس اهمية المتغيرات التى يفترض انها " مترابطة" . فنحن ايضا فى حاجة الى اجراء المقارنات عن معدلات الانتاجية أو على الاقل نكون قادرين على أن نقرر متى ترتفع انتاجية الانسان المصرى ومتى تنخفض؟ ونحن نعترف بأن ظاهرة مثل الانتاجية تسببها عوامل كثيرة ، وكل ما حاولنا تأكيده هو أن نبين أن أحد هذه العوامل (التغير القيمى) اكثر اهمية من غيره فى الوقت الراهن . ومن ناحية أخرى رأينا أن نكون حذرين فى تشخيص ما أصاب النسق القيمى فى المجتمع المصرى ، وما ترتب على ذلك من تناقض بين قيم الاجيال واتساع الفجوة بين ماهو " تقليدى " وبين ماهو " حديث " ،وانعكاس ذلك على تماسك

وحدة الشخصية المصرية وتفككها .ولقد بيننا بوضوح أن طغيـــان هذه السلبية لايعنى غياب القيم الاصلية الدافعة للعمل والانتاج كلما نحتاجه هو كشف اللثام عن هذا " الزيف القيمى " الـذى فرضته مصالح معينة ومساعدة النسق القيمى على أخذ المبـادرة مرة أخرى لتحويل المجتمع الى مرحلة اكثر ايجابية فى الانتاج والعطاء .

ويرجع السبب فى هذا الحذر المنهجى والتحليلى الـــى اختلاف معايير الحكم التى تستخدم لتحديد المقصود بالانتاجية ؟ فالتقييم على اساس " الانتاج المادى " تلغى من الحسبان جوانب اخرى مثل الرفاهية والترفيه والتحرر من القلق والقيم الروحية كذلك لايمكن " الدخل " هو الاساس لقيم الانتاجية فكثير من الدول العربية يحقق الفرد فيها معدلا عاليا من الدخل ولكن لايمكـــن انتقول مع هذا بأن هذه الدول متقدمة اقتصاديا وتحقق الانتاجية المطلوبة . ولهذا فان عند تقدير الزيادة الانتاجية فانه يجب حسبان ذلك وفقا لاطار العلاقة الكلية بين مستوى نقطة بدايـــة بالتنمية ومقدار ما حقق من زيادة فى الانتاج . فمعدل الانتاجية لايحدده المقدار الكلى للزيادة فى معدل الانتاج ،أو النسبـــة المئوية لهذه الزيادة ،بل يحدده ما اذا كان البلد قد حقـــق انتاجية أفضل أو أسوأ مما يتوقع .

ان مبدأ قيمة الانتاج والاستمتاع بالطبيعة الى أقصى حـــد هو جزء من كل يتفاعل مع الاجزاء الاخرى المشكلة لنسق القيـــم

أو الهوية الحضارية ،ويتكيف وفقا لموقفه من السلم القيمى.
فقد تكون انتاجية بعض الأعمال (كالانفتاح الاستهلاكى مثـــلا)
عقيمة لانها تبديد للطاقات الصالحة المنتجة فى الانسان واهدار
للاموال التى كان يمكن تحويلها الى عوامل تنموية وانتاجيـــة
ولقد كشفت لنا التجربة التاريخية فداحة الخسارة التـــــى
الانتاج بسبب تبديد تلك الطاقات والجهد والاموال

الانتاج ليس هدفا فى حد ذاته الا بمقدار ما ينعكس فى قيم
الناس وحياتهم ويحقق لهم الرخاء العام. فالانتاج له وظيفة
اجتماعية ،اذن ،وهى اشباع الحاجات الاساسية لجميع أفـــراد
المجتمع دون اسراف أو سوء توزيع .

ولكن لم يطرح هذا البحث سؤال رئيسى آخر وهو ينتـــج
وماذا ينتج ولمن هذا الانتاج ؟ الحق ان هذا السؤال يقتضـــى
الاجابة عليه من خلال العلاقة بين السلطة والثروة والتوزيـــع
فى المجتمع .

وبعد هل سوف يؤخذ فى الاعتبار ما قدم من ابحاث وتحليلات
وحلول المشكلة الانتاجية . اخشى ان تستمر العملية الانتاجيـــة
بعد نهاية المؤتمر كما هى ،وتدور الآلات والتنظيمات وبداخلها
الانسان المصرى فى دائرة من التخلف فرضت عليه أو صنعها هـــو
لنفسه . حتى يوم الحساب وصدق القائل : " لايغير الله مابقوم
حتى يغيروا ما بأنفسهم ": أى يغيروا مواجهاتهم القيميـــــة
ونظرتهم الى الحياة .

الهوامش والمصـــــادر

١ ـ من أهم الدراسات التى حاولت ايجاد علاقة بين الرضـــاء الوظيفى والانتاجية هى :

- Argule, M., Garrdner, G., ane Cioff F., "Supervisory Methods Related to Productivity, Absenteeism and Labour Turnover" Human Relations, Vol.11.1958.
- Bernberg, R.E., " Socio - Psychological Factors in industrial Morale, 1. The Prediction of specific indicators". J.of Social Psychology. Vol. 36 (1952)
- Harell, T, W., Managers' performance and personality. Cincinnati, Sowuth Western Publishing Co. , 1961.
- Rothe, H. F" Does Higher pay Bring Higher Produitivty" Personel Vol. 37 (July - August).

٢ ـ عبد الخالق (ناصف)،" الرضاء الوظيفى وأثره على انتاجية انتاجية العمل ،مجلة العلوم الاجتماعية ،الكويت، العدد الثالث . (سبتمبر١٩٨٢)ص٧٥،ونظرا لأهمية هــذه المقالة فسوف نعتمد عليها فى تقديم المدخــــل الاقتصادى لعلاج مشكلة الانتاجية .

٣ - المرجع السابق ، ص ٧٨ ، انظر ايضا :

- Stone, E, F., " The Moderating Effect of Work - Related Values on the Job scapejob satisfactions" , <u>in Organizational Bebavior and</u> Human performance, 1976, pp. 147 - 167.

٤ - عبد الخالق (ناصف) مرجع سابق ،ص ٧٨. ويعرف الشخص المغترب عن وظيفته بانه " هو شخص يكون ارتباطه وتفاعله مع وظيفته تفاعلا" ميكانيكيا" لانه ينظر الى عمله على أنه وسيلة يسعى من خلالها لتحقيق اهداف مهنية دون اهتمام بتنمية مسئولياته أو تنويعها أو التطلع الى مراكز اعلى او تحقيق الاستقلالية . انه انسان يتقاضى اجره مقابل ادنى جهد يبذله " .اما الشخص المحايد فهو " الذى يكون ارتباطه وعمله بالقدر الذى يجنبه المؤاخذة والمسئولية لايتحمس لفكرة ، ولا يتطلع الى جديد ولكنه يباشر مسئولياته على النحو الذى تظل به الأمور جارية كما جرت بها العادة ". نفس المرجع ص ٧٨ .

٥ - المرجع السابق ،ص ٧٩ .

٦ - المرجع السابق ، ص ٨٠ ، انظر ايضا :

- Besch, D, S., <u>Personnel, The Mangement of people at work</u>. N.Y: Macmillan Publishing Co.,1980.

٧ ـ هناك ثلاثة ابعاد لهذا الرضاء هى : الرضا بسياسات العمل فى المؤسسة وتشمل (سياسات الأجور، التعويضات الترقيات ، والتأمينات ...الخ) ، الرضاء بعلاقات العمل ، الرضاء بالعمل ذاته ، عبد الخالق (ناصف) مرجع سابق ص ٨٠ – ١٩٨١ .

انظر ايضا :

- Szilagy, A .D., and Wallance, M., Organiza tional Behavior and Performance. Cali formia : fornia: Good - Year Publishing Co., 1980.

٨ ـ عبد الخالق (ناصف) مرجع سابق ،ص ٨٢ ، انظر ايضا :
- Locke, E.A., " What is Job satisfaction", Organizational Behavior and Human Perfor mance. op, cit, pp. 309. 336.

٩ ـ عبد الخالق (ناصف) مرجع سابق ،ص ٨٣ – ٨٤ انظر ايضا
- French, Elizbeth, " Effects of the interaction of Motivation and Feedback on Task Performance" in Alkinson, J. W. (ed.) Motives in Fantasy Action, and Society N.Y: Van Nostrand, 1958. PP. 400 - 408, Stone, E., Op. Cit. PP. 147 - 167.

١٠ ـ عبد الخالق (ناصف) ،مرجع سابق ،ص ٨٤ ـ ٨٥ .

١١ ـ مرجع سابق ،ص ٨٦ ، انظر ايضا

- Flieshman, E., A, Harris, E . F . and Burtt H., E ., Leadership and supervision in industry, Calumbus: Ohio State Univ, Bureau of Educational Research, 1955.

هناك العديد من المقاييس التى تقيس الرضاء الوظيفى من اهمها :

- طرق تحليل ظواهر الرضاء (مثل معدل دوران العمل، التغيب ،التمارض ....الخ.

- طريقة هرزبرج F. Herzberg وهى طريقة القصة التى تطلب من مفردات العينة فى مقابلات شخصية أن تتذكر الاوقات التى تشعر بها بالرضاء عن عملها كذلك الأوقات الاخرى التى يشعر فيها بعدم الرضاء مع محاولة ذكر الأسباب فى كل من الحالتين ، كذلك طريقة الاستقصاءات مثل نماذج استطلاع الرأى تصاغ محتواها وتصمم عناصرها من اجل قياس الرضاء وهناك العديد من القياسات الاخرى . المرجع السابق ، ص ٨٥ ـ ٩٠ انظر :

- Brayfield, A., H., and Rathe, H.F., " An Index of Job Satisfaction " , J, of Applied psychology. Vol, 35(1951)PP. 307 - 311.

- Smith, P.C. Kendall, L.M, and Hulin, Job Descriptive Indes, Dept. of Psychology, Ohia: Bowling Green Univ., 1975.

- Weiss, D, J., Dawis, R.V., England G.W., and Lafquist, L.H., Manual For the Minnesata Satisfaction Questionnaire, Questionnaire, Minneapoli : Minnesota Studies in Vocational Rebablition, Bulletin, Vol. 45, 1967. N. 22.

١٢ ـ عبد الخالق (ناصف) ،مرجع سابق ،ص ٩٠ – ٩١ .

١٣ ـ المرجع السابق ، ص ٩١ .

١٤ ـ المرجع السابق ، ص ٩١ – ٩٢ ،انظر ايضا :

- Simon,, A. 11, Adminstrative Bebavior N.Y: Free Press, 1968, pp. 172 - 175 .

١٥ ـ عبد الخالق (ناصف) مرجع سابق ، ص ٩٢ ، انظر ايضا :

- Soliman, H.M., and Hartman, R., A., "Asystematic Analysis of productivity Determinants industrial Engineering (Sept.)1971.

١٦ ـ المرجع السابق ،ص ٩٢ – ٩٣ .

١٧ - المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٥ انظر ايضا :

- Vroom, V.H. Motivation in Management, N.Y: American Foundation For Management Research ,1965.

١٨ - المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٨٥

١٩ - المرجع السابق ص ٩٣ .

٢٠ - المرجع السابق .

٢١ - المرجع السابق ، انظر ايضا :

- Brayfield, A. H. and Crockett W.H., "Employee Attitude and performance" Psychological Bulletin (1955) Vol.52pp 396 - 428 .

٢٢ - المرجع السابق ،ص ٩٣ .

٢٣ - المرجع السابق ،ص ٩٤ .

٢٤ - المرجع السابق ، أنظر ايضا :

- Maslow, AH. Motivation and personality. N.y : Harper and Row, 1954.

- Herzberg, F., Work and The Nature of man. Cleveland : The worle publishing Co.,1966

٢٥ - المرجع السابق ، ص ٩٦ - ٩٩ .

٢٦ - المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، انظر ايضا :

- Vroom, V.H., Work and Motivqtion. N.Y.: John Wiley & Sons, 1964 . PP. 183-185.

- Rensis, L., New Patterns of Mangement. N.y: McGraw Hill Book, 1961.

٢٧ - المرجع السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

٢٨ - انظر : بيومى (محمد احمد) ، علم اجتماع القيـــــم ، الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ، ص ٢١ ومابعدها .

٢٩ - أنظر : بيومى (محمد احمد) القيم واثرها على مواقف واتجاهات الاسرة فى المجتمعات المستحدثة ، الاسكندريـــة دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ص ١٧ .

٣٠ - انظر : دياب (فورية) ، القيم والعادات الاجتماعيـــة بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية فى مصر . القاهـرة دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .

٣١ - بيومى (محمد احمد) ، علم اجتماع القيم ، المرجـــع السابق ص ١٦٣ - ١٦٤ .

٣٢ - انظر :

- Laszlo, E., and Wilbur, J., (edc) Value Theory in Philosophy and Social Science, N.Y : Gardan and Breach Science publishers, 1973.PP 12-23.

٣٣ - لمزيد من المعلومات عن كيفية تغير القيم والاتجاهـــات انظـر :

- Fishibein, M., and Ajzen, I, Belief, A Interaction and Behavior. Mass : Addison westey publishing company, 1975.

- Thomas, K. (ed.) Attitudes and Behavior, London
Penguin Books, 1971 .

" دراسات فى الشخصية" مجلة عالم الفكر، الكويت، العـــدد
(يوليو - اغسطس ١٩٨٢) .

٣٤ - نعيم (سمير) " انساق القيم الاجتماعية ،ملامحها وظروف
تشكيلها وتغيرها فى مصر " مجلة العلوم الاجتماعيـــــةـ
الكويت - العدد ٢ (يونيو ١٩٨٢) ص ١٢٨ .

٣٥ - المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

٣٦ - المرجع السابق ، ص١٣٤ .

٣٧ - نقلا عن المرجع السابق ،ص ١٣٤.

٣٨ - المرجع السابق ، ص ١٣٨.

٣٩ - المرجع السابق ، ص ١٣١ .

٤٠ - المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

٤١ - انظر مرسى (فؤاد) هذا الانفتاح الاقتصادى ، القاهـرة
دار الثقافة الجديدة ،١٩٧٦ ،ص ٢٩٨.

٤٢ - نعيم (سمير) مرجع سابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

٤٣ - نشرت جريدة الاهرام عدد ٣٥٦٤٤ بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٥ الصفحة
الثالثة ،دراسة اجراها خبراء المركز القومى للبحوث عن
ملامح السلطة التنفيذية فى مصر منذ عام ٥٢ وحتى الآن .
وجاء فى هذا التقرير ما يأتى :
" كانت اولى ملاحظات الدراسة هى أن معدل التغير الوزارى

فى مصر منذ يوليو ٥٢ وحتى الآن يعتبر سريعا جدا فالبـلـوزارة الجديدة (وزارة يوليو٨٤) تأتى تحت رقم ٣٣ وقد تعاقب هذا العدد من الوزارات خلال ٣٢ عاما بما يعنى بأن متوسط عمـر الوزارة اقل من عام ٠٠٠٠ ويبلغ عدد الشخصيات التى تقلـدت مناصب وزارية منذ عام ٥٢ حتى الآن ٢٩٤ وزيرا منهم ١٣١ وزيرا فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر و ١٦٣ وزيرا فى عهـد الرئيس الراحل السادات ".

٤٤ ـ انظر ،معوض (جلال)،" ظاهرة عدم الاستقرار السياسـى وابعادها الاجتماعية والاقتصادية فى الدول الناميـة " مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت العدد الاول ،(مارس ١٩٨٣) ص ص ١٣١ – ١٤٩ .

٤٥ – نعيم ،(سمير) مرجع سابق ،ص ١٣٦.

٤٦ – انظر ايضا : نقلا عن المرجع السابق ،ص ١٢٨، انظر ايضا حسين (محمد محمد) مصريتنا مهددة من داخلها مـن اوكار الهدامين – الكويت – مكتبة المنار الاسلامية ١٩٦٨. عويس (سيد) حديث عن الثقافة (بعض الحقائق) الثقافة المصرية المعاصرة – القاهرة – مكتبة الانجلو المصريـة، ١٩٧٠ .

٤٧ – انظـر :
Bayyumi, M.A.,The Islamix Ethic of Social Justic and the spirit of Modernization, An Application of Weber,s Thesis to the Relationship Between Religious Values and Social Change in Modern Egypt".

(Unpublished ph. D. Dissertation

U.S .A . Temple Univ. 1976) . PP. 121 - 155.

٤٨ - انظر:

Ibid : PP. 534 - 593.

Thompson, J.N., and Reischover, R., (eds.)

Modernization of the Arab World :

N.J: D. Van Nastrand Company, 1966. PP. 61- 86.

- Helpern, M., The Politics of Social change in Middle East and North Africa, N.J. Prencenton Univ. Press, 1965.

٤٩ - نعيم (سمير) " اثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على اتساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية " مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت العدد اول - (مارس ١٩٨٣) ص ١١٣.

٥٠ - المرجع السابق ،ص ١١٤

٥١ - المرجع السابق ،ص ١١٤ - ١١٥ .

٥٢ - المرجع السابق ، ص ١١٥ .

٥٣ - المرجع السابق .

٥٤ - هناك العديد من الدراسات الخاصة بتقييم تجربة الانفتاح الاقتصادى انظر على سبيل المثال :

- الجريتلى (على) خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ - القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ،١٩٧٧٠

- العيسوى (ابراهيم) ،تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر نشرة سلسلة التخطيط رقم٢ - ١٩٨٠٠القاهرة جهاز تنظيم الاسرة والسكان ٠ المؤتمر العلمى السنوى الرابع القاهرة : المركز العربى للبحوث ١٩٨١ ٠

- حسين (عادل) الاقتصاد العربى بين الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ بيروت - دار الكلمة للنشر ،١٩٨١٠

- شهيب (عبدالقادر) محاكمة الانفتاح الاقتصادى ،بيروت دار ابن خلدون ١٩٧٩ ٠

- مرسى (فؤاد) هذا الانفتاح الاقتصادى : القاهرة : دارالثقافة الجديدة ١٩٧٦ ٠

٥٥ - نقلا عن نعيم (سمير) ،المرجع السابق ،ص ١٢٦ ٠

٥٦ - نعيم (سمير) المرجع السابق ، ص ١١٧٠

٥٧ - المرجع السابق ص ١٢١ ٠

٥٨ - المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ ٠

٥٩ - المرجع السابق ،ص ١٢١ ٠

٦٠ - المرجع السابق ،ص ١١٧ ٠

٦١ - المرجع السابق

٦٢ - المرجع السابق ص ١١٨ - ١٢٠

٦٣ - المرجع السابق ص ١٢٠ .

٦٤ - المرجع السابق ، انتجت السينما المصرية العديد من الافلام التى تحتوى هذا التناقض القيمى مثل افلام أنتبهوا أيها السادة" ،"السادة المرتشون" "ايوب" وغيرها .

٦٥ - المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٣ .

٦٦ - المرجع السابق ص ١١٩ - ١٢٠ .

٦٧ - المرجع السابق ص ١١٨ .

٦٨ - المرجع السابق ص ١٢٣

٦٩ - المرجع السابق

٧٠ - المرجع السابق

٧١ - المرجع السابق ص ١٢٥

٧٢ - ولمزيد من المعلومات عن تغير الاتجاهات والقيم والاعتقادات انظر :

Fishtein, M., Alzen, I., Op. Cit, Thomas, K., (ed.) Op. Cit.

73 - Mcclelland, D., The Achieving Socity N.Y. the Free press, 1961.

الترجمة العربية :

ماكيلاند(دافيد) مجتمع الانجاز(الدوافع الانسانية الاقتصادية) ترجمة د. محمد سعيد فرج و د. عبد الهادى الجوهرى ،مراجعة وتقديم د. عبد المنعم شوقى ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥ ،ص ٢٣٧ .

٧٤ - مقدمة ابن خلدون ، الطبعة المصرية ص ١٤٦ .

٧٥ - انظر دراسة :

- Bellch, R., N., Tokugawa Religion: The Value of preIndustrial Japan, Boston : Beacon Book, 1970.

٧٦ - ماكليلاند (دافيد) مرجع سابق ، كذلك انظر :

- Moclelland, D., and Wenter, D., Motivating Economic Achievement. New Yourk : The Free Press , 1971.

٧٧ - ماكليلاند (دافيد) مرجع سابق ، ص ١ ، انظر ايضا :

- Hagen, E.E. "How Economic Growth Begins: A Theory of Social change", J. of Social Issues, Vol. 19 (1963) PP . 20 - 34 .

٧٨ - المرجع السابق ، ص ١٧ .

٧٩ - انظر دراسة ماكس فيبر عن الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية .

- weber, M ., The protestant Ethic and the spirit of Capitalism. N. Y. Charles Scribnes's Son 1958.

كذلك انظر ماكس فيبر - اعماله الاخرى الخاصة بالديانة اليهودية والمسيحية والبوذية والهندوسية .

٨٠ - ماكليلاند (دافيد) مرجع سابق ، ص ٢٢ - ٢٩ .

٨١ - المرجع السابق ، ص ٤٨ - ٤٩ انظر ايضا :

- Parsons, T., and Smelser, N., Economy and Society. N.Y. The Free Press, 1969 .

٨٢ - المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٤ .

٨٣ - المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٧ ، انظر ايضا :

- Argule, M., The social Psychology of work
N. Y: Taplenger Publishing Co., 1972.
PP. 84- 103.

٨٤ - المرجع السابق ص ٥٧ - ٥٨ انظر ايضا دراسة :

- Winterbottam, Marian , R., The Relation of
Childhood Traning in Independence to
Achevement motwation (unpublished
Doctoni Disserlation Univ. Mich, (1953) .

٨٥ - المرجع السابق ،ص ٥٨ - ٦١ : انظر ايضا :
Morre, W., E., " Labor Attitudes Toword indus-
trialization in underdeveloped countries"
A. Economic Review. Vol 95 (1955) pp.
156 - 165.

٨٦ - المرجع السابق ، ص ٧٨ - ٧٩ .

٨٧ - المرجع السابق ،ص ١١٠ - ١١١

٨٨ - المرجع السلبق ،ص ١١٢ - ١١٧

٨٩ - المرجع السابق ، ص ١١٨ ، ١٢٩ انظر ايضا :

- Nash, M. , " Some Social and cultural Aspects of
Economic Development" in J.L. Finkle and R.W.
Gable (eds.) Political Development and Social
change N.Y : John Wiley & soon Inc. 1971
PP 193 - 203 .

change N.Y : John Wiley & soon Inc . 1971 PP.
193 - 203 .

٩٠ - المرجع السابق ، ص ١٥٧.

٩١ - المرجع السابق ، ص ٦٦ ، ٧١ ، ٧٨

٩٢ - المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، ١٥٨ - ١٩٢ ، انظر ايضا :

Hamner, W., C., And Schmidt, F., L., (ed .)
Contemparary Problems in Personnel : Readings For the seventies. Chicago , st. Clair Press, 1974.

٩٣ - المرجع السابق ،ص ١٥٦ - ١٥٧ .

٩٤ - هناك عوامل اخرى مثل الطبيعة والسلالة والمناخ واشكال الاسرة . انظر المرجع السابق ،ص ١٩٣ - ١٩٦ .

٩٥ - المرجع السابق ،ص ١٩٧ - ٢٠٠ - انظر ايضا.

- Haselize, B.F., " Economic Growth and Development: Nonecanamic Factors in Economic Devolopment" A. Economic Review. Vol. 47. (1959) PP. 28 - 41.

٩٦ - المرجع السابق ص ٢٠٠ - ٢٠٩

٩٧ - المرجع السابق ص ١٢٩ - ٢٣٠

٩٨ - المرجع السابق ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

٩٩ - المرجع السابق ص ٢٣٣.

١٠٠ - المرجع السابق ،ص ٢١٨ - ٢٢٣

١٠١ - المرجع السابق ،ص ٢٢٣ - ٢٢٧ ، انظر ايضا ص ٦٦ - ٦٨ ،٨٠ ، ٨٨، ٨٩ .

١٠٢ - المرجع السابق ،ص ٢٢٧ ، ٢٢٩ انظر ايضا :

Etzianic A., The Active Society, A Theory of Societal and Political Processes New York: The Free Press, 1988.

١٠٣ - يقول ابن خلدون فى هذا المعنى : " واعتبر ذلك ايضا بأهل مصر .. كيف غلب الفرح عليهم والخفة والغفلة عن العواقب حتى أنهم لايدخرون أقوات سنتهم ولاشهرهم وعامة مآكلهم من أسواقهم ". المقدمة ،مرجع سابق ص ٧٨ .

.. .. ..

الفصل الثالث

الطبقة الاجتماعية والهجرة الريفية الحضرية *

اهتم تراث علم الاجتماع بدراسة الطبقة والتدرج الطبقى مع بدايات القرن العشرين ،وخاصة فى العشرينيات منه . واتخذت هذه الدراسات عدة مسارات اتفقت مع الاطر الايديولوجية التى يتبناها كل مفكر وفق الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الذى يتحدق من خلاله . وحاول علماء الاجتماع الأوائل أمثال : تشارلزبيج Page وليسترواود Ward ووليم جراهام سمنر Sumner والبيون سمول Small وفرانكلين جيد نجز ،وكولى Cooley ، وروس Rose أن يضعوا أساسا لدراسات الطبقة والتدرج الطبقى فى علم الاجتماع الامريكى . حتى ظهرت نظرية " طبقة الراغ " عند فبلن Veblen وعند منتصف عشرينات هذا القرن نصل الى جيل آخر من العلماء الذين غيروا طريقة تحليل التدرج الطبقى الاقتصادى ،وتمكنوا من عقد مقارنات وارتباطات بين الطبقة وغيرها من متغيرات سيكزلوجية ، وتشكل الاطار النظرى لدراسة الطبقة ، وكان للتأثير الماركسى صداه فى هذا الشأن . وظهرت المدرسة الأيكولوجية فى علم الاجتماع الحضرى بزعامة بارك ويبرجس ،كما ظهر كتاب سوروكين عن الحراك الاجتماعى . وكان لهذا أثره فى تحويل دراسات الطبقة والتدرج الطبقى ، وتفرع الاطار النظرى الى شقين:

* اعد هذا الفصل أ.د/غريب سيد احمد.

أحدهما يركز على نظرية التكامل ، ويعتمد الثانى على نظرية الصراع .

وفى عام ١٩٢٩ ظهرت دراسات ليند Lynd وزوجة عن الميدلتاون واتخذت اتجاها اجتماعيا أنثروبولوجيا فى دراسة المجتمع المحلى الأمريكى . وفى عام ١٩٣٠ كانت دراسات لويد وارنر Warner عالم الانثروبولوجيا ومساعديه عن الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الامريكى حيث توصلوا الى دليل خصائص المكانة ودليل المشاركة المقومة . وهكذا تأثر علم الاجتماع الامريكى باطار الأنثروبولوجيا الثقافية بالذات ، وذلك فى مجال البحث والنظرية الطبقية .

وخلال ثلاثينيات القرن العشرين ظهرت مجموعة من المقالات التى اهتمت بالطبقة الاجتماعية وخاصة من منظور المكانة الاجتماعية الاقتصادية ، والمهنة والمستوى التعليمى ،والدخل وقيمة ايجار السكن ... وغير ذلك من المتغيرات التى أعتبرت أبعادا طبقية يمكن تحديد الوضع الطبقى على أساسها .وفى عام ١٩٣٧ نشر ليند وزوجة الدراسة الثانية عن الميدلتاون، وفى عام ١٩٤٠ ظهرت دراسات وارنر عن اليانكى بيبتى مع مساعديه . وفى هذه الفترة أيضا ظهرت دراسات جون دولارد Dollard . كما ظهرت دراسات دافيز Davis وجاردنر Gardner ودراك Drake وكايتون ، وغيرهم.

وبعد هذه الفترة ظهرت مجموعة من الدراسات التى ركزت على التنظير فى بحث التدرج الطبقى مثل دراسات ماكيفر، وبارسونز ،وميرتون وسيميسون ،وسبير ،وكوكس ،وبوزارد.وفى الخمسينات ظهرت كتابات باربر ،وتيومين ،وكينجزلى دافيز وولبرت مور ، وكوفمان ،وهولنجسهيد ،وريدلش وغيرهم ممن أسهموا فى النظرية الطبقية اسهاما ملحوظا سار فى آثره علماء الاجتماع المحدثين .

والدراسة الراهنة لاتهتم بالتنظير فى حد ذاته ، وانما تهتم بتطوير مقياس التدرج الطبقى الذى يتخذ طابعا موضوعا كميا ،معتمدا على تقييمات مجتمع البحث لمختلف الأبعاد الطبقية . فهى لم تهتم بهذا فقط ، وانما ركزت كذلك على ربط البناء الطبقى بواحد من موضوعات علم الاجتماع الحضرى الأكثر أهمية بالنسبة لنمو المدينة ،وهو موضوع " الهجرة الريفية الحضرية " .

وعلى هذا نحاول أن نضع اجابات على مجموعة من الاسئلة التى توضع طبيعة الطبقة الاجتماعية المهاجرة من القرية الى المدينة وخصائصها . وهل اندمجت الطبقة المهاجرة مع البناء الاجتماعى للمجتمع الجديد؟ وهل يمكن اعتبار الطبقة المهاجرة عاملا من عوامل التفكك ،أم ضمن عوامل التكامل ؟ وهل يمكن النظر الى الطبقة المهاجرة باعتبارها أحد مسهلات التغير الاجتماعى ، أم أنها عاملا من عوامل

اعاقة التغير ؟ وما هو مدى تكيف الطبقات المهاجة الى المدينة مع أساليب الحياة الجديدة بالنسبة اليها؟ وما هو البناء الطبقى للمهاجرين من القرية الى المدينة ؟ وماهى طبيعة وخصائص كل طبقة من الطبقات التى تكون الهرم الطبقى للمهاجرين ؟ وما هى اتجاهاتهم ومعتقداتهم وقيمهم ،ونوعية المشكلات التى تواجههم ؟ وهل تختلف الطبقات المهاجرة فيما بينها من حيث أساليب الحياة وطرائق التفكير؟ وماهى الفروق الطبقية والاجتماعية بين المهاجرين الى المدينة .

وسوف نعرض فيما يلى للاطار المنهجى وأدوات جمع البيانات ومجتمع البحث والعينة ،ودليل الوضع الطبقى ، حتى يتبين البناء الطبقى للمهاجرين من القرية الى المدينة .

أولا : المنهج وأدوات جمع البيانات :

استخدم فى هذه الدراسة المنهج الوصفى وخاصة أن طبيعة البحث ترتبط بطريقة المسح الاجتماعى للتعرف على ملامح وخصائص المهاجرين من الريف الى الحضر وارتباط هذه الخصائص بمختلف الطبقات الاجتماعية التى تتكون منها هذه الفئة من السكان فى منطقة اطراف حضرية . كما استخدم المنهج المقارن وذلك لطبيعة البحث - أيضا - حيث أن ثمة مقارنة بين طبقتين اجتماعيتين هما اللتين تكونان البناء الطبقى للمهاجرين الى منطقة البحث وفق العينة المختارة .

وهذا لايعنى أن الدراسة الراهنة تحصر أهدافها فى مجرد جمع الحقائق ،حيث نحاول تفسير وتحليل تلك البيانات التى حصلنا عليها من خلال الدراسة الميدانية لتوضيح العلاقة بين الطبقة الاجتماعية وعدد من المتغيرات الاساسية وخاصة ما يرتبط منهابالأبعاد الطبقية من جانب ، وما يرتبط بخصائص المهاجرين وتكيفهم مع الواقع الجديد الذى يعيشونه من جانب آخر .

وعلى هذا ، استخدمت مجموعة من المعادلات الاحصائية لدراسة الفروق بين الطبقتين من خلال دراسة المتوسطات والانحرافات المعيارية ، ولقد استخدمت المعادلة التالية للحصول على المتوسط الحسابى فى كل حالات المتوسطات ذات الفئات الرقمية .

$$م = م_{صفر} + \frac{مج\ ك\ ح}{مج\ ك} \times ف$$

حيث م تشير الى المتوسط الحسابى وم صفر تشير الىمركز الفئة الصفرية ، ومج ك ح تشير الى مجموع حواصل ضرب الانحراف الفرضى للفئات x تكرارها ومج ك تشير الى مجموع التكرارات أما ف تشير الى مدى الفئة (١)

(١) السيد محمد خيرى (دكتور) ، الاحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، مطبعة دار التأليف ،١٩٦٣ص ٨٨

أما متوسط سنوات التحصيل لدى كل طبقة ومتوسط التقدير المهنى فقد اعتمدنا عند تقديره على النتائج التى توصلنا اليها عند تحديد " دليل الوضع الطبقى ".

ولقد حصلنا على الانحراف المعيارى عن طريق المعادلة التالية :

$$ع = \sqrt{\frac{مج\ ك\ ح^{2}}{ن} - \left(\frac{مج\ ك\ ح}{ن}\right)^{2}}$$

ويلاحظ أن مدلولات الرموز الواردة فى هذه المعادلة هى نفس مدلولات الرموز التى وردت فىمعادلة المتوسط الحسابى ولكن يضاف الى ذلك أن " ن " هنا تشير الى مجموع التكرارات و " ع " تشير الى الانحراف المعيارى (١) .

أما اختبار " ت " فقد حصلنا عليه عن طريق تطبيق المعادلة التالية :

$$ت = \frac{م_{1} - م_{2}}{\sqrt{\frac{ن_{1}\,ع_{1}^{2} - ن_{2}\,ع_{2}^{2}}{ن_{1} + ن_{2} - 2}\left(\frac{1}{ن_{1}} + \frac{1}{ن_{2}}\right)}}$$

حيث $م_{1}$ = متوسط قيم العينة الأولى

م ٢ = متوسط قيم العينة الثانية

ن ١ = عدد أفراد العينة الاولى

ن ٢ = عدد أفراد العينة الثانية

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

$ع_1$ = الانحراف المعياري للعينة الأولى

$ع_2$ = الانحراف المعياري للعينة الثانية (١)

ويكشف عن قيمة ت تحت درجة الحرية التى تعادل $ن_1 + ن_2 - 2$

ولقد تم جمع البيانات عن طريق تطبيق استمارة مقابلة Intenviewing Scheduel شملت ستون سؤالا ،تبدأ ببيانات أولية عن الحالة كالنوع ،والسن ،والديانة ،والحالة الزواجية وعدد الزوجات ،وعدد الأبناء • وتتناول النقطة الثانية العلاقة بين لطبقة الاجتماعية والتعليم ،وتضم أسئلة تدور حول مستوى تعليم المبحوث ،وتعليم أبنائه الذكور والاناث ،وتعليم الزوجة والبند الثالث يتضمن أسئلة حول المهنة الخاصة بالمبحوث، ومهنة أولاده االذكولا والاناق ،ومهنة الزوجة ،ويركز البند الرابع علىالحياة الاقتصادية للأسرة ،من حيث دخل المبحوث ومصادر الدخل ،ودخل الابناء من عملهم ،ودخل الزوجة ،واجمالى دخل الأسرة •أما البند الخامس فيركز على المسكن ،من حيث ملكيته ،ونوعية بنائه ،وعدد الحجرات ،وطبيعة السكنى، والمشكلات المرتبطة بالمسكن • وتستوضح النقطة السادسة مدى تكيف المهاجرين فىالمدينة ،حيث نعرض للموطن الاصلى ومناطق الطرد ،وأسباب الهجرة ، والذين قدموا المساعدة للمهاجر عندما وصل المدينة لأول مرة ، واتجاهاته نحو سكان المدينة الاصليين ،والمفاضلة بين محل الاقامة الحالى والموطن الأصلى،

---

(١) السيدمحمد خيرى ،مرجع سابق ،ص ٣٦١ •

ورغبة المهاجر فى الانتقال خارج منطقة سكناه أو خارج المدينة ككل . والمناطق التى يرغب فى الانتقال اليها داخل المدينة . كما يوضح هذا البند مدى تكيف المهاجر مع زملائه بالعمل أو جيرانه ،ومدى تفكيره فى العودة الى موطنه الاصلى .وأخيرا تركز استمارة المقابلة على بعض الاتجاهات الاجتماعية للمهاجرين مثل الحرص على آداء الصلاة ،وزيارة المشايخ وأولياء الله الصالحين ،والحرص على تعليم البنات وممارسة تنظيم الأسرة ،والمشكلات التى تواجهه فى المهجر، وكيفية شغل الفراغ .

وبعد اختبارات صياغة استمارة البحث ،وترتيب أسئلتها وفقا لموقف المقابلة ، طبقت الاستمارة عن طريق المقابلة وكانت الاسئلة من النوع المغلق النهاية فى غالبها ، وذلك لتعدد جامعى البيانات الذين تم تدريبهم على كيفية استيفاء استمارة البحث . كما تضمنت الاستمارة بعض الأسئلة المفتوحة النهاية ،حتى يتسنى للمبحوث تحديد الاجابات التى يراها مناسبة للحقائق التى يعبر عنها أو الاتجاهات والقيم التى يعتنقها .

وقد تمت مراجعة الاستمارات ميدانيا لاستكمال البيانات التى لم تسجل بطريق السهو ،والتأكد من استيفاء جميع البيانات المطلوبة . كما تمت مراجعة الاستمارات مكتبيا عن

من حيث الشكل والموضوع ،وقد جمعت البيانات خلال شهر مارس ١٩٨١ .

ثانيا : مجتمع البحث والعينة :

تهتم الدراسة الراهنة بتقويم الوضع الطبقى لرب الأسرة على أنه يمثل الأسرة ككل . وكما تذهب العديد من الدراسات فان الوضع الطبقى للأسرة يتحدد عن طريق تحديد الدور الاجتماعى والأهمية الوظيفية وتقويم رب الأسرة الذى يكون فى العادة اكبر الذكور الناضجين . وعلى حد ما يذهب شومبيتر فان الاسرة " ليست خصا فيزيقيا ، ولكنها وحدة طبقية "(١)

فلماذا نعالج الاسرة باعتبارها الوحدة داخل نسق التدرج الطبقى ، ولم ننظر الى الشخص الفرد؟ . ان هذا يحدث لأن الأسرة تختلف فى كل مجتمع من حيث بنائها الداخلى وهى تتجه الى أن تكون وحدة متماسكة معتمدة على الزواج وتشارك فى محل اقامة واحد ،وتقوم ككل بعملية التنشئة الاجتماعية واكساب اعضائها قيما ومعاييرا تختص بها هى وتميزها عن غيرها (٢).

(1) Joseph Schumpeter, Imperialism & Social class, P, 148.
(2) B.Barber, social Stratification, N.Y., 1957, PP. 73 - 74 .

وعملية التنشئة هذه تقوم على أساس ما اكتسبته الأسرة ذاتها - من قيم متوارثة أو مكتسبة عن طريق الوضع الطبقى للزوجين . ان الارتباط الوثيق والدائم بين الوالدينوالابناء كل بالآخر ، انما يتطلب نسيجا مترابطا من التوحدات المتبادلة سواء منحيث الشعور الخاص بها كوحدة ، أوشعورهم نحو غيرهم من أعضاء المجتمع المحلى الذى يعيشونه ويتفاعلون معهم . وبهذا يتحدد الوضع الطبقى للأسرة عن طريق تقويم رب الاسرة ذاته على أساس الأبعاد الموضوعية التى يحددها المقياس الطبقى .

وعلى هذا ، اختيرت عينة عشوائية تمثل ١٥٠ حالة من المهاجرين الى منطقة السيوف (شماعة) . ونظرا لعدمتوافر بيانات تدل على المهاجرين ، لذلك اضطر الباحث أن يسحب عينته (بالحصة) حتى اذ تبين له أن الحالة مهاجرة الى هذه المنطقة من منطقة ريفية ، أخذها فى اعتباره ، واذا لم تكن هكذا تركهنا .

واذا بدا حجم العينة ضئيلا الى حد ما ، فليس هذا من الغريب فى دراسة موضوع شائك كالتدرج الطبقى من جانب ، واختيار عينة تمثل المهاجرين من مناطق ريفية من جانب آخر ، ولقد تأكد للباحث أهمية الاكتفاء بهذا العدد من الحالات ، حيث أن دراسات متشابهة اعتمدت على عدد أقل بكثير من ذلك الذى حدد موضوع جمهور البحث . ففى دراسة أجراها

ساريولا بلغت عينة البحث ثمانية عشر شخصا فى مجتمع محلى معين وستة عشر فى مجتمع محلى آخر بفنلندا [١]. وفى دراسة أجراها مجلس البحوث اليابانى كانت العينة ٨٠٠٠ شخصا من المجموع الكلى الذى يبلغ ٧٨,٠٠٠,٠٠٠ شخصا [٢]

ولقد أجرى توماس لازويل دراسة على عينة من سكان مدينة سيتروس بلغت ٥٦ شخصا من المجموع الكلى للسكان الذى يصل الى حوالى ٤٢٠٠ شخص ، وتقع هذه المدينة فى واد فسيح جنوب كاليفورنيا ، وليس هذا النموذج ممثلا للمجتمع المحلى الامريكى [٣]. ولقد أختيرت هذه العينة على اساس محكات محددة مثل طول مدة الاقامة فى المجتمع

---

(1) Sakari Soriola, " Defining social class in to Finish communities ", inter. Soci. Assoc., vol., P. 109.

(2) Research Committee, Japan sociological society, " Social Stratification & M obility in the six Large cities of Japan" Inter. Soci. Assoc., vol. P., 415.

(4) Thowas E. Lasswell, " Astudy of social Stratification using an are a sample of Ratens" A.S.R., vol. 19, 1954, P. 310 - 311.

المحلى أو الميلاد فيه . وكان هدف الدراسة توضيح تأثيــر أحكام المكانة عن طريق أعضاء المجتمع الذين يتفاعلــون سويا ، حيث سئلوا عن وصف الطبقات الاجتماعية التى يتصورونها على اساس خمسة وعشرين محكا للتوحد الطبقى مثل المكانــة الاقتصادية والعضوية فى كنيسة معينة ،والتعليم والأســرة والمشاكرة فى شئون المجتمع وطول مدة الاقامة به . وأسفـرت نتائج الدراسة عن عدم وجود اتجاه محدد لعدد الطبقــات الموجودة بالنموذج حتى لو استعان بالاخباريين (١)

ثالثا : دليل الوضع الطبقى :

عرضنا فى دراستنا التى أجريناها عام ١٩٧٠ بعنــوان " الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة التدرج الطبقى "، دليــلا للوضع الطبقى ، استخلصناه من خلال دراسة تقويمية للدراسات السابقة التى أعتمدت على القياس الكمى فى تحديد الوضــع الطبقى ، وتم اختبار هذا المقياس المقترح ميدانيا .وانتهينا بوضع مقياس نهايته القصوى مائة درجة موزعة على العوامــل الاقتصادية (بنسبة ٥٠ ٪)والمهنية (بنسبة ٣٠٪)والتعليميــة (بنسبة ٢٠ ٪) .

وحددنا مقياس الوضع الطبقى الذى توصلنا اليه من دراسة " البناء الطبقى فى القرية المصرية " عام ١٩٧٣ ،بمائة درجة

(1) Idid. , PP.313.

أيضا ،موزعة على العوامل الاقتصادية (بنسبة ٤٠ ٪) والمهنية (بنسبة ٣٠ ٪) والتعليمية (بنسبة ٢٠٪) ،وأضيف الى هذا المقياس " المسكن " كبعد آخر (بنسبة ١٠ ٪) .

وفى دراسة " الطبقة الاجتماعية وانحراف الأحداث " التى آجريناها بمدينة الاسكندرية عام ١٩٧٦، حددنا المقياس بمائة درجة أيضا، موزعة على دخل الأسرة (بنسبة ٤٠ ٪) ومهنة رب الأسرة (بنسبة ٢٠ ٪) ومستوى تعليمه (بنسبة ٢٠ ٪) ، وأصبحت درجات المسكن ١٥ ٪ ،وأضيف عمل الزوجة كبعد آخر (بنسبة ٥٪) .

ان التعديلات التى أدخلناها على مقياس ١٩٧٠ لم تكن بناء على قراءات نظرية عالمية ومحلية حاولت تعديل الطرق التقليدية فى المقياس الطبقى ، فقط ، وانما من خلال دراسات واقعية اعتمدت على اتجاهات الجمهور نحو الوضع الطبقى وأبعاده ومعاييره . وبهذا كان كل مقياس جديد يضيف شيئا أو يفسر ويفصل شيئا آخر من خلال المقابلات التى نجريها مع عينات جمهور البحث أو المقيمين بمنطقة البحث .

وعلى هذا استطاعت الدراسة الراهنة ان تصل الى دليل للوضع الطبقى يمكن استخدامه فى المناطق الحضرية التى لها نفس خصائص منطقة الأطراف الحضرية التى طبقت الدراسة عليها . حيث يعطى للعامل الاقتصادى أربعون درجة وللمهنة

رب الاسرة ثلاثون ولمستوى تعليمه عشرون درجة و مستوى تعليم الزوجة عشر درجات .

أما عن العامل الاقتصادى فقد قيس عن طريق مقدار دخل الأسرة من جانب وله ثلاثون درجة ،ووجود مصادر أخرى للدخل ولها خمس درجات ،و ملكية المسكن ولها خمس درجات أخرى وتحددت درجات مقدار الدخل تحديدا حسابيا يتفق مع فئاته على النحو التالى :-

الفئة	الدرجة
– ٢٠	٦
٢٠ –	٩
٣٠ –	١٢
٤٠ –	١٥
٥٠ –	١٨
٦٠ –	٢١
٧٠ –	٢٤
٨٠ –	٢٧
٩٠ +	٣٠

و قد تحددت درجة المستوى التعليمى عن طريق سنوات التحصيل الدراسى على النحو التالى :-

الدرجة	مستوى التعليم
صفر	أمى
٣	يقرأ فقط
٤	يقرأ ويكتب
٦	ابتدائى
٩	اعدادى
١٢	ثانوى
١٦	جامعى
٢٠	عالى

كما حددت الدرجة المخصصة لتعليم الزوجة حسب نصف الدرجة الممنوحة لرب الأسرة و فق مختلف مستويات التعليم و ذلك حتى يصبح للمستوى التعليمى لهما ٣٠ ٪ من درجة المقياس ككل ،و ذلكمنطقى من حيث أن تعليم الزوج أكثر شيوعا من تعليم الزوجة .

و لقد قسمت درجات المهنة حسب فئاتها ،كما خرجنا بها من دراسات سابقة عند تقييم الجمهور لمختلف فئات المهنة و تحددت الدرجات على النحو التالى :-

فئات المهنة	الدرجة
عامل صناعى	٦
بائع متجول	٦
أعمال حرة	٦
جندى	٦
مهنى	١٢
حرفى	١٢
تاجر	١٢
خدمات	١٢
موظف	١٨
موظف كتابى	١٨
مهن تتطلب مؤهلات عليا	٢٤
مهن ادارية وفنية عليا	٣٠

وتصورنا البناء الطبقى لمجتمع البحث على أنه ينقسم الى ثلاث طبقات ،حيث تقسم دركات المقياس المائة على هذه الطبقات الثلاثة ،بحيث يصبح المرء من أبناء الطبقة الدنيا اذا كانمجموع درجاته فى المقياس أقل من الثلث ويقع فى الطبقة العليا اذا حصل على أكثر من ثلثى الدرجات . أما اذا حصل على درجات تقع بين الثلث والثلثين

فهو فى الطبقــة الوسطــى ٠

و بتطبيق هذا المقياس على جميع مفردات البحث ،توصلنا الى عدم وجود أى من المهاجرين من الريف الى الحضــــر بالطبقة العليا ،حيث لم يحصل واحد منهم على أكثر مـــن ثلثى درجات المقايس ،بينما وقعت ٥٦ حالة (بنسبة ٣٣ر٣٧٪) فى الطبقة الوسطى ،ووقعت بقية الحالات (٩٤ حالــــة) (بنسبة ٦٧ر٦٢٪) فى الطبقة الدنية ٠ و على هذا ،ســـوف تتم التحليلات على مستوى هاتين الطبقتيـــن ٠

==============================

الطبقة الاجتماعية والهجرة الريفية الحضرية

(دراسة ميدانية)

=====================

يتزايد النمو السكانى فى المناطق الريفية بمعدلات تفوق المساحة المزروعة و فرص العمالة ،و بالتالى تتناقص فرص العمل ذات العائد المناسب . كما أن القرية تتميز الآن بانخفاض أسعار المواد الاولية من المنتجات الزراعية أو عدم نمو أسعارها بشكل ملائم ،و خاصة بعد ظهور بدائل صناعية للمواد الطبيعية الاولية ،بالاضافة الى تخلف الخدمات الصحية والتعليمية و الاسكان وغيرها ،عن المستوى الذى يكفل الحد الادنى لحياة مناسبة . و كانت هذه بمثابة عوامل طرد من المجتمع المحلى الريفى الى المجتمع الحضرى.

و بهذا تمثل الهجرة من الريف الى الحضر الجزء الاكبر من الهجرة الداخلية ودليل ذلك زيادة نمو سكان الحضر على الرغم من أن الزيادة الطبيعية لهم أقل بكثير منها بالمجتمع القروى . ولذلك فان الفرق بين المعدل الطبيعى للزيادة السكانية و بين الزيادة السكانية الواقعية لذاتها ،يرجع الهجرة من مناطق أخرى الى المناطق الحضرية و هذا يؤثر فى النمط الحضرى للمدينة و خاصة فى مجتمعات العالم الثالث .

تتشابه دوافع الناس للهجرة من اقليم الى اقليم

فالمنطقة التى يوجد بها فرص عمل أكبر و أجور مرتفعة ربما تجذب المهاجرين اليها ٠ و يمكننا القول بأن الهجرة الداخلية تؤثر فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الطرد و مناطق الجذب على السواء ،مما يجعل أهمية دراستها اضحة ،و خاصة عند ربط الهجرة الريفية الحضرية بنوعية الطبقات المهاجرة ٠ و تهتم دراسات علم الاجتماع الحضرى من ناحية أخرى - بتوضيح التكيف الاجتماعى للمهاجرين واندماجهم فى حياة المدينة ٠ كما تهتم بتوضيح المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تصاحب عملية الهجرة الريفية الحضرية ٠

و تعمل الهجرة الريفية الحضرية على اختلاف التركيب السكانى بالمدينة ٠ كما تعمل على نزوع المهاجرين الى السكنى فى منطقة محددة ،و خاصة فى المنطقة التى سبقهم اليها أقارب أو مواطنين من موطنهم الاصلى ٠ و على هذا تهتم الدراسة الراهنة بتوضيح هذه القضايا التى أثارها علماء الاجتماع الحضرى ،و تضيف اليها ربط هذه القضايا بالبناء الطبقى للمهاجرين ٠

و نعرض فيما يلى لنتائج الدراسة الميدانية من حيث خصائص مجتمع البحث ،و الطبقة الاجتماعية و علاقاتها بالتعليم ،و المهنة والحياة الاقتصادية ،و حالة السكنى و تكيف المهاجرين فى المدينة ،و علاقة الطبقة بالاتجاهات الاجتماعية ٠

أولا : خصائص مجتمع البحث :-

أشرنا فيما سبق الى أن الدراسة الحالية تركز على رب الاسرة الذكر ،و هو فى العادة الأب - أو الزوج - الا فى حالات وفاة الاب فيصبح الابن الاكبر بمثابة رئيس الاسرة و لهذا فان جميع حالات الدراسة من الذكور ،و سوف نعرض فيما يلى لخصائص عينة البحث من حيث السن و الديانة و الحالة الزواجية وعدد الزوجات و عدد الابناء . و تعتبر هذه النقاط أهم مايوضح خصائص الاسرة موضوع الدراسة من خلال عائلها الذى يمثلها اجتماعيا واقتصاديا و طبقيا كما أشرنا من قبل .

١ - أوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جهور البحث فى الطبقة الوسطى (٩٣ر٣٣٪) يتراوح عمرهم بين ٣٠ و أقل من ٤٠ سنة ،بينما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الدنيا (٦٦ر٢٧ ٪) يتراوح عمرهم بين ٤٠ و أقل من ٥٠ سنة . يلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة (٧٨ر٢٦٪) تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و أقل من ٥٠ سنة ، فى حين يلى ذلك فى الطبقة الدنيا (١مر٢٥ ٪) من تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و أقل من ٤٠ سنة . وتتقارب معدلات من تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و أقل من ٦٠ سنة فى الطبقتين حيث تبلغ النسبة فى الطبقة الوسطى (٢٢ر٢٣٪) و فى الطبقة الدنيا (٣٦ر٢٢٪) . ويلىذلك فى

الطبقة الوسطى نسبة (٥٠ر١٢٪) ممن يزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة ،فى حين يلى ذلك فى الطبقة الدنيا (٧ر١٧ ٪) ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و أقل من ٣٠ سنة . و تنعكس هذه المرحلة العمرية فيما يلى ذلك بين كلتا الطبقتين حيث تبلغ نسبة (٥٧ر٣ر٪) ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و أقل من ٣٠ سنة بينما تبلغ نسبة (٦٤ر١٠٪) ممن تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة .

و بحساب متوسط السن فى الطبقتين . يتضح أنه يزداد قليلا بالطبقة الوسطى (بمعدل ٠٧ر٤٥ سنة) عند الطبقة الدنيا (بمعدل ٤٦ر٤٤) . لما كان الانحراف المعيارى لسن أعضاء الطبقة الوسطى ٩٥ر١٠ سنة فى حين بلغ بالنسبةللطبقة الدنيا ٨٣ر١١ سنة . و بتطبيق اختبارات الفروق ،اتضح أن قيمة ت = ٠٣ر١ و هى قيمة غير دالة احصائيا. و معنى هذا أنه لاتوجد فروق جوهرية بين الطبقتين فيما يتعلق بسن رب الاسرة . و هذا يؤكد ان عامل السن لايعتبر بعدا طبقيا فى المجتمع الحضرى ،لانه قد يصبح كذلك فى مجتمعات متخلفة أو بدوية أو حتى قروية ،اذ ينظر أعضاء القريةبعين الاحترام الى كبار السن بالقرية . أما فى المجتمع الحضرى فليست هناك تلك النظرة .

٢ ـ أكدت النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين يدينون بالديانة الاسلامية ،حيث بلغت

النسبة فى الطبقة الوسطى (٨٣ر٩٣ ٪) ،بينما بلغت النسبة فى الطبقة الدنيا (٨٦ر١٨ ٪) ٠ فى حين بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى لمن يدينون بالديانة المسيحية (١٦ر٠٧ ٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (١٣ر٨٣ ٪) ٠

٣ ـ أوضحت بيانات الدراسة أن كل جمهور البحث فى الطبقة الوسطى متزوجون (١٠٠٪) و كذلك بالنسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الدنيا (٩٣ر٦٣ ٪) ٠ و يلى ذلك نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج فى الطبقة الدنيا حيث بلغت (٤ر٢٥ ٪) ،ز يليها نسبة المطلقين أو الارامل حيث بلغت النسبة (١ر٠٦ ٪) فى كل من هاتين الفئتين و يعود ذلك الى طبيعة اختيار العينة من جانب ،و الى أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة يدينون بالاسلام الذى يحبذ الزواج و يدعو اليه ،و الى طبيعة الحياة القروية ذاتها التى جاءوا منها ،حيث يفضل المجتمع القروى الزواج فى سن مبكرة سواء بالنسبة للذكر أو الانثى.

٤ ـ أوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين متزوجون بزوجة واحدة ،حيث بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى (٨٩ر٢٩٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٨٢ر٩٨٪) ٠ ويلى ذلك أيضا فى كلتا الطبقتين نسبة من هم متزوجون من زوجتين ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٧ر١٤ ٪) بينما بلغت فى الطبقة

الدنيا (١٥ر٨ ٪) . و نسبة ضئيلة أيضا فى كلتا الطبقتين من هم متزوجون بثلاث زوجات حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٥٧ر٢٣٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (١٣ر٢ ٪) . وهذا يعنى ارتفاع معدل من يرتبط من أرباب الاسر موضوع الدراسة بزوجة واحدة بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا من جانب ،وارتفاع المعدل أيضا فيما يرتبط بمن يتزوج أكثر من اثنتين . حيث يرتفع معدل من يتزوج من اثنتين بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ارتفاعا قليلا . و على العموم فان حساب معدل الزواج بالنسبة للطبقتين لم يوضح أن هناك فروق بينها حيث يبلغ المعدل ١٤ر١ زوجة فى كلتا الطبقتين .

٥ - تبين الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين لديهم ابن واحد من الذكور ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٥٧ر٢٨٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٦٦ر٢٧ ٪) . ويلى ذلك نسبة من لديهم اثنان من الذكور فى كلتا الطبقتين أيضا ،اذ بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٢ر٢٣ ٪) ،بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٤٧ر٢٤ ٪) . ثم تشترك الطبقتان أيضا فى نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٠٧ر١٦ ٪) ،بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٨٩ر١٤ ٪) . ويلى ذلك أيضا فى كلتا الطبقتين من لديهم

أربعة أبناء من الذكور حيث بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى (١٦٫٠٧ ٪) بينما بلغت النسبة فى الطبقة الدنيا (٤٥٫٧٪) . ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من لايوجد لديهم أبناء من الذكور (١٠٫٧١٪) فى حين يلى ذلك فى الطبقة الدنية نسبة من لايوجد لديهم أبناء أطلاقا (٤٥٫٧ ٪) . ثم تشترك الطبقتان فى نسبة من لديهم أكثر من أربعة أبناء من الذكور حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٣٦٫٥ ٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٣٨٫٦ ٪) . بينما هناك نسبة ضئيلة من جمهور البحث فى الطبقة الدنيا من لايوجد لديهم أبناء من الذكور (٣٢٫٥ ٪) .

و على هذا يتخذ عدد الابناء الذكور منحنى تنازليا بالنسبة للطبقتين معا ، حيث يتزايد معدل من لديه ابن واحد يلى ذلك من لديه اثنين من الابناء الذكور و هكذا . ويقصد فى البيانات السابق عرضها (بمن ليس لديهم أبناء الذكور) أن لديهم اناثا دون الذكور . أما من " ليس لديهم أبناء أطلاقا " فهم اما الذين لم يتزوجوا اطلاقا ، أو الذين تزوجوا و ليس لديهم أبناء من الجنسين .

و بحساب متوسط عدد الابناء الذكور ، يتضح زيادة معدلهم بالطبقة الوسطى (بمعدل ٢٫١٤ ابن) عنه بالطبقة الدنيا (بمعدل ١٫٩٥ ابن) ، بينما يصل المعدل الاجمالى للأبناء الذكور فى مجتمع البحث ٢٫٠٣ و هذا يعنى ارتفاع المعدل

بالنسبة للطبقة الوسطى عن الطبقة الدنيا .

٦ - ويبدو المنحنى التنازلى - أيضا - فيما يتعلق بانجاب الاناث . حيث يتزايد معدل الاسر التى بها ابنة واحدة من تلك التى بها ابنتين أو ثلاث ... و هكذا. فلقد أوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين لديهم ابنة واحدة من الاناث ،حيث لغت فى الطبقة الوسطى (١٤ر٣٢ ٪ ،بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٣مر٣٥ ٪) . ويلى ذلك فى كلتا الطبقتين - أيضا من لديهم اثنتات من الاناث ،حيث بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى (٢٥ ٪) ،بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٢١ر٢٠ ٪). ثم يلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من لاتوجد لديهم أبناء من الاناث (٠٧ر١٦ ٪) ،بينما يقابل ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من لديهم ثلاث بنات من الاناث (٩٦ر١٥ ٪) . أما الطبقة الوسطى فان نسبة من لديهم ثلاث بنات هى (٥ر١٢ ٪) يقابلها فى الطبقة الدنيا من لاتوجد لديهم أبناء من الاناث (٨٣ر١٣ ٪) . و نسبة أقل فى الطبقة الوسطى من لديهم أكثر من أربع بنات (٩٣ر٨ ٪) بينما تقل النسبة فى الطبقة الدنيا من لديهم أربع بنات فقط (١مر٨ ٪). والنسبة الضئيلة من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى من لديهم أربع بنات (٣٦ر٥٪) أما الطبقة الدنيا فيقابل ذلك نسبة من

لايوجد لديهم أبناء أطلاقا (٤٥ر٧ ٪) و أقل المعـــدلات فى الطبقة الدنيا نسبة من لديهم أكثر من أربع بنـــات (١٣ر٢ ٪)٠

و بحساب متوسط عدد الابناء الاناث ،يتضح - أيضا - زيادته فى الطبقة الوسطى (بمعدل ٨٦ر١ ابنة) عنه بالطبقة الدنيا (بمعدل ٦٩ر١ ابنة) و هذا ارتفاع قليل نسبيا اذا ماقيـــس بالنسبة لمعدل الابناء الذكور عموما ٠ ولقد أوضحت حسابـات المتوسطات أن عدد الابناء - ذكور واناث - يتزايد معدلهـــم بالطبقة الوسطى الى أن يصل الى ٤ أبناء للأسرة ،وينخفـــض هذا المعدل ليصل الى ٦٤ر٣ ابنا للأسرة من الطبقة الدنيـــا و عموما ،فان معدل الأبناء بتزايد للأسرة المهاجرة منالقريـة الى المدينة ،حيث تشارك معظم الطبقات فى القيم الخاصـــة بالانجاب و الرغبة فى تكوين أسرة كبيرة الحجم ٠ و اذاكـــان البعض يرجع هذه الرغبة الى تفضيل القروى لعدد أكبر مـــن الابناء لكى يعاونوه فى العمل الزراعى ،فان الدراسة الراهنة تؤكد على رســوخ القيم القروية فى عقلية المهاجر رغـــم امكانية تكيفه لمجتمع المدينـــة ٠

==================================

ثانيا : الطبقة الاجتماعية والتعليم :-

التعليم عملية من عمليات تأهيل الفرد للحياة الاجتماعية و هو يختلف باختلاف المجتمعات . و تسعى الدول - عادة - الى نشر التعليم واتاحة الفرص لجميع المواطنين على السواء و هو مايعرف بمبدأ تكافؤ الفرص . بالاضافة الى أن "التعليم" يدخل كعامل أساسى عند تقييم الوضع الطبقى للفرد ،وترتقى الاسرة اجتماعيا واقتصاديا بعدد أعضائها المتعلمين اذ عن طريق التعليم يشغل الفرد مهنة معينة تفوق فى مركزها الاجتماعى تلك التى يشغلها أقل منه قسطا من التعليم . بل ان المجتمع المحلى ينظر الى المتعليمن غير تلك النظرة الى يلقيها على غير المتعلمين .

و تقل نسبة المتعلمين فى الريف اذا قيست بالنسبة للمدينة ،وقد كان هذا راجعا الى انتشار المدارس بالمدن و خاصة فى المراحل التالية للتعليم الأولغ أو الالزامى ولكن هذه النسب تتناقص الآن نظرا لانتشار المدارس فى معظم القرى . ويرجع انخفاض معدل المتعلمين فى الريف الى طبيعة المجتمع الريفى التى تجذب الابناء فى سن مبكرة الى العمل على اعتبار أن الأولاد مصدر دخول الاسرة ،كما يرجع الى رغبة الاسرة فى نقل خبراتها فى الانتاج الزراعى الى أولادها بالعمل والتدريب فى الحقل .

و كلما كان الوالدان متمتعين بمكانة اجتماعية رفيعة كلما تهيأت فرص للأبناء كي يحصلوا على مستويات تعليمية عليه للتوصل الى مكانة اجتماعية رفيعة ،بينما يؤدى انخفاض المكانة الاجتماعية للوالدين الى حرمان الابناء من التعليم العالى و الى عدم تمكنهم من شغل مهن على مكانة اجتماعية عليا . و تشير البحوث التى أجريت على طلاب المدارس الثانوية الى حدوث تغيرات هامة خطيرة فى أوضاعهم الاجتماعية بحيث غدا أبناء الطبقة العاملة يكونون نسبة أكبر مما كان عليه الحال فيما قبل . (١)

فماذا يحدث اذن بالنسبة لمعدلات التعليم ،و قد انتقل القروى من القرية الى المدينة ؟ و هل استطاع أن يغير من قيمة القروية و يهتم بتعليم أبنائه ذكورا واناثا؟ أم أنه يهتم بتعليم الذكور عن الاناث ؟ و ماذا عن تعيم زوجته ؟ وماذا عن مستوى تعليمه هو ؟ و هل استطاع من خلال معيشته بالمدينة أن يرتقى اجتماعيا عن طريق تعليم ذاته ؟.

تحاول الدراسة الراهنة أن تجيب على هذه الاسئلة فى ضوء البناء الطبقى للمهاجرين الى منطقة البحث . ولذلك نعرض الى حقائق جاءت بها الدراسة الميدانية من حيث تعليم رب الاسرة ،و عدد أبنائه الذين يتعلمون - ذكورا واناثا

(1) D.V. Glass; Social Mobility in Britain, London; W.J.H. spott; 1954. P. 24 .

، مستواهم التعليمى ،و مدى التعليم الذى وصلت اليه الزوجة و لعل فى هذه البيانات مايؤكد على اعتبار التعليم أحد الابعاد الرئيسية فى القياس الطبقى من جانب ،و أن رب الاسرة هو الذى يمثل الاسرة ككل عنده وضع قياس طبقى يوضح الطبقى للأسرة .

١ - اتضح من الدراسة الميدانية أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى (٩٣ر٣٣٪) يقرأ ويكتب بينما النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الدنيا (١٧ر٥٣ ٪) أميون . ثم تنعكس النسبة بعد ذلك فى كلتا الطبقتين حيث تبلغ نسبة الاميين فى الطبقة الوسطى (٦٤ر١٩ ٪) بينما تصل نسبة من يقرأ و يكتب فى الطبقة الدنيا الى (٥ر٤١ ٪) و يلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من وصلوا الى المرحلة الثانوية (٦٤ر١٩٪) و يليها من وصلوا الى المرحلة الابتدائية (٥ ر١٢٪) ثم المرحلة الجامعية (١٤ر٧ ٪) ثم مرحلة التعليم الاعدادى (٣٦ر٥ ٪) ،بينما نسبة ضئيلة منهم يقرأ فقط (٧٩ر١ ٪). أما بالنسبة للطبقة الدنيا فقد اشترك نسبة من وصلوا الى مرحلة التعليم الابتدائى أو الاعدادى (١٣ر٢ ٪) يليهم نسبة ضئيلة (٠٦ ر ١ ٪) منهم يقرأ فقط . و هذا يوضح مدى ارتفاع نسبة التعليم بين جمهور البحث فى الطبقة الوسطى عنه فى الطبقة الدنيا .

و على هذا نجد أن معدل الاميين يتزايد بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ،و كذلك الحال فيمن يقرأ و يكتب ،أما من حصلوا على مستوى معين من التعليم فتتزايد معدلاتهم بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا بالمرحلة الابتدائية والاعدادية . و فيما يتعلق بالمرحلة الثانوية والجامعية فليس هناك من أرباب أسر الطبقة الدنيا من وصل اليها . و من ناحية أخرى نجد منحنى تنازليا للتعليم بالنسبة للطبقة الدنيا.
من الأميين الى الذين يقرأون ويكتبون ... وهكذا. و هذا يدل على ارتباط المستوى التعليمى لرب الاسرة بالمستوى الطبقى عموما ،ويدل من جانب آخر على صدق المقياس الذى توصلنا اليه فى الدراسة الراهنة .

٢ - و تتناقص معدلات عدد الأبناء الذين يتعلمون بالطبقتين معا ،مع ملاحظة ارتفاع المعدل فيما يتعلق بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا . و هذا يدل على حرص الطبقة الوسطى على تعليم أبنائها . و تؤكد البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كل من الطبقتين لديهم أبن واحد من الذكور فى مرحلة التعليم ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٨ر٥٨ ٪) بينما بلغت(٢٧ر٦٦٪) فى الطبقة الدنيا. يلى ذلك فى كلتا الطبقتين - أيضا - من لديهم أبناء لايتعلمون أو دون سن التعليم حيث بلغت

نسبتهم فى الطبقة الوسطى (٧٨ر٢٦٪) بينما بلغت النسبة فى الطبقة الدنيا (٣مر٢٥٪) ٠ ثم يلى ذلك اشتراك الطبقتين فى نسبة من لديهم اثنان من الذكور فى أحد مراحل التعليم حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٨٦ر١٧ ٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٢١ر٢٠ ٪)٠ ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من لديهم أربعة أبناء من الذكور فى مراحل التعليم أو من لايوجد لديهم أبناء من الذكور حيث بلغت (٧١ر١٠٪) ،ويليها فى نفس الطبقة نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور فى مراحل التعليم (٣٦ر٥٪) أما النسبة للطبقة الدنيا فيليها نسبة من لايوجد لديهم أبناء على وجه الاطلاق (٤٥ر٧ ٪)،ثم نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور فى مراحل التعليم أو من لايوجد لديهم أبناء من الذكور حيث بلغت (٣٢ر٥٪)،و نسبة ضئيلة من جمهور البحث فى نفس الطبقة (١٣ر٢ ٪) من لديهم أربعة أبناء من الذكور فى مراحل التعليم ٠

و بحساب متوسط عدد الأبناء الذكور الذين هم فى مراحل تعليمية متنوعة ،اذا ماقيسوا بالنسبة لعدد الأسر التى لديها أبناء ذكور ،يتضح زيادة المعدل بالطبقة الوسطى (اذ يبلغ ٣٨ر١ ٪ ابن) عنه بالطبقة الدنيا (بمعدل ١٤ر١ ٪ ابن)٠ و هذا يتناسق مع عدد الابناء عموما بالنسبة للطبقتين اذ يزيد عدد الابناء الذكور بالطبقة

الوسطى عنه بالطبقة الدنيا ، و مع هذا فان هناك فروقــــا توضح ماسبق أن ذهبنا اليه من تفضيل الطبقة الوسطى لتعليم أبنائها اذا ماقيس ذلك بالنسبة للطبقة الدنيا ،رغم أن التعليم الابتدائى الزامى على جميع طبقات المجتمع ،و يحتمـــل أن يكون هذا هو السبب فى رفع معدلات أبناء الطبقة الدنيـــا المتعلمين تعليما أوليا ، وسوف يتضح ذلك عند مناقشـــة مستويات التعليم بالنسبة للأبنـــاء .

٣ - و تكاد تنطبق نفس النتائج السابقة عند النظر الى تعليم البنات ، اذ تبين نتائج الدراسة الميدانية أن النسبــة الغالبة من جمهور البحث فى كل من الطبقتين لديهـــم أبناء من الاناث لايتعلمون أو دون سن التعليم ،حيـــث بلغت فى الطبقة الوسطى (١٤ر٣٢٪) ،بينما بلغت فـــى الطبقة الدنيا (٧٣ر٢٨ ٪) ،ويلى ذلك فى كلتا الطبقتيـن أيضا من لديهم ابنة واحدة من الاناث فى مرحلة التعليـــم حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٥٧ر٢٨ ٪) ، بينما بلغـــت فى الطبقة الدنيا (٣مر٢٥ ٪) . ثم يلى ذلك فى الطبقـــة الوسطى من لديهم اثنتين من الاناث فى مراحل التعليـــم أو من لايوجد لديهم أبناء من الاناث (٠٧ر١٦ ٪) . فـــى حين يقابلها فى الطبقة الدنيا من لايوجد لديهم أبنـــاء من الاناث (٨٣ر١٣٪) . ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى مـــن لديهم ثلاثة من الاناث فى مراحل التعليم حيث بلغت نسبتهم

(٣٦ر٥ ٪) ثم نسبة ضئيلة فى نفس الطبقة من لديهم أكثر من أربعة أناث فى مراحل التعليم (٧٩ر١ ٪)٠ أما فى الطبقة الدنيا فيليها نسبة من لديهم اثنتين من الاناث فىمراحل التعليم (٦٤ر١٠ ٪) ،ثم من لايوجد لديهم أبناء على وجه الاطلاق (٤٥ر٧ ٪) ثم من يوجد لديهم ثلاثة من الاناث فى مراحل التعليم (٣٨ر٦ ٪)،و أخيرا نسبة ضئيلة من لديهم أربعة من الاناث فى مراحل التعليم (٠٦ر١ ٪)٠

و بحسباب متوسط عدد البنات اللائى يتعلمن ،يتضح ارتفاع المعدل فى الطبقة الوسطى (اذ يبلغ ٠٢ر١ أبنة) عنه بالطبقة الدنيا (بمعدل ٩٧ر-) ٠ وهذا يؤكد ماسبق أن أشرنا اليه عند الحديث عن تلعيم الأبناء الذكور ٠

٤ - و توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين لديهم أبناء فى مرحلة التعليم الابتدائى ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٨٨ر٤٦٪) ،بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٣٧ر٤٥ ٪)٠ و يلى ذلك نسبة من لديهم أبناء فى مرحلة التعليم الاعدادى أيضا فىكلتا الطبقتين ،حيث بلغت فىالطبقة الوسطى (١٣ر٢٨ ٪) ، و بلغت فى الطبقة الدنيا (٩٣ر٢٥ ٪) ٠ ويلى ذلك - أيضا فى كلتا الطبقتين من لديهم أبناء فى مرحلة التعليم

الثانوى الفنى حيث بلغت نسبة من لديهم أبناء فى هذه المرحلة من الطبقة الوسطى (٩ر٣٧ ٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (١٩ر١٠ ٪) ،و بنفس هذه النسبة أيضا فى الطبقة الدنيا من لديهم أبناء فى مرحلة التعليم الثانوى العام ،وان قلت فى الطبقة الوسطى حيث بلغت (٨١ر٧ ٪) ممن لديهم أبناء فى التعليم الثانوى العام أما النسبة الضئيلة فى كل من الطبقتين فتتركز فيمن لديهم أبناء فى مرحلة التعليم الجامعى ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٨١ر٧ ٪) ،بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٣٢ر٨ ٪)٠

و على هذا يمكن القول بأن مستويات التعليم بالنسبة لابناء الطبقة الدنيا تتخذ منحنى تنازليا ،حيث تتناقص معدلات الابناء كلما ارتقى المستوى التعليمى٠ و يكاد ينطبق نفس القول على أبناء الطبقة الوسطى بالنسبة للتعليم الابتدائى و الاعدادى ،الا أن المنحنى يأخذ شكلا اعتداليا بعد ذلك قمته التعليم الثانوى الفنى و طرفيه التعليم الثانوى العام و التعليم الجامعى و النتائج السابقة قد تتناقض مع الافتراض السابق الذى يدعو الى أن الطبقة الوسطى تفضل تعليم أبنائها عما هو الحال بالنسبة للطبقة الدنيا ٠ و ان كان معدل الأبناء الذين يتعلمون بالطبقة الدنيا أكبر عنه بالطبقةالوسطى

الا أن مستويات التعليم فيما بعد الاعدادى ترجع كفة الطبقة الدنيا على الطبقة الوسطى ،و ان كانت نسبة الترجيح ضئيلة . و هذا يعنى أن التعليم أحد أسباب هجرة القرويين الى المدينة من جانب ،كما أنه نتيجة لعمليات التكيف الاجتماعى و التوافق مع مجتمع المدينة ذاتها .

٥ - أما اذا درسنا العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والحالة التعليمية للزوجة ،فالملاحظ أن جميع نساء الطبقة الدنيا لم تنل قسطا معينا من التعليم باستثناء حالة واحدة فقط تقرأ فقط دون الحصول على مؤهل معين . و أن بقية نساء الطبقة الدنيا لم تتعلم (بنسبة ٥٦ر٩٢٪) أو لم يبين الزوج مستوى تعليمها (بنسبة ٣٨ر٦ ٪). أما فيما يرتبط بالطبقة الوسطى فتتخذ معدلات تعليم الزوجة منحنى تنازليا ،حيث تتزايد معدلات الأميات منهن لتصل الى قرابة الثلثين (بنسبة ٣ر٦٤ ٪) يلى ذلك من تقرأ فقط أو تقرأ وتكتب (بنسبة ٧١ر١٠ ٪ لكل فئة منهما) ثم من وصلن الى التعليم دون المتوسط أو التعليم المتوسط (بنسبة ١٤ر٧ ٪ فى كل من الفئتين) . و هذا يعنى أن الطبقة المهاجرة من الريف الى الحضر لا تهتم كثيرا بتعليم ربة البيت أو حتى فى تحسين مستواها التعليمى . و هذا يتناسق مع تعليم رب الاسرة . والملاحظ عموما انخفاض

مستوى تعليم الزوج أو الزوجة على السواء كلما انخفض المستوى الطبقي .

و على هذا يعتبر " التعليم" عاملا أساسيا في تحديد الوضع الطبقي للأسرة و خاصة اذا لاحظنا أن رب الاسرة و الزوجة - كذلك - ينخفض مستوى تعليمها كلما انخفض المستوى الطبقي .

==================================

ثالثا : الطبقة الاجتماعية و المهنة :-

يرى معظم الباحثين فى الطبقات و التدرج الطبقى أن المهنة لاتكون الطبقة اذ أن الطبقة سابقة على المهنة بل ان الطبقة كثيرا ماتؤثر فى اختيار المهنة بالاضافة الى أن الطبقة الواحدة قد تضم أشخاصا ذوى مهن مختلفة فنرى مثلا أن الاطباء والمحامين والمدرسين ينتمون الى طبقة أصحاب المهن الحرة ،وعلى ذلك ينظر الباحثين الى أن الطبقة أوسع مضمونا من الحرفة أو المهنة .

ورغم هذا الرأى ،يمكن النظر الى " المهنة " على أنها معيار يمكن أن يحدد الطبقة التى ينتمى اليها الفرد ،اذأن للمهنة عوامل و أبعاد تحدد خصائص الطبقة ووجودها،و من جانب مقابل فان تقييم المهن يعطى درجات متشابهة فى أغلب المجتمعات . بل اننا نلاحظ أن هناك عدد من الدراسات تعتمد على " المهنة " وحدها عند تحديد الطبقة الاجتماعية فنادرا ماتضع الطبقة أو الطائفة فى اعتبارها السن أو النوع أو العلاقات البيولوجية عند تحديد الدور أو المكانة الاجتماعية ،ولكنها تنظر الى المهنة على أنها عامل جوهرى فى ذلك .

و اذا كانت الطبقة تعتمد على الميلاد و المهنة والتعليم و الثروة ،ففى الحضارات القديمة كانت الطبقية بالميلاد

أو بالمهنة و كان ثمة وجود طبقى . وباتساع نطاق التجارة وازدياد الثروة وتراكمها اعتمدت الطبقية على محكات أخرى . و كان الدخل - مثلا - يشير الى الطبقة فى الولايات المتحدة الامريكية ،أما الآن فتستخدم المهنة كمحك منفرد تعداد ١٩٥١ للولايات المتحدة ،حيث تصنف الطبقات الى خمس فئات على أساس المهن .

أجرى كاهل Kahl ودافيز Davis مثلا دراسة لتعمق تسعة عشر مؤشرا تستخدم كأداة لقياس نسق التدرج الطبقى فى المجتمع الامريكى ،وانتهيا بعد التحليل العاملى الى ارتفاع نسبة الوضع المهنى و منطقة السكن . و هذا يؤكد ماذهب اليه هات Hatt من تفضيل الوضع المهنى كمؤشر و حيد للتدرج الطبقى فى نفس المجتمع . كما يحقق ماذهب اليه انكلز Inkeles وروسى Rossi من ارتباط التقدير المهنى بالتدرج الطبقى و خاصة فى المجتمعات الصناعية .(١)

و قد توصل انكلز وروسى فى دراستهما لستة مجتمعات صناعية حديثة - الولايات المتحدة وبريطانيا ونيوزيلندا واليابان و المانيا وروسيا السوفيتية - الى أن هناك ارتباط ذو دلالة جوهرية بين المنزلة و بين المهنة

(1) B. Barber, Social Stratification, N.Y.: 1957.

ويؤكد هذا ماذهب اليه ماك ويونج من اعتبار المهنة أفضل مؤشر للمكانة الطبقية [١]. فلقد حصل أصحاب المهن الفنية على شهرة اجتماعية مرتفعة فى العالم الغربى ـ منذ العصور الوسطى . و فى الواقع فليست جميع الجماعات المهنية ذات مرتبة واحدة على نسق التدرج الطبقى فى كل مجتمع . اذتختلف جماعة المهن الفنية فى قدر المعرفة التى يحصلونهاونوعية الخدمات التى يؤدونها من أجل رفاهة المجتمع المحلى الذى ينتمون اليه . و هكذا توضع جماعة مهنية فى مرتبة عليا من غيرها من الجماعات المهنية الاخرى ،فالاطباء على درجة أعلى من الممرضين ،و أساتذة الجامعة أعلى من المدرسين، و العلماء أرقى من المهندسين . وتزداد كمية المعرفة ويزداد بالتالى ارتقاء التقويم و الوضع الطبقى من خلال الادوار المهنية من جانب والادوار ذاتالاهمية الوظيفية من جانب آخر .[٢]

و هناك اتفاق عام لدى علماء الاجتماع على الكيفية التى يجرى بها التحليل لأى مجموعة من السكان فى ضوء التدرج الطبقى الاجتماعى . و تتطلبالمعلومات الاساسية الاهتمام بمهنة رئيس وحدة الاسرة ،و هو فى معظم الاحوال الزوج أوالاب

---

(١) انظر على سبيل المثال :

- A. Inkeles & Peter H. Rossi, " National Comparisons of occupational prestige ", A.S.R., Vol. 21, 1956, PP. 329 - 339.
- Young K. & R. Mack, Sociology & Social Life, N.Y., 1959.
- B. Barber, Op. Cit., PP. 40 - 41 .

و هكذا نستطيع أن نرى كيفية مقارنة المهن بعضها بالبعض على أساس ثلاثة متغيرات أساسية هى : كمية الدخل أو أى شكل آخر للثرورة ،و كمية المنزلة فى أعين بقية أعضاا المجتمع المحلى ،و كمية القوى التى تمارس على الآخرين. و هكذا- أيضا نستطيع أن نضع تجمعات طبقية مثل مديروا البنوك و أصحاب الاعمال والاطباء والمحامين و أسرهم جميعا فى طبقة اجتماعية واحدة ،كما نستطيع أن نضع العمال المهرة والتجاروالفنيين وأسرهم جميعا فى طبقة اجتماعية أخرى ،والعتالون والحمولون و من شابههم بأسرهم جميعا فى طبقة ثالثة ،و العمال غير المهرة و من على شاكلتهم بأسرهم فى طبقة أخرى و هكذا[1]. وعلى هذا يحمل رب الاسرة مكانة الاسرة بكاملها من جانب و تعتبر " المهنة " مؤشرا طبقيا له أهمية عند تحديد هرم الترتيب الطبقى فىالمجتمع المحلى .

الا أنه من الوجهة الواقعية ،لابد أن نضع فى اعتبارنا مهنة رب الاسرة الى جوارالمهن التى يعمل بها الابناء - ذكورا واناثا - و كذلك مهنة الزوجة . حيث أن عمل الأبناء أوالزوجة يشير فى حد ذاته الىتنوع مصادر دخل الاسرة ،و عدم قصوره على عمل رب الاسرة وحدة . وسوف نعرض فيما يلى نتائج الدراسة الميدانية فيما يرتبط بمهنة رب الاسرة و عمل

الأبناء و عمل الزوجة ،لمعرفة نوعية العمل الذى يزاوله المهاجرون الى المدينة من جانب واختلاف و تنوع المهن بين الطبقتين اللتين أسفرت عنها الدراسة الكمية الموضوعية لتحديد الوضع الطبقى من جانب آخر .

١ - تؤكد البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى (١٤ر٣٢٪) يعملون موظفين فى حين يقابلها فى الطبقة الدنيا أن النسبة الغالبة (٣٦ر٣٩٪) يعملون عمال صناعيين ،يلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من يعملون حرفيون (ـر٢٥٪)٠ يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من يعملون فى وظائف أخرى متنوعة (٠٢ر١٧٪) و النسبة التالية فى الطبقة الوسطى تمثل العمال الصناعيين (٥ر١٢٪) بينما النسبة التالية فى الطبقة الدنيا تمثل عمال الخدمات (٧ر١١٪)٠ ويلى ذلك أيضا فى الطبقة الوسطى نسبة من يعملون بالتجارة (٧١ر١٠ ٪) بينما يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من يعملون حرفيون أو مهنيون (٦٤ر١٠ ٪) ويشترك من يعملون بالخدمات أو مهنيون فى الطبقة الوسطى فى نسبة واحدة (١٤ر٧ ٪) ، بينما يشترك فى نسبة من يعملون بالتجارة أو فى مهن عسكرية فى الطبقة الدنيا فى نسبة واحدة (٣٢ر٥٪)٠ كما أن هناك نسبة ضئيلة من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى يعملون فى مهن عسكرية (٨ر٣٥٪)و يليها فى نفس الطبقة

نسبة من يعملون فى مهن أخرى مختلفة (٧٩ر١ ٪).

٢ - تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كلا من الطبقتين لديهم أبناء من الذكور لايعملون أو دون سن العمل حيث تبلغ فى الطبقة الوسطى (٧٩ر٥١٪). بينما تبلغ فى الطبقة الدنيا (٣٨ر٥٦٪) ،ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من لديهم اثنان من الأبناء الذكور يعملون (٦٤ر١٩ ٪). يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من لديهم ابن واحد من الذكور يعمل (٩٦ر١٥٪). أما نسبة من لديهم ابن واحد من الذكور يعمل فى الطبقة الوسطى فتبلغ (٥ر١٢٪)،بينما فى الطبقة الدنيا فتشترك نسبة من لديهم اثنان من الابناء الذكور أو من لايوجد لديهم أبناء اطلاقا (٤٥ر٧ ٪) . كما أن نسبة ضئيلة من مجتمع البحث فى الطبقة الوسطى لايوجد لديهم أبناء من الذكور (٧١ر١٠ ٪) ،يوليها فى نفس الطبقة نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور يعملون (٣٦ر٥٪) ،ويقابلها فى الطبقة الدنيا نسبة ضئيلة عمن لايوجد لديهم أبناء من الذكور (٣٢ر٥ ٪) ز ويليها فى نفس الطبقة نسبة من لديهم ثلاثة أبناء من الذكور يعملون (٠٦ر١ ٪). كما أن هناك نسبة (٣٨ر٦٪) فى نفس الطبقة لاينطبق عليهم ذلك .

واذا استبعدنا الحالات التى ليس لديها أبناء ذكور

و حاولنا ايجاد متوسط عدد الابناء الذكور الذين يعملون ،يتضح لنا زيادة المعدل بالنسبة للطبقة الوسطى (اذ يبلغ ٧٦ر -) اذاما قيس ذلك بالنسبة للطبقة الدنيا (اذ يصل الى ٤٢ر-) • و بهذا يمكن القول بزيادة عدد الابناء الذكور الذين يعملون بالطبقة الوسطى عما هو الحال فى الطبقة الدنيا المهاجرة من الريف الى المدينة • الا أن ثمة مؤشر هام مؤداه أن نسبة الابناء العاملين ككل (تصل الى ٥٦ر-) ابن فى الاسرة التى بها أبناء ذكور • وهذا يعنى أن الاسرة القروية عندما تهاجر الىالمدنية لاتقصد من ذلك عمل أبنائها ،وانما القصد الاساسى هو عمل رب الاسرة ذاته أو اتاحة فرص التعليم للأبناء•

٣ - كما تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كلا من الطبقتين لديهم أبناء من الاناث لايعملون أو دون سن العمل حيث تبلغ فى الطبقة الوسطى (٧٩ر٧٦٪) ، بينما تبلغ فى الطبقة الدنيا (١٥ر٦٩٪) • ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من لايوجد لديهم أبناء من الاناث (٠٧ر١٦٪) ،فى حين يقابلها فى الطبقة الدنيا نسبة (٨٣ر١٣٪) •أما نسبة من لديهم ابنة واحدة أواثنتان ممن يعملن فى الطبقة الوسطى فتبلغ (٥٧ر٣٪) ،بينما يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من لايوجد لديهم أبناء

اطلاقا (٤٥ر٧٧٪) . ثم يليها فى نفس الطبقة نسبة من لاينطبق عليهم (٣٨ر٦٪)،ويليها أيضا نسبة من لديهم ابنة واحدة تعمل (١٣ر٢٪) ،وأخيرا من لديهم أربعة أبناء من الاناث يعملن (٠٦ر١٪).

و يحساب متوسط البنات اللاتى يعملن يتضح أيضا زيادة معدلهم بالطبقة الوسطى (١٣ر= لكل أسرة) اذا ما قيس بالنسبة للطبقة الدنيا (٠٩ر - لكل أسرة). الا أن الملاحظ زيادة معدل الأبناء الذكور الذين يعملون عن البنات بالنسبة للمهاجرين ككل من جانب مع احتفاظ سيادة الطبقة الوسطى بالمقدمة فيما يرتبط بعمل الأبناء عموما اذا ماقيس ذلك بالنسبة للطبقة الدنيا . و هذا يؤكد ماسبق أن أشرنا اليه من كان تنوع مصادر دخل الاسرة يعمل على ارتقاء مستواها الطبقى .

٤ - توضح البيانات أن أكبر معدل من الابناء الذكور يعملون كحرفيين فى كلتا الطبقتين (بنسبة ٨٥ر٤٢٪) بالطبقة الوسطى ،(٨٣ر٤٧٪) بالطبقة الدنيا ،يلى ذلك من يعملون بالصناعة بنسبة (٥٧ر٢٧٪) بالطبقة الوسطى ،(٠٨ر٢٦ ٪) بالطبقة الدنيا ،ثم من يعملون بالتجارة بالطبقة الوسطى(بنسبة ٢٩ر١٤ ٪) و باعه جائلين بالطبقة الدنيا (بنسبة ٠٤ر١٣ ٪). و معنى هذا أن الأبناء الذين يعملون

يفضلون العمل كحرفيين فى الطبقتين ،أما اذا انتقلوا الى العمل بالبيع ،فان البيانات توضح أن أبناء الطبقة الوسطى يعملون بالتجارة فى محلات،بينما يعمل أبناء الطبقة الدنيا كباعة جائلين .

أما اذا انتقلنا الى عمل البنات ،فالملاحظ أن جميع بنات الطبقة الدنيا يعملن كعاملات بالشركات والمصانع بينما ثلاث أرباع بنات الطبقة الوسطى يعملن لنفس المهنة فى حين أن الربع الباقى يعملن بالخياطة و هذا يوضح اعتماد بعض البنات الطبقة الوسطى على حرفتهن بالخياطة لأجل مستقبل مستقل للاعتماد على أنفسهن ،اذا ماقيس بذلك بالنسبة لبنات الطبقة الدنيا .

٥ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كل من الطبقتين متزوجون من زوجات لايعملن حيث تبلغ فى الطبقة الوسطى (٦٤ر٦٤٪) ،بينما تبلغ فى الطبقة الدنيا (٩١ر٩١٪) . ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من لديهم زوجات يعملن موظفات (٣٦ر٥٪) ،يلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من لم يبينوا نوع عمل الزوجة (٣٨ر٦٪) ،ثم نسبة من لديهم زوجات يعملن فى وظائف مهنية أو وظائف أخرى مختلفة (٠٦ر١٪) . و معنى هذا أيضا التأكيد على أن تنوع مصادر الدخل يؤدى الى ارتفاع المستوى الطبقى للأسرة . حيث نلاحظ ارتفاع معدل الزوجات العاملات بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا .

==================

رابعـا : الطبقة الاجتماعية والحياة الاقتصادية :-

يمكن وصف الطبقات الاجتماعية على أنها تكون أقسام المجتمع المحلى ،أو أنها تجمع لأفراد يرتبط كل منهم بالآخر عن طريق علاقة المساواة ،وينظرون الى غيرهم على أنهم تابعين لهم أو رؤساء. و تصبح المساواة هى الاساس فى تكوين الطبقة حيث تختفى الفروق والتمايزات بين أعضاء الطبقة الواحدة ،بينما تزداد الهوة بينهم - ككل - و بين أعضاء طبقة أخرى . ورغم القوى النفسية التى يمكن ملاحظتها بين الطبقات فى المجتمع المحلى ،الا أن هناك عامل أساسى يربط بين أعضاء الطبقة و هو العامل الاقتصادى - اذ يقسم أنفسهم الى أغنياء وفقراء . فالمعيار الاقتصادى يظهر أولا ثم يأتى بعد ذلك الشعور بالروتية أو السمو من الناحية الثقافية أو الفكرية أو النفسية ،أو مايمكن تسميته بالوعى الطبقى . وليس للوعى الطبقى وجود مادامت الفروق الطبقية غير واضحة المعالم .

ان المحددات الأولية للتدرج الطبقى فى المجتمعات المحلية الحديثة هى بلا أدنى شك محددات اقتصادية . انها الظروف التى تحدد الى حد كبير مستويات التعليم و فئات المهن التى يرتبط بها الافراد. وبالتالى فان هذه المحددات الاقتصادية هى التى تعتبر مؤشرا أساسيا لأسلوب حياة الفرد و هى التى تحدد و ضعه و مستواه الاجتماعى . والغنى والفقر

ليسا فئتين طبقيتين ،وانما يرتبطان بالطبقة ويلازمانها فنحن نحكم على المرء بأنه فقير اذا ماكان غير قادر على الحياة فيمستوى طبقته ،و غنى اذا كان مستوى معيشته أعلى من المستوى العام للطبقة التى ينتمى اليها و بمعنى آخر فالغنى و الفقر يرتبطان بالمعدل العام الذى يتعارف عليه الناس فى مجتمع محلى معين، وبالتالى فان الفقير فى مجتمع ما ،يصبح غنيا بمعيار مجتمع آخر.

و تتشابك مؤشرات ودلائل الوضع الطبقى ، الا أن أهمها ارتباطا وتفاعلا هو الوضع الاقتصادى الذى يرتبط بعملية اختيار المهنة من ناحية ز و بمستوى التعليم الذى يصل اليه الفرد أو يحاول أن يصله و يتجه لأبنائه من ناحية أخرى و بالتالى ترتبط المنزلة الاجتماعية بمقدار الدخل الذى يتصوره أعضاء المجتمع المحلى . و هذا يعنى أن الطبقات ليست جماعات واقعية جامدة ،وانما هى جماعات احتمالية فرضية يحددها أعضاء المجتمع أنفسهم (1). فالطبقات ناتجة عن مدى الوعى بالفروق والتمايزات الطبقية على أساس معايير يحددها المجتمع وتصبح أساسا لتحديد الوضع الطبقى و تشكيل البناء الهرمى .

---

(1) Morris Ginsbery, sociology, London, 1961, PP 162 -163.

الا أن هناك من يذهب الى أن مصدر دخل الانسان و كميته انما ينتجان فى أغلب الاحوال من دوره الاجتماعى العام[(١)]. و بمعنى آخر فان العامل الاقتصادى يتحدد عن طريق العامل المهنى أو الوظيفى أو أى عامل آخر يوضح النشاط والمشاركة فى وظائف المجتمع المحلى . و مع وجاهة هذا الرأى، الا أننا نرى تداخل العوامل والأبعاد فى تحديد الوضع الطبقى، وعدم الاقتصار على عامل بعينه فالاقتصاد والتعليم والمهنة تحدد جميعها الوضع الطبقى بغض النظر عن أولوية أى عامل منها و بغض النظر - أيضا - عن مدى تقييم أعضاء المجتمع المحلى لأهمية كل عامل بالنسبة لنظرائه . و هذا ما أوضحناه عند وضع المقاييس الموضوعى الذى على أساسه تم تصوير البناء الطبقى للمهاجرين من القرية الى المدينة .

و الثروة هى أول ماتفكر فيه عند الحديث عن الطبقات والواقع أن حديثنا العادى اليومى يدور حول طبقات ثرية و أخرى فقيرة ،وطبقات متيسرة و أخرى متوسطة ،وطبقة الملاك وطبقة المعدمين ....الخ[(٢)]. و على هذا تحاول الدراسة الراهنة بيان الحياة الاقتصادية للاسرة المهاجرة الى المدينة من حيث دخل رب الأسرة و مصادر دخل الاسرة ككل و مقداره. و اسهام الابناء أو الزوجة فى دخل الاسرة .

---

(١) Barber, op. cit., p. 51.

(٢) أندريه جوسان ،طبقات المجتمع ،ترجمة السيد محمد بدوى، دار سعد مصر ١٩٥٦ ،ص ١٦ - ١٧ .

١ - أوضحت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في كل من الطبقتين يتراوح دخل المبحوث فيهم من ٣٠ الى أقل من ٤٠ جنيه حيث تبلغ في الطبقة الوسطى (٢٨٫٥٧٪) بينما تبلغ في الطبقة الدنيا (٢٦٫٦٪) . و تشترك في نفس النسبة في الطبقة الدنيا أيضا من يتراوح دخلهم بين ٤٠ و أقل من ٥٠ جنيه ،ويلي ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من يتراوح دخلهم مابين ٤٠ و أقل من ٥٠ جنيه (١٩٫٦٤٪) . يلي ذلك في الطبقة الدنيا نسبة من يتراوح دخلهم مابين ٢٠ و أقل من ٣٠ جنيه (٢٤٫٤٧٪) أما نسبة من يتراوح دخلهم في الطبقة الوسطى بين ٥٠ وأقل من ٦٠ جنية (١٧٫٨٨ ٪) ،و يليها نسبة من يتراوح دخلهم مابين ٨٠ جنيه فأكثر(١٤٫٢٧٪) . ثم نسبة من يتراوح دخلهم مابين ٦٠ وأقل من ٧٠ جنيه (٨٫٩٢٪) ويليها نسبة أقل تتراوح دخلهم مابين ٧٠ و أقل من ٨٠ جنيه (٧٫١٤٪) . و أخيرا نسبة ضئيلة يتراوح الدخل مابين ٢٠ وأقل من ٣٠ جنيه (٣٫٥٨٪) . أما في الطبقة الدنيا فيلي ذلك نسبة من يتراوح دخلهم فيما أقل من ٢٠ جنية (١٣٫٨٢٪) ،ويليها نسبة من يتراوح دخلهم بين ٥٠ و أقل من ٦٠ جنيه (٦٫٣٨٪) ، و أخيرا نسبة ضئيلة يتراوح دخلهم بين ٦٠ وأقل من ٧٠ جنية (٢٫١٣٪) .

و بحساب متوسط دخل رب الاسرة يتضح أنه يصل في الطبقة الوسطى الى ١٨٫٠٨ جنيه شهريا ز بينما يصل في الطبقة الدنيا الى ١٢٫٢٩ جنيه شهريا . و هذا يعني أن الطبقة الوسطى أكثر دخلا من الطبقة الدنيا . و بحساب الفرق بين متوسطي الدخل بالطبقتين عن طريق تطبيق اختبار (ت) ،يتضح أن ت = ٢٨٫٠٣ و هي فرق دال عند مستوى ١٠٫ــ . و معنى هذا أن الفرق بين المتوسطين فرق جوهري يرجع الى طبيعة الطبقتين و لايعود الى الصدفة .

٢ ـ توضح النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في الطبقة الوسطى يتراوح دخل الاسرة فيها بين ٤٠ ـ أقل من ٥٠ جنية (٢٣٫٢١ ٪) ،بينما النسبة الغالبة من جمهور البحث في الطبقة الدنيا لايصل الاسرة فيها الى ٢٠ جنيه (٢٩٫٧٩٪) . و يلي ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من يتراوح دخل أسرهم بين ٥٠ وأقل من ٦٠ جنيه (١٧٫٨٨ ٪) بينما يقابل ذلك في الطبقة الدنيا نسبة من يتراوح دخل أسرهم بين ٣٠ و أقل من ٤٠ جنية (٢٧٫٦٦٪) . أما نسبة يتراوح دخل أسرهم بين ٧٠ و أقل من ٨٠ جنيه في الطبقة الوسطى فتبلغ (١٤٫٢٨٪). كما أن نسبة من يتراوح دخلهم في الطبقة الدنيا بين ٤٠ وأقل من ٥٠ جنيه فتبلغ (٢٤٫٤٧٪) ،ويليها في نفس الطبقة نسبة من يتراوح دخل أسرهم بين ٥٠ و أقل من ٦٠ جنيه (١١٫٧ ٪) ،و نسبة

ضئيلة يتراوح دخل أسرهم بين ٦٠ و أقل من ٧٠ جنيه (٣٢ر٥ ٪) و أخيرا نسبة من يتراوح دخل أسرهم بين ٧٠ و أقل من ٨٠ جنيه (٦٠ر١٪) . بينما نسبة من يتراوح دخل أسرهم بين ٨٠ وأقل من ٩٠ جنيه أو من يزيد دخل أسرهم على ٩٠ جنيه (٧١ر١٠ ٪) ويليها نسبة ضئيلة يتراوح دخل أسرهم بين ٦٠ وأقل من ٧٠ جنيه (١٤ر٧ ٪). و أخيرا نسبة من لايصل دخل أسرهم الى ٢٠ جنيه (٧٩ر١٪).

والملاحظ عموما أن متوسط اجمالى دخل الاسرة يزيد على دخل رب الأسرة وحده ، اذ يصل فى الحالة الأولى الى ٧٩ ر١٨ جنيه شهريا ،بينما يصل فى حالة رب الاسرة وحدة الى ٠٨ر١٨ حنيه شهريا . و هذا يعل موارد الدخل الأخرى غير تلك التى تعتمد على مهنة رب الأسرة .

و الملاحظة أيضا ،أن متوسط دخل الاسرة ككل فى الطبقة الدنيا لم يتغير عن مثيله بالنسبة لرب الأسرة ،و هذا يعنى أن الطبقة الدنيا تعتمد فى دخلها على مهنة ربالأسرة و حده . بينمايرتفع متوسط دخل الاسرة بالطبقة الوسطى ليصل الى ٢٠ جنيه شهريا . وقد أوضحت حسابات الفروق بين متوسطى الدخل بالطبقتين أن هناك فرق جوهرى دال عند مستوى ٠١ر- حيث تصل قيمة ت الى ٦٢ر٣٢ . و هذا يوكد على ضرورة اعتبار الدخل من حيث مقداره موشرا طبقيا له أهميته عند تحديد الوضع الطبقى . حيث الاختلاف واضح بين

أعضاء الطبقتين فيما يتعلق بمقدار الدخل سواء على مستوى رب الاسرة أو على مستوى الأسرة ككل .

٣ - أكدت البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في كل من الطبقتين لايساعدهم أبناؤهم في المصروفات حيث بلغت في الطبقة الوسطى (- ر٧٥٪) ،بينما تبلغ في الطبقة الدنيا (٧٥ر٩٥٪)٠ يلى ذلك أيضا في كلتا الطبقتين من يساعدهم أبناؤهم في المصروف حيث بلغ في الطبقة الوسطى (٦٤ر١٩٪) ،بينما بلغ في الطبقة الدنيا (١٩ر٣ ٪)٠ و نسبة ضئيلة في كلتا الطبقتين أيضا لم توضح مدى مساعدة الأبناء في المصروف حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٣٦ر٥٪)٠ بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٠٦ر١ ٪)٠

كما توضح النتائج أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث في كل من الطبقتين لاتساعدهم زوجاتهم في مصروف المنزل، حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٩٣ر٨٣٪) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (١١ر٨٥٪) ٠ ويلى ذلك أيضا في كل من الطبقتين نسبة من تساعدهم زوجاتهم في مصروف المنزل حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٠٧ر١٦٪) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (١ر٨٪)٠ و أخيرا نسبة ضئيلة في الطبقة الدنيا لم تبين مدى مساعدة الزوجة في مصروف المنزل (٣٨ر٦ ٪) .

وهذه النتائج تؤكد ما سبق أن أشرنا اليه فى الفقرة السابقة من تنوع مصادر دخل الأسرة ،وأن هذا دليل على رفع المستوى الاقتصادى لدخل الأسرة ككل.فأبناء وزوجات أعضاء الطبقة الوسطى يتزايد معدل من يساهم منهم فى مصروفات المنزل والانفاق ، بينما يقل المعدل بالنسبة للطبقة الدنيا. ومن ناحية أخرى لايخحل أعضاء الطبقة الوسطى من توضيح مساهمة الزوجة - بالذات - فى مصروفات المنزل اذا ماقيس ذلك بأعضاء الطبقة الدنيا . كذلك الحال فيما يرتبط بالأبناء ،اذ ترتفع معدلات من لم يوضحون مساهمة الأبناء فى الطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا . والملاحظ - عموما - ارتفاع معدل دخل الأسرة كلما تنوعت مصادر الدخل . ولذلك ترتبط مصادر الدخل بمقداره الا أن مقدار الدخل أكثر تحديدا عند تصوير الوضع الطبقى .

٤ - أوضحت الدراسة الميدانية أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كل من الطبقتين لايوجد لديهم مصادر أخرى للدخل غير مهنتهم حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٥٨ر٦٢ ٪) ،بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٨٨ر٣٪) .ويلى ذلك أيضا فى كلتا الطبقتين نسبة من لديهم منزل ملك كمصدر آخر للدخل حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٤ر١٤٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٦ر٣٨٪) . أما نسبة من لديهم أبناء يساعدونهم كمصدر آخر للدخل فى الطبقة الوسطى فتبلغ (١٢ر٠٧ ٪).ويليها نسبة من المصادر الأخرى التى تساعد

فى الدخل فى الطبقة الدنيا فتبلغ (١٩ر٢٣٪) ،ويليها نسبة ضئيلة يساعدهم أبناؤهم فى المصروف حيث تبلغ (١٣ر٢ ٪)٠

وبهذا تصبح النتائج التى توصلنا اليها من تحليل البند السابق أكثر تأكيدا ٠ حيث يتزايد معدل من لهم موارد دخل أخرى غير دخل رب الأسرة من مهنته فقط بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا٠ وتتزايد معدلات من لهم منزل ملك كمصدر اضافى للدخل بالطبقة الوسطىعنه بالطبقة الدنيا٠ كما تتزايد معدلات من يعتمدون على الأبناء كمصدر اضافى للدخل بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا٠

خامسا: الطبقة الاجتماعية وحالة السكنى :

أكدت بعض دراسات الطبقة والتدرج الطبقى أن حالةالمسكن وطبيعته تعتبر مؤشرا طبقيا له أهميته ٠ كما أكدت ـ كذلك ـ على أن طبيعة السكنى والاقامة المستقلة أو المشتركة فى مسكن واحد ،تعتبر مؤشرا طبقيا أيضا ٠ كما ترتبط حالة المسكن بالمستوى الاقتصادى للأسرة ٠ فعدد حجرات المنزل يدل على المكانة الاقتصادية ،اذ ترتقى المكانة كلما ازداد عدد حجرات المنزل ٠ وتذهب العديد من الدراسات الى أن تقع مكان أو منطقة الاقامة معيارا طبقيا ٠ ولما كانتالدراسة الراهنة تجرى فى منطقة واحدة بعينها ،لذلك فلا محل للتفضيل بين منطقة وأخرى ٠ وعلى هذا اهتمت الدراسة الراهنة بتوضيح بعض

المؤشرات الطبقية المرتبطة بطبيعة السكن ،ولم تهتم بمنطقة الاقامة - الواحدة - كمعيار طبقى .

ولهذا نعرض فيما يلى لملكية المسكن ،ونوعية بنائه ، وعدد الحجرات ، واستقلال الأسرة بالمسكن أو اشتراكها مع أسر أخرى فى الاقامة ، والمشكلات السكنية التى يراها جمهور البحث وفق مختلف الطبقات المهاجرة .

١ - توضح البيانات أن أكثر من نصف جمهور الطبقة الوسطى (بنسبة ٣٦ر٥٥ ٪) يستأجرون المسكن الذى يقيمون فيه ، يقابلهم قرابة ثلاثة أرباع جمهور الطبقة الدنيا (بنسبة ٤ر٧٣ ٪) . أما بقية أعضاء الطبقتين (بمعدل ٦٤ر٤٤٪ من أعضاء الطبقة الوسطى و ٦ر٢٦٪ من أعضاء الطبقة الدنيا) يمتلكون المسكن . وهذا يشير الى ازدياد معدل من يمتلكون مسكنهم من أعضاء الطبقة الوسطى عنه بالنسبة للطبقة الدنيا. ومعنى هذا أن الملكية تعتبر مؤشرا طبقيا ،رغم أن الحياة فى المدينة قد لا تتطلب ملكية المسكن فى أغلب الأحوال . الا أن الطبيعة القروية تفضل الملكية ،ويظهر هذا فى رغبة القروى فى امتلاك الارض الزراعية . ولما كانت عينة البحث من المهاجرين من القرية الى المدينة ، فلا عجب أن تشيع بينهم قيم الملكية حتى وان لم تتوافر الأرض الزراعية ، فيصبح ثمة بديل للامتلاك وهو المنزل الذى يقيم فيه المهاجر.

٢ - تبين النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في كلتا الطبقتين يقيمون في مسكن مبني بالمسلح، حيث بلغت في الطبقة الوسطى (١٤ر٨٢٪) وبلغت في الطبقة الدنيا (٦٤ر٦٠٪) .وتشترك الطبقتان أيضا بعد ذلك في نسبة من يقيمون في مسكن مبني بالطوب الأحمر حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٠٧ر١٦٪) وبلغت في الطبقة الدنيا (١٧ر٣٦ ٪). ثم يلي ذلك في الطبقة الوسطى نسبة من يقيمون في مساكن من الخشب (٧٩ر١ ٪). في حين يلي ذلك في الطبقة الدنيا نسبة من يقيمون في مساكن من الطوب اللبن (١٩ر٣ ٪) .

وعلى هذا يتبين ارتفاع معدل من يقيمون بمساكن مشيدة بالمسلح بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا، وارتفاع معدل من يقيمون بمساكن من الطوب بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى . كما تتميز بعض بيوت أبناء الطبقة الدنيا بأنها مشيدة على شاكلة بيوت القرويين من الطوب اللبن . الا أن الملاحظ على بيوت هذه المنطقة أنها تتكون عموما من طابق واحد أو طابقين ،وأن غالبية البيوت تشيد من المسلح نظرا لطبيعة الارض في هذه المنطقة .

٣ - توضح البيانات أن هناك علاقة بين الطبقة وعدد حجرات المسكن حيث بلغت النسبة الغالبة من جمهور البحث

فى الطبقة الوسطى (٥٣٫٧ ٪) من يقيمون فى مسكن من
ثلاث حجرات يليها نسبة من يقمون فى أربع حجرات(٢٥٫ـ ٪)
ويليها نسبة من يقيمون فى حجرتين (١٩٫٦٤ ٪) ،وأخيرا
نسبة ضئيلة تقيم فى مسكن من حجرة واحدة (١٫٧٩ ٪)٠ فى
حين أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة
الدنيا يقيمون فى مسكن من حجرتين (٣١٫٩١ ٪) ويليها
نسبة من يقيمون فى ثلاث حجرات (٢٩٫٧٩ ٪) ثم يليها
نسبة من يقيمون فى حجرة واحدة (٢٨٫٧٣ ٪) وأخيرا
نسبة ضئيلة تقيم فى مسكن مكون من أربع حجرات (٩٫٥٧٪)

والتعمق لهذه البيانات يلاحظ أنها تمثل بالنسبة
للطبقتين منحنى اعتداليا قمته فى الطبقة الوسطى
من يقيمون فى ثلاث حجرات ثم ينخفض المعدل كلما زاد أو
نقص عدد الحجرات على السواء ٠ وتصل قمة المنحنى
الاعتدالى عند فئة من يقيمون فى حجرتين ثم ينخفض
المعدل كلما اتجهنا نحو من يقيمون فى عدد أقل أو اكثر
من الحجرات ٠ ويؤكد حساب المتوسط ذلك ، اذ يبلغ
متوسط عدد حجرات المسكن فى الطبقة الوسطى ٣٫٠٢حجرة
للأسرة الواحدة ، بينما يبلغ المتوسط ٢٫٢ حجرة للأسرة
بالطبقة الدنيا٠ وعلى هذا يتضح تزايد عدد حجرات السكن
كلما ارتقى المستوى الطبقى ٠

٤ ـ كما توضح البيانات وجود العلاقة بين الطبقة وطبيعة

المسكن حيث أن كل مجتمع البحث من الطبقة الوسطى يقيمون فى مسكن مستقل (١٠٠٪) . فى حين أن النسبة الغالبة منجمهور البحث فىالطبقة الدنيا يقيمون فى مسكن مستقل (٦٧ر٢٣ ٪) ،ويليها نسبة من يقيمون فى مسكن مشترك (٣٢ر٧٧ ٪) .

وهكذا يفضل أبناء الطبقة الوسطى الاقامة المستقلة بالمسكن مع أسرتهم ، فى حين تكاد تصل معدلات من يشتركون فى الاقامة بالطبقة الدنيا الى ثلث عدد الحالات . وعلى هذا تشير طبيعة الاقامة الى الوضع الطبقى ، حيث تتاثر بعوامل اقتصادية فى المحل الأول . ويتبين لنا هذا اذا بحثنا عن طبيعة الاقامة المشتركة . اذ توضح البيانات ازدياد معدل من يقيمون مع أقاربهم وبلدياتهم (بنسبة ٦١ر٢٩٪) عمن يقيمون مع الجيران أيما اتفق (بنسبة ٣٨ر٧١٪) . ونظرة تفصيلية الى هذه البيانات نلاحظ أن جميع أبناء الطبقة الوسطى يعيشون فى مسكن مستقل ،بينما يبلغ معدل من يشتركون فى الاقامة مع أقارب أو مع جيران أكبر معدلات الاقامة المشتركة (بنسبة ٣٨ر٧١ ٪) لكلمن الفئتين بالنسبة لمجموع الاقامة المشتركة) . ويلى ذلك من يقيمون مع بلديات (بنسبة ٢٢ر٥٨ ٪) . ومعنى هذا ارتفاع معدل من يقيمون مع أقاربهم وبلدياتهم ككل اذا ماقيس ذلك بالنسبة لمن

اندمجوا مع السكان الأصليين أو ما يسمونهم بالجيران.

٥ -- توضح البيانات أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كلتا الطبقتين لاتوجد لديهم مشاكل خاصة بالسكن،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٧٢ر٤٢٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٤١ر١٪) . وترتفع معدلات من يرون فى كلتا الطبقتين وجود مشاكل خاصة بالسكن متمثلة فى ضيق السكن ، حيث بلغ فى الطبقة الوسطى (١٢ر٠٧٪) وفى الطبقة الدنيا (١٩ر١٥ ٪) . أو بسبب أن السكن غير صحى ،اذ بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى (١٢ر٠٧٪)بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (١٥ر٩٦ ٪) . ونسبة ضئيلة فى الطبقة الوسطى لديها مشكلات بسبب بعد السكن عن مكان العمل (١ر٧٢٪) أو لأسباب أخرى (١ر٧٢٪) ،فى حين يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من لديهم مشكلات بسبب الاشتراك مع الآخرين فى السكن (٦ر٣٨ ٪) أو لأسباب أخرى (٦ر٣٨ ٪) . ويلى ذلك نسبة من لديهم مشكلات خاصة بالسكن بسبب عدم وجود مياه (٤ر٢٥ ٪) أو بسبب عدم وجود انارة (٤ر٢٥ ٪) ونسبة ضئيلة لديها مشكلات خاصة بالسكن بسبب بعده عن مكان العمل (١ر٠٦ ٪) أو بسبب وجود مشكلات مع الجيران (١ر٠٦ ٪) .

والملاحظ ارتفاع معدل من لايلمسون مشكلات خاصة

بالسكن فى الطبقة الوسطى عنه فى الطبقة الدنيا. و قد يرجع هذا الى طبيعة الاقامة لذاتها من ناحية ،و الى العوامل الاقتصادية التى لم توفر السكن الملائم لأعضاء الطبقة الدنيا اذ يرتفع معدل من يرى مشكلات السكن متمثلة فى أنه ضيق أوغير صحى ،وذلك بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى . بينما ترفع مشكلة بعد السكن عن محل العمل بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا . و هذا يرجع بالضرورة الى طبيعة الاقامة المشتركة و الى الحالة الاقتصادية لأعضاء الطبقة الدنيا . و بهذا يمكن من خلال تحليل نوعيات المشكلات التى يعانى منها الجمهور معرفة الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها.

==================================

سادسا : تكيف المهاجرين فى المدينة :-

تتميز المدينة بوجود أنماط معينة من السلوك والأفكار التى يدخل المهاجر طرفا فيها . فهو يدخل فى شبكة من الروابط الاجتماعية أكثر اتساعا من الأسرة التى كان يرتبط بها فى المجتمع القروى . ويلعب هذا دورا أساسيا فى تغيير اتجاهاته وانغماسه فى الحياة الحضرية .

و يميل التوافق مع حياة المدينة للتأثر بالظروف الديموجرافية والاقتصادية التى يقيم الناس فيها ،و كذلك بحراكهم الجغرافى فى المدينة . ورغم أن عملية الهجرة غير منظمة اجتماعيا ،فانها تتأثر بالمكان الذى يحيا فيه المهاجر ،سواء مع أقاربه أوبدونهم ،و كذلك تتأثربامكانية حصوله على عمل و الخلفية التى يتمتع بها الفرد(١). وكثيرا مايرتبط المهاجر بأقرانه من القرويين حتى يخفف عن نفسه آثار نقلته من القرية الى المدينة . وبهذا تتكون" الجيوب الريفية " فى المدينة ،و يصبح لها تأثيرها القوى فى حياة

---

(١) أنظر فى هذا : الفصل الذى قمنا بترجمته بعنوان " التوافق الاجتماعى فى المدينة " من كتاب فينسنت فرانسيس كوستيللو ، التحضر فى الشرق الأوسط ،دار المعرفة الجامعية ،١٩٨١ ، ص ١٩٥ و مابعدها . و قد اشترك معى فىترجمة هذا الكتاب الدكتور عبد الهادى والى مدرس علم الاجتماع بجامعة طنطا .

المهاجرين اذ تحمى المهاجر من الصدمة الحضارية ،والتى تأتى من أنه بقيمة المحافظة و مهاراته التقليدية غالبا مايواجه حضارة متطورة قيمها بشكل واضح جدا،ومتقدمة فى تكنولوجيتها الى حد بعيد . و تساعد هذه الجيوب فى التكيف مع الحضارة الجديدة بمعاونة المهاجرين فى الاستقرار فى سكن ،و الحصول على عمل ،و التعرف على المدينة و أساليب الحياة فيها . كما تعطل هذه الجيوب وبانهم فى الحضارة الجديدة ،نظرا لأنها تقدم لهم بديلا عن حضارة المدينة ،و تمارس نوعا من الضبط لتفاعلهم معها [1].

و تبين نتائج العديد من البحوث أو أولئك الذين جاءوا الى المدينة يخضعون للتغير ويوافقون على أنهم سوف يصبحون من سكان المدينة . و قد اتضح بصفة عامة أنه كلما زادالفرد من اتصالاته فى المدينة فانه يغير من معتقداته واتجاهاته وتوقعاته الاجتماعية نحو المعتقدات والاتجاهات والتوقعات ذات التوجيه الحديث ،و بخاصة اذا نظرنا الى نزعته المحافظة نحو المرأة ،والطموح الاقتصادى له ولأبنائه.

و على هذا نعرض فيما يلى لمناطق الطرد (الموطن الاصلى للمهاجر) و أسباب ترك الموطن الأصلى ،و كيفية حصول المهاجر على مسكنه بالمدينة ،واتجاهاته نحو الموطن الجديد و رغبته فى الانتقال الى منطقة أخرى داخل المدينة

---

(١) عزت حجازى ، القاهرة ١٩٧١ ،ص ٥٥ .

و تفضيله للسكنى مع أهل الموطن الأصلى أو مع سكان الموطن الحالى داخل منطقة السكنى ،و علاقاته بالجيران وزمــــلاء العمل ،و اتجاهاته نحو الجوار ،و تفكيره فى العودة الـــى موطنه الأصلـــــى .

١ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحـث فى كلتا الطبقتين قد هاجروامن موطنهم الأصلى فـــى سوهاج حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٥٨ر٢٨٪) بينمـا فى الطبقة الدنيا (٣٥ر٢٥٪). يلى ذلك فى الطبقـة الوسطى من هاجروا من الغربية أو المنوفية أوالدقهلية (بنسبة ٢٨ر١٤٪لكل فئة منها). ثم من هاجروا مـن كفر الشيخ (٩٤ر٨٪) ثم من أسيوط (١٤ر٧ ٪) ثم مـن البحيرة (٣٦ر٥٪) و أخيرا نسبة ضئيلة من قنـــا و أســوان (٥٧ر٣ ٪).

فى حين يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من هاجروا من البحيرة (٩٦ر١٥٪) ثم من المنوفية (٧٧ر١٢٪) ثـم من كفر الشيخ أو الغربية أو أسيوط(بنسبـة ٦٤ر١٠ ٪ لكل فئة) . ويليها نسبة من هاجروا من الدقهليـــة (٥١ر٨٪) و نسبة ضئيلة ممن هاجروا من الشرقيـــة (١٣ر٢ ٪) و أخيرا نسبة من هاجروا من المنيا أوقنـا أو ممن أصلا من الاسكندرية (بنسبة ٠٦ر١ ٪ لكل فئـة).

و الملاحظ أن محافظة سوهاج تعتبر أعلى المحافظـات

تكرارا بالنسبة للمهاجرين الى منطقة الدراسة ،حيث يزيد معدل من هاجر من هذه المحافظة على ربع المهاجرين ،يلى ذلك محافظة المنوفية ،ثم البحيرة و الغربية . و معنى هذا أن وجهة النظر التى تقول أن المحافظات القريبة من المدينة تكون أكثر المحافظات طردا لسكانها الى هذه المدينة ،وجهة خاطئة . اذأن محافظة سوهاج البعيدة من الاسكندرية مثلت أكبر المحافظات طردا وأن محافظة البحيرة أو الغربية القريبتين من الأسكندرية جاءتا فى الدرجة الثالثة من مناطق الطرد .

و يلاحظ أيضا أنه بالنسبة للمحافظات البعيدة تزيد معدلات الطبقة الوسطى فى الهجرة عن معدلات الطبقة الدنيا ،وأن أقرب المحافظات تزداد معدلات المهاجرين من أبناء الطبقة الدنيا عنه بالنسبة للطبقة الوسطى.

و توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين قد تركوا موطنهم الأصلى بسبب عدم وجود عمل حيث بلغ فى الطبقة الوسطى (٥٨ر٩٣٪) وبلغ فى الطبقة الدنيا (٧٥ر٣٪) . ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى من تركوا موطنهم الأصلى بسبب النقل كاو ليكون مع الأقارب (بنسبة ١٠ر٧١٪) ،بينما يلى ذلك فى الطبقة الدنيا من تركوا موطنهم الأصلى بسبب عدم كفاية الأجر (بنسبة ٤٥ر٧٪)

كما أن هناك نسبة أقل من الطبقة الوسطى قد تركوا موطنهم الأصلى بسبب عدم كفاية الأجر أولأسباب أخرى (٩٣ر٨٪) . إلا أن النسبة الأقل فى الطبقة الدنيا قد تركوا موطنهم الأصلى بسبب تعليم الأولاد أو لأسباب أخرى (٣٢ر٥٪) . و أخيرا نسبة ضئيلة من الطبقة الوسطى تركوا موطنهم الأصلى بسبب تعليم الأولاد (٧٩ر١٪) . أما النسبة الضئيلة من الطبقة الدنيا فقد تركوا موطنهم الأصلى بسبب النقل أوليكونوا مع الأقارب (١٩ر٣ ٪) .

و هكذا يتضح أن ثلاثة أرباع المهاجرين من أبناء الطبقة الدنيا تركوا موطنهم الأصلى بحثا عن عمل ،وأن أقل المعدلات فى هذه الطبقة من جاءوا الاسكندرية عن طريق النقل من مصالحهم أو اداراتهم الى الموطن الجديد . و كذلك الحال بالنسبة للطبقة الوسطى فيما يتعلق بالبحث عن عمل ،أما الهجرة بسبب النقل فقد كانت أقل معدلا فى هذه الطبقة عنها بالطبقة الدنيا . و الملاحظ عموما أن الغالبية العظمى من المهاجرين قد تركوا موطنهم الأصلى رغبة منهم فكان الهجرة الريفية الحضرية طوعية فى المقام الأول .

٢ - أكدت النتائج اشتراك الطبقتين فى مجموع التكرارات بالنسبة لمن قدمت لهم المساعدة عندما حضروا الى الاسكندرية لأول مرة ،حيث أن النسبة الغالبة فى كلتا الطبقتين قدمت لهم المساعدة عن طريق الأقارب

(بنسبة ١ر٦٢٪ فى الطبقة الوسطى ،نسبة ٧ر٦١٪ فى الطبقة الدنيا)٠ و يلى ذلك نسبة من ساعدهم بعض الناس الآخرين حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٨ر١٤ ٪) و فى الطبقة الدنيا (٩٦ر١٥٪)٠ ويلى ذلك أيضا فى كلتا الطبقتين من قام بلدياتهم بمساعدتهم عند حضورهم حيث بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى (٥ر١٢٪) و فى الطبقة الدنيا (٨٩ر١٤٪)٠ و أخيرا نسبة ضئيلة ساعدهم بعض أهالى الاسكندرية عند حضورهم حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٧١ر١٠٪) و فى الطبقة الدنيا (٤٥ر٧ ٪)٠

و بهذا يتضح أن المهاجرين على اختلاف طبقاتهم لايعتمدون كثيرا على سكان المدينة عندما يحضرون اليها لاول مرة ،وانما يعتمدون على أقاربهم أو ذويهم فى هذا الشأن ٠ و توضح البيانات تعادل الطبقتين فى هذا اذ تتقارب معدلات من يعتمدون على أقاربهم أو بلدياتهم لمساعدتهم على الحياة فى المدينة ،ذلك بالنسبة لاعضاء الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا على السواء ٠

٣ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين تفضل الاسكندرية على موطنها الاصلى حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٨٦ر٦٧٪)وبلغت فى الطبقة الدنيا (٣ر٧١٪)٠ يليها من يفضلون

موطنهم الأصلى على الاسكندرية حيث بلغت نسبتهم فى الطبقة الوسطى (٦٤ر١٩ ٪) و فى الطبقة الدنيا (١مر٣٥٪)٠ و نسبة ضئيلة فى كلتا الطبقتين تفضل موطنها الاصلى والاسكندرية على السواء حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (مر١٢٪) و بلغت فى الطبقة الدنيا (١٩ر٣ ٪)٠

و تتفق هذه النتائج مع ماسبق أن أشرنا اليه من الهجرة التلقائية لعينة البحث باستثناء قلة قليلة منها هى التى هاجرت عن طريق النقل ٠ اذ أن أكثر من ثلثى العينة تفضل محل الاقامة على الماطن الاصلى ٠ و أن أقل من الربع هى التى تفضل الموطن الاصلى على محل الاقامة و على هذا نرى أن نسأل كل فئة من هاتين الفئتين عن اسباب تفضيل محل الاقامة أو تفضيل الموطن الاصلى ٠

و توضح البيانات أن النسبة الغالبة فى كلتا الطبقتين ممن يفضلون الاسكندرية على موطنهم الاصلى ترجع ذلك الى توفر فرص العمل ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٤ر٤٥٪) و فى الطبقة الدنيا (٦٥ر٧٤٪)٠ يلى ذلك من يرجع هذا التفضيل الى توافر وسائل المعيشة ،حيث بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى (٩٥ر٣٠٪) و فى الطبقة الدنيا (٠٨ر١٤٪)٠وتأتى نسبة من يفضلون الاسكندرية بسبب نظافة المدينة (٩١ر١١٪) بعد ذلك فى الطبقة الوسطى ،ثم بسبب وجود مدارس(١٤ر٧ ٪) و أخيرا بسبب ارتفاع الأجور أولأسباب أخرى (٣٨ر٢٪)٠ أما

فى الطبقة الدنيا فان نسبة من يفضلون الاسكندرية ترجع الى وجود مدارس بها (٠٤ر٧٪) وأخيرا من يفضلونها بسبب نظافتها (٢٣ر٤ ٪).

كما تبين الدراسة أن غالبية أعضاء الطبقتين ممن يفضلون موطنهم الأصلى على الاسكندرية يرجعون ذلك الى أنه موطن ميلادهم ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٣٨ر٥٣٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٨٥ر٥١٪). ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى من يفضل موطنه الاصلى لأسباب أخرى (٨١ر٢٣ ٪)،أوسبب وجود الأهل والأصحاب (٢٩ر١٤٪) ،وأخيرا لأنها بلد أجداده (٢مر٩٪). أما فى الطبقة الدنيا فيلى ذلك من يفضل موطنه الأصلى لأنها بلد الأهل والأصحاب (٩٣ر٢٥٪) أولأنها بلد أجداده (٨١ر١٤٪) وأخيرا لاسباب أخرى (٤١ر٧ ٪).

و تتفق هذه النتائج أيضا مع ماسبق أن أشرنا اليه من الأسباب التى جعلتالمهاجريترك موصنه الأصلى و يفضل محلالاقامة الحالىاذ أن قرابه ثلثى من يفضلون الاسكندرية يبررون اتجاههم هذا بغرض العمل المتاحة بهذه المدينة و أن أكثر من خمس هذه الفئة ترى توافر وسائل المعيشة فى المدينة . ومعنى هذا أن الغالبية العظمى ممن يفضلون الاسكندرية يرجعون وجه تفضيلهم الى هذين السببين.

أما من يفضلون موطنهم الأصلى على محل الاقامة فان اكثر من نصفهم يبرر ذلك بأنه محل ميلادهم ،واذا أضيف الى

هذه الفئة من يرون أن موطنهم الأصلي هو بلد آجدادهم فان حوالى ثلثى هذه الفئة التى تفضل موطنها الأصلى ترجع ذلك الى الموطن فى حد ذاته وارتباطهم بارض التى ولدوا عليها • فعلى الرغم من معيشتهم فى المجتمع الحضرى الا أن القيم القروية التى ترتبط بالارض مازالت مسيطرة عليهم على الرغم من قلتهم اذا ماقيسوا بالنسبة للمهاجرين ككل •

٤ - أما اذا بحثنا مرافقة الاسرة للمبحوث عند هجرته الى المدينة لأول مرة ،فان البيانات توضح أن قرابة ثلثى المهاجرين (بنسبة ٦٧ر٦٤٪ من العينة ككل) رافقتها الأسرة عند الهجرة ،بينما بلغت نسبة من لم ترافقهم الاسرة (٦٦ر٣٤٪)• ويتفحص هذه المعدلات يتضح ارتفاع معدل من رافقتهم الأسرة (٠٧ر٦٦٪)من أعضاء الطبقة الوسطى) ،عن نظرائهم بالطبقة الدنيا (٨٣ر٦٣ ٪) ، بينما العكس يحدث عند تفحص من لم ترافقهم آسرهم من المهاجرين ،اذ يرتفع معدلهم بالطبقة الدنيا (١١ر٣٥٪) عنه بالطبقة الوسطى (٩٣ر٣٣ ٪)•

٥ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كلتا الطبقتين قد حصلوا على مساكنهم بمعرفتهم الشخصية ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (- ر٧٥ ٪)وفى الطبقة الدنيا (٧ر٦١٪)،ويليها نسبة من حصلوا على

السكن عن طريق أقاربهم فى كلتا الطبقتين أيضا ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٨٦ر١٧ ٪) فى حين بلغت فى الطبقة الدنيا (٧٣ر٢٨٪)٠ و نسبة ضئيلة فى الطبقة الوسطى (٨٦ر١٧٪) فى حين بلغت فى الطبقة الدنيا (٧٣ر٢٨٪)٠ و نسبة ضئيلة فى الطبقة الوسطى قد حصلوا على مساكنهم عن طريق بلدياتهم أو أفراد آخرين (٥٧ر٣ ٪)٠ بينما نسبة ضئيلة فى الطبقة الدنيا قد حصلوا علىمساكنهم عن طريق بلدياتهم (١٥ر٨٪)٠ أو عن طريق أفراد آخرين (٦٠ر١ ٪)٠

و مع أن غالبية المهاجرين وجدوا المساعدة من أقاربهم أوبلدياتهم عندما حضروا الاسكندرية لأول مرة الا أنهم عند الحصول على سكن خاص بهم و بأسرهم فانما يبحثون عنه بمعرفتهم الشخصية ٠ اذ توضح البيانات أن ثلثى الجمهور تعرفوا على مساكنهم معرفتهم ،بينما أقل من النصف هو الذى اعتمد على أقاربه و أبناء بلدته عند البحث عن سكن ٠

٦ - تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين لايرغبون فى الانتقال الى منطقة أخرى غير منطقة اقامتهم ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٨٦ر٦٧٪) و بلغت فى الطبقة الدنيا (٤٩ر٧٤٪) ٠ ويلى ذلك أيضا فى كلتا الطبقتين من يرغبون فى الانتقال

الى منطقة أخرى غير منطقة اقامتهم حيث بلغت فـــى الطبقة الوسطى (١٤ر٣٢٪) وبلغت فى الطبقة الدنيـــا (١مر٥٣٪) ٠

و توضح البيانات أن النسبة الغالبة ممن يرغبون فـــى الانتقال الى منطقة أخرى غير منطقة اقامتهم من الطبقـــة الوسطى يفضلون منطقة محرم بك أو سيدى بشر (بنسبة ٢٢ر٢٢٪ لكل منهما) ٠ ويليها من يرغبون فى الانتقال الى الازاريطة أو أى منطقة أخرى (بنسبة ١١ر١١٪ لكل فئة)٠ ثم يليهـــا من يرغبون فى الانتقال الى منطقة أبو قير او جليم او وسط المدينة أو سموحة أو المنشية (بنسبة ٦مره ٪ لكل فئـــة) أما النسبة الغالبة ممن يرغبون فى الانتقال الى منطقـــة أخرى غير منطقة اقامتهم من الطبقة الدنيا فيفضلون منطقـــة سيدى بشر (مر٣٧٪)،و يليها من يرغبون فى الانتقال الـــى أى منطقة (٦٦ر١٦ ٪)،ثم يليها منطقة المندرة (مر١٢ ٪) ٠ ثم منطقة المنشية أو فكتوريا (بنسبة ٣٣ر٨٪ لكل منهمـــا) و أخيرا نسبة ضئيلة تفضل الانتقال الى منطقة محـــرم بـــك أو أبوقير أو الحضرة أو سيدى جابر (بنسبة ١٧ر٤ ٪ لكـــل منهـــا) ٠

و الملاحظ أن أعضاء الطبقة الدنيا أكثر استقرارا فـــى منطقة اقامتهم اذا ماقيسوا بأعضاء الطبقة الوسطى ،وقـــد يرجع زيادة معدل أعضاء الطبقة الوسطى عن نظرائهم بالطبقـــة

الدنيا عند تفضيل مناطق أخرى ، الى مايسميه علماء الاجتماع بالحراك الجغرافى أو الحراك الفيزيقى و هذا يرتبط الى حد كبير بالتطلعات الطبقية أو بالطموح الطبقى للاقامة فى منطقة أعلى مكانا وكارقى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية . فالمعروف أن منطقة البحث من مناطق الأطراف الحضرية المتخلفة و هى مع النتيجة السابقة تبين قناعة أبناء الطبقة الدنيا بمحل الاقامة هذا ورغبة أبناء الطبقة الوسطى فى الحراك الى منطقة أكثر تحضرا . والذى يدعونا الى هذا أن العديد من دراسات الطبقة و التدرج الطبقى ترى أن محل الاقامة بمثابة أحد المعايير الهامة فى تحديد الوضع الطبقى . ولقد اتضح هذا جليا عند السؤال عن المنطقة التى يرغب من يفضل الحراك الجغرافى فى أن يتحرك اليها حيث تتزايد معدلات أبناء الطبقة الوسطى الذين يرغبون فى الحراك الى مناطق متوسطة أو مرتفعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ،فى حين تتزايد معدلات أبناء الطبقة الدنيا الذين يرغبون فى التحرك الى أطراف حضرية أخرى .

٧ - و تشترك كل من الطبقتين فى تفضيل السكن مع أهل الموطن الحالى أو أهل الموطن الاصلى على السواء حيث أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين لاتفضل واحدة منهما على الاخرى بل كلاهما سواء حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٤٣ر٧١٪) و فى الطبقة الدنيا (٩ر٦٤٪) . ويلى ذلك أيضا فى كلتا الطبقتين

السكن مع أبناء موطنهم الأصلى حيث بلغت النسبة فى الطبقة الوسطى (٢١ر٢٣٪) و فى الطبقة الدنيا (٤ر٢٣٪) ثم نسبة من يفضلون السكن مع أهل موطنهم الحالى فى كلتا الطبقتين ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٣٦ر٥٪) و فى الطبقة الدنيا (٣٢ر٥٪) . مع العلم أن نسبة (٣٨ر٦ ٪) من الطبقة الدنيا لم تبين مدى تفضيلها فى هذا الشأن

و اذا كان أعلى المعدلات تفضل محل الاقامة الحالى فان أكثر من ثلثى جمهور البحث لايفرق بين السكن مع أهل موطنه الأصلى أو سكان موطن الاقامة ،ويتزايد معدل من يرون هذا بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا . الا أن الطبقتين تتفقان عند اختيار من يفضل السكن مع أهل موطنه الاصلى أو مع الحوار الحضرى على السواء .

٨ - توضح البيانات أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كلتا الطبقتين كانوا يعملون مزارعين قبل هجرتهم بلاسكندرية ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٥٧ر٢٨ ٪) فى حين بلغت فى الطبقة الدنيا (٧٨ر٦٢٪) . ويلى ذلك فى كلتا الطبقتين نسبة من كانوا يعملون فى مهن أخرى حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢١ر٢٣ ٪) و فى الطبقة الدنيا (٥٧ر٩ ٪) . ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من كانوا يعملون كموظفين (٠٧ر١٦٪) ، ثم من يعملون

كحرفيين (٥٠ر١٢٪) ،ثم من كانوا يعملون بالتجارة (٩٢ر٨٪) ،ثم من كانوا يعملون بأعمال صناعية (٣٦ر٥ ٪) و أخيرا من كانوا يعملون فيمهن عسكرية أو عمال خدمات أو مهنيون (٧٩ر١٪) ٠ بينما يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من كانوا يعملون بأعمال الخدمات (٤٥ر٧ ٪) أو من كانوا يعملون فى مهين عسكرية أوبأعمال صناعية (٣٢ر٥٪) ،ويليها من كانوا يعملون كحرفيين أومهنيين (٢٥ر٤ ٪) و أخيرا من كانوا يعملون بالتجارة (٠٦ر١ ٪)٠

و تبين الدراسة الميدانية أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى قد التحقوا بالعمل عن طريق الوساطة (٤٣ر٤٦٪) فى حين أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الدنيا قد التحقوا بالعمل عن طريق وسائل أخرى (٠٥ر٣٤٪)٠ ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من التحقوا بالعمل عن طريق الوسائل الاخرى (٩٣ر٣٣٪) ،ثم عن طريق النقل (٢٨ر١٤٪) ،ويليها عن طريق الاعلان والجرائد (٥٧ر٣ ٪) ،و أخيرانسبة ضئيلة لم توضح ذلك (٧٩ر١ ٪)٠ ٠
أما فى الطبقة الدنيا فان نسبة من التحقوا بالعمل عن طريق الوساطة (٦٦ر٢٧٪) ،ويليها نسبة من لم يبينوا ذلك (٤٧ر٢٤٪) ،ثم نسبة من التحقوا بالعمل عن طريق الاعلان بالجرائد (٥٧ر٩ ٪) ،وأخيرا منالتحقوا بالعمل عن طريق النقل (٢٥ر٤ ٪) ٠

يتضح مما سبق أن قرابة ثلثى أرباب الاسر بالطبقة الدنيا كانوا يعملون بالزراعة قبل هجرتهم الى الاسكندرية والعمل الزراعى لاتقابله فى المدينة الا أعمال بسيطة ترتبط بالبيع أو العمل الصناعى غير الماهر ،و هذا يتفق مع النتائج التى عرضناها عند الحديث عن الطبقة الاجتماعية و المهنة ،اذا اتضح أن غالبية أعضاء الطبقة الدنيا يعملون بالصناعة أو الخدمات أو الحرف . أما فيما يرتبط بالطبقة الوسطى فان أقل من نصف قرنائهم بالطبقة الدنيا يعملون بالزراعة ،ولهذا تنوعت مهن الطبقة الوسطى بعد الهجرة اذا ماقيس ذلك بالنسبة لأعضاء الطبقة الدنيا. ومعنى هذا أن الحراك المهنى أكثر وضوحا بين أعضاء الطبقة الوسطى عنه بالنسبة للطبقة الدنيا . و أن الالتحاق بمهنة معينة انما ترتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الطبقى الذى يشغله من يتطلع الى هذه المهنة . و يتأكد هذا من زيادة معدلات من التحق من أعضاء الطبقة الوسطى بمهنهم الحالية عن طريق الوساطة ،اذا ماقيس ذلك بنظرائهم فى الطبقة الدنيا .

٩ - و اذا بحثنا عن مدى تكيف المهاجر مع أقرانه الجدد بالمدينة فالملاحظ أن جميع جمهور البحث على مختلف طبقاته يرون أنهم قد أقاموا علاقات طيبة مع زملائهم بالعمل أو مع من يشتركون معهم فى الحوار. و تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من جمهار البحث فى كلتا

الطبقتين تشارك الجيران أفراحهم و أطراحهم ٠

و ان كانت المعدلات تزيد فى الطبقة الوسطى (بنسبة ٧٩ر٧٦٪) عنها فى الطبقة الدنيا (٤ر٧٣٪) عنها فى الطبقة الدنيا (٤ر٧٣٪) ٠ كما أن (٧١ر١٠٪) من أعضاء الطبقة الوسطى لايشاركون جيرانهم هذه المناسبات يقابلهم (٦٤ر١٠ ٪) من أعضاء الطبقة الدنيا ٠

١٠ - أما اذا حاولنا أن نتكشف اتجاهات المهاجرين نحو أهل المنطقة الاصليين وسلوكهم فان الغالبية منهم يوافقون على سلوك من يقيمون معهم من أهل المهجر،وان كان معدل من يتخذون هذا الموقف أعلى فى الطبقة الوسطى (٩٣ر٨٣ ٪) عنه بالطبقة الدنيا (٣ر٧٥ ٪) ٠ و اذا حددنا السؤال بطريقة أكثر دقة لتوضيح مدى رغبة المهاجر القروى فى الارتباط بأهل المهجر الأصليين فانه يأخذ موقفا معاكسا لما اتخذه فى السؤال السابق اذا أنه يوافق على سلوك أهل المنطقة لكنه لايقرر الارتباط بهم من الناحية القرابية ٠ حيث قرابة ثلاثة أرباع جمهور البحث لايوافق على الزواج من أهل محل الاقامة (بنسبة ٤٣ر٧١٪ فى الطبقة الوسطى ،٣٤ر٧٢٪من أعضاء الطبقة الدنيا) ٠ و معنى هذا أن القروى المهاجر الى المدنية لاتنفصل قرابته عن قريته الأصلية وانما يقيم بالمدينة بقصد العمل أو اكتساب فرص

للحياة أفضل ،أو الارتقاء بمستواه الطبقى اقتصاديـــا واجتماعيا ٠ و ان كانت بعض دراسات الطبقة والتــــدرج الطبقى ترى أن الزواج أحد عوامل الحراك الاجتماعـــى الا أن الدراسة الراهنة تبين عدم ذلك فى مجتمع البحث حيث لايتطلع القروى المهاجر الى طبقة أعلى عن طريـــق القرابة أو الانتماء القرابى ،وانما عن طريق التحصيـل الاقتصادى فى المحل الأول ٠

١١ - و لهذا كان طبيعيا أن نسأل المهاجر عن رغبته فـــى العودة الى موطنه الأصلى لكى نتبين مدى توافقة مـــع مجتمع المدينة و تكيفه مع البيئة الحضرية الجديـــدة و لابد أيضا أننسأله عن الاسباب التى تدعوه فى عـــدم الرغبة للعودة الى موطنه الاصلى بدلا من سؤال مـــن يريدون العودة فان الفئة الاخيرة نتوقع اجاباتهـــا و هى الحنين الى الارض و الارتباط بالقرابة العاصبـــة أما سؤال من لم يرغبوا فى العودة الى موطنهم الاصلـى فقد تفسر لنا الابعاد المتنوعة التى تعمل على تكيـــف المهاجر مع البيئة الجديدة ،من أجل التركيز علـــى هذه الابعاد عند دراسة الاطراف الحضرية أو عند احداث خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمعات النامية

و توضح الدراسة أن غالبية أعضاء الطبقة الوسطـــى و الدنيا علىالسواء لايرغبون فى العودة الى موطنهـــم

الأصلى (بنسبة ٩٠ر٤٣ ٪ فى الطبقة الدنيا ،و نسبة ٨٥ر٧٢ ٪ فى الطبقة الوسطى) . وبسؤال هذه الفئة اتضح أن الغالبية منها أبدت استقرارها فى المجتمع الحضرى وان زاد المعدل بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى (بنسبة ٦٢ر٣٦٪ بالطبقة الدنيا ،و بنسبة ٥٤ر١٧٪ بالطبقة الوسطى) . يلى ذلك من أبدوا أن ارتباطهم بالعمل فى المجتمع الحضرى يدعوهم الى عدم الرغبة فى العودة الى الموطن الأصلى ،وان كان معدل هؤلاء يرتفع بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا (بنسبة ٣٩ر٥٨٪ بالطبقة الوسطى و بنسبة ٣١ر٧٦٪ بالطبقة الدنيا) . و يحتل تعليم الأبناء المرتبة الأخيرة والضئيلة الأهمية فيما يتعلق بارتباط المهاجر بمجتمع المدينة ،و هذا يؤكد على ماسبق أن أشرنا اليه من توافرالخدمات التعليمية - و خاصة فى المراحل الالزامية - بمختلف قرى مصر .و ان كانت هناك دراسات قد اهتمت بربط الحراك الجغرافى بالتعليم الا أن هذا لايتضح من نتائج الدارسة الراهنة حيث أن البحث عن العمل هو الدافع الأساسى لهجرة القروى الى المدينة .

================================

سابعا : الطبقة والاتجاهات الاجتماعية :-

ترى العديد من دراسات الطبقة والتدرج الطبقي أن الاتجاهات الاجتماعية و أساليب الحياة بمثابة مؤشر له أهميته للتفرقة بين الطبقات ، اذ تختلف الطبقات فيما بينها من حيث أساليب الحياة والاتجاهات الدينية والاخلاقية و الاقتصادية وما الى ذلك ، و على هذا نعرض فيما يلى لمجموعة من المتغيرات التى تشير الى عدد من الاتجاهات الاجتماعية فى البناء الطبقى لمجتمع البحث .

١ - أعار عديد من الباحثين انتباهم الى العلاقة بين المكانة الطبقية الدنيا و بين المعتقدات الدينية مؤكدين أن الدين ناجم من نفس القوى الاجتماعية بمعنى الاتجاهات و المعتقدات المساعدة للسلطة السياسية و قد لاحظوا العلاقات المباشرة بين الاصول الاجتماعية لكل من الناحيتين السياسية والدينية فى عدد من البلدان مثل روسيا و فنلندا والسويد (١).

و تؤكد النتائج أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كلتا الطبقتين يحرصون بصفة دائمة على أداء الصلاة حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (١٥ر٨٢٪) ،بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٣مر٧٥٪)، ويلى ذلك أيضا فى كلتا

---

(1) S.M. Lipset; pojitical Man, op. cit.; pp.106-107.

الطبقتين نسبة من يحرصون احيانا على أداة الصلاة حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٨ر١٤٪) فى حين بلغت فى الطبقة الدنيا (٠٢ر١٧ ٪) ٠ ويليها أيضا فى كلتا الطبقتين نسبة من لايحرضون على أداة الصلاة حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٧٥ر٣٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٣٢ر٥٪) و أخيرا نسبة ضئيلة فى الطبقة الدنيا يؤدون الصلاة فى المناسبات فقط (١٣ر٢ ٪)٠

كما توضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الوسطى لايزورون أولياء الله (٥٠٪) ،يليها نسبة من يزورون الأولياء أحيانا (٠٧ر٤١٪) ،و نسبة ضئيلة ممن يزورون الاولياء دائما (٩٣ر٨٪) ٠ فى حين أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى الطبقة الدنيا يزورون الأولياء أحيانا (٢٦ر٥٤٪) و يليها نسبة من لايزورون الأولياء (٦٦ر٢٧٪) و أخيرا نسبة ضئيلة ممن يحرصون على زيارة الأولياء بصفة دائمة (٠٨ر١٨ ٪)٠

و يتضح من هذا الوصف ،أننا حاولنا توضيح نقطتين خاصتين بالاتجاهات الدينية ٠ الأولى ترتبط بمدى الالتزام بأداء الصلاة كفريضة دينية ،و الثانية تتعلق باتجاهات دينية تسود المجتمع المصرى - وان كانت لاتتفق مع قواعد الشرعية الاسلامية - و تتمثل فى زيارة المشايخ وأولياء الله الصالحين ،والملاحظ على النتائج بصفة عامة أنها

لاترتبط مع ماتذهب اليه العديد من دراسات الطبقة والتدرج الطبقى فيما يتعلق بالالتزام الدينى كفريضة ،الا أن النتائج تتفق مع نتائج البحوث السابقة فيما يتعلق بالاتجاهات نحو زيارة الاولياء . اذ ترتفع معدلات من يحرصون على آداء الصلاة بانتظام بالطبقة الوسطى عنها بالطبقة الدنيا بينما ترتفع معدلات من لايحرصون على آداء الصلاة بالطبقة الدنيا عنها بالطبقة الوسطى . و معنى هذا اختلاف نتيجة البحث الراهن مع ماوصلت اليه نتائج دراسات اخرى من آن السلوك الدينى الملتزم يرتبط بالطبقات الدنيا [1]. و على العكس من هذا ،يتضح ارتفاع معدل من يقومون بزيارة الاولياء دائما آو أحيانا بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى وارتفاع معدل من لايزوورون بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا و هذا يتفق مع نتائج الدراسات السابقة ،بمعى أن الطبقات الدنيا تتميز باتجاهاتها الدينية نحو مايعتقد فيه الناس دون الرجوع الى الشريعة ذاتها. أو بمعى آخر آن الخرافات الدينية و البدع تسود الطبقات الدينية اذا ماقيس ذلك بالنسبة للطبقات الأعلى .

٢ - تركز العديد من دراسات التدرج الطبقى على التنشئة الاجتماعية و أسلوب الحياة باعتبارها موشرين للتدرج الطبقى . ففى دراسة آجراها روس Ross على منطقتين حضريتين - احداهما تجاور المدينة تمامـا

---

(1) Lasswell, Class & Stratum, P. 267.

و الأخرى بعيدة ـ ركز على التشابه فى المكانة الأسرية و الأخلاقية ،وذلك لتوضيح اختلاف أسلوب الحياة تبعـــا لاختلاف الطبقة من حيث المكانة الاسرية و الحالة الزواجية و الأخلاقيــة [١]. ولذلك تحاول الدراسة الراهنة توضـــح اتجاهات جمهور البحث نحو تعليم البنات ،حتى يتبيـــن مدى اختلاف الطبقات نحو هذا الاتجـــاه .

و لقد أوضحت الدراسة ازدياد معدل من يحرصون علـى تعليم البنات بالطبقة الوسطى (بنسبة ٧٩ر٧٦٪) عنـــه بالطبقات الدنيا (بنسبة ٨ر٥٩٪) . و هذا يعنى ازدياد معدل من لايحرصون على تعليم البنت بالطبقة الدنيـــا (بنسبة ١٧ر٣٦ ٪) عنه بالطبقة الوسطى (بنسبة ٢١ر٢٣٪) أى أن الطبقة الوسطى تحرص بمعدل أكبر علىتعليـــــم البنات . الا أن الملاحظ عموما ازدياد معدل من يحرصـون على تعليم البنت فى لطبقتين عن معدل الذين لايهتمـــون بتعليمهـــا .

٣ ـ توضح البيانات أن النسبة الغالبة من مجتمع البحـــث فى كلتا الطبقتين يمارسون تنظيم الاسرة ،حيث بلغـــت فى الطبقة الوسطى (٦٤ر٤٤٪) بينما بلغت فى الطبقـــة

---

(2) H. Laurence Ross; u'town & Dountown : A study of Middle - class residential aneas; A.S.R. ; Vol.30; No.2 ; 1965; PP. 255 - 259 .

الدنيا (٥٥ر٤٢٪) ٠ ويليها أيضا فى كلتا الطبقتين نسبة من لايمارسون تنظيم الاسرة ،حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٩ر٣٩٪) ،فى حين بلغت فى الطبقة الدنيا (٠٥ر٣٤٪) ٠ و أخيرا نسبة من لايعرفون مضمون تنظيم الاسرة فى كلتا الطبقتين حيث بلغ فى الطبقة الوسطى (٠٧ر١٦٪) ،بينما بلغ فى الطبقة الدنيا (٠٢ر١٧٪) ٠وهناك نسبة ضئيلة من الطبقة الدنيا لم تبين ذلك (٣٨ر٦٪) ٠

واذاكان هناك من الدراسات مايؤكد على اختلاف الطبقات من حيث ممارسة تنظيم الاسرة [1] ،فان هذا يتضح من الدراسة الراهنة حيث يتزايد معدل من ينظمون بالطبقة الوسطى عن نظرائهم بالطبقة الدنيا ٠ولانستطيع أن نجزم بهذه النتيجة و تتفق مع الدراسات السابقة جيث توضح الدراسة الراهنة ازدياد معدل من لاينظمون أسرهم - أيضا - بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا و الذى يمكن استخلاصه من الدراسة الحالية أن الطبقات الدنيا ليست على وعى بعملية تنظيم الاسرة ٠ اذ يتزايد معدل هذه الفئة عن نظيرتها بالطبقة الوسطى ٠

٤ - لاترغب النسبة الغالبة من مجتمع البحث فى كل من الطبقتين فى العمل خارج محل الاقامة الحالى بدافع اقتصادى حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٩٣ر٨٣٪) بينما بلغت

(1) Lasswell, op.Cit., 248-258 & P. 286.

فى الطبقة الدنيا (٦٦ر٧٧٪) . ويلى ذلك أيضا فى كل من الطبقتين نسبة من يرغبون فى العمل خارج محل الاقامة الحالى بدافع اقتصادى حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٠٧ر١٦٪) ،فى حين بلغت فى الطبقة الدنيا (٢٨ر٢١٪) . وهناك نسبة ضئيلة فى الطبقة الدنيا لم تبين ذلك (٠٦ر١ ٪).

وتوضح البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين لاترغب فى الحراك الى منطقة أخرى بدافع اقتصادى لأنها مناطق منعزلة حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٧٥ر٥٩٪). فى حين بلغت فى الطبقة الدنيا (١٩ر٨٢٪) ويليها نسبة من لايرغبون فى الحراك الى مناطق أخرى بدافع اقتصادى فى كلتا الطبقتين بسبب قلة الخدمات حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٢٨ر٢١٪) بينما بلغت فى الطبقة الدنيا (٠٧ر١٥٪). و أخيرا نسبة ضئيلة فى كل من الطبقتين أيضا لاترغب فى الحراك الى مناطق أخرى بدافع اقتصادى بسبب صعوبة المواصلات حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٥ر١٩٪) فى حين بلغت فى الطبقة الدنيا (٧٤ر٢ ٪).

و على هذا فان غالبية المهاجرين من الريف الى الحضر لايرغبون فى الحراك مرة أخرى ،ومعنى هذا استقرارهم بالمجتمع الجديد ،وان كانت معدلات الاستقرار بالنسبة لاعضاء الطبقة الوسطى أعلى منها لدى أبناء الطبقة الدنيا

كما أن ازدياد معدل أبناء الطبقة الدنيا الذين يرغبون في الانتقال الى محل اقامة آخر يشير الى مدى طموحهم الطبقي من ناحية والى عدم استقرارهم من ناحية أخرى وتوضح النتائج أن الدافع الاقتصادى ليس سببا في تكرار الحراك الجغرافي ز انما يتأكد لنا أسباب الهجرة الريفية الحضرية بفعل العوامل المهنية أكثر من العوامل الاقتصادية أو التعليمية .

٥ - تبين من الدراسة أن النسبة الغالبة من جمهور البحث في كلتا الطبقتين لاتوجد لديهم مشكلات بسبب هجرتهم الى الاسكندرية حيث بلغت في الطبقة الوسطى (٩٧ر٤٦٪) بينما بلغت في الطبقة الدنيا (٥٨ر٥٩٪) . ويلي ذلك في الطبقة الوسطى من واجهتهم مشكلات صحية أو مشكلات أخرى (٦٧ر١٦٪) بعد هجرتهم الى الاسكندرية ،ويليها من واجهتهم مشكلات سكنية (٦٠ر١٠٪) ،أو مشكلات في العمل (٥٨ر٧٪)،و آخيرا من واجهتهم مشكلات مع الجيران (٥٠ر١٪) . أما بالنسبة للطبقة الدنيا فيلي ذلك نسبة من واجهتهم مشكلات سكنية (٢٨ر٢١٪) ،أو مشكلات صحية (٥٧ر٩٪) ،أو مشكلات أخرى (٢٥ر٤٪) ،،أو مشكلات مع الجيران (١٩ر٣٪)،و أخيرا نسبة ضئيلة ممن واجهتهم مشكلات في العمل (١٣ر٢ ٪) .

و بهذا يتزايد معدل من لايرون مشكلات خاصة بهم بعد

هجرتهم بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى. الا أن المشكلات السكنية تحوز أعلى معدل الطبقة الدنيا عن الطبقة الوسطى ،وكذلك المشكلات مع الجوار. بينما تتزايد معدلات المشكلات بالعمل أو المشكلات الصحية فى الطبقة الوسطى عنها بالطبقة الدنيا ،و معنى هذا أن تنوع المشكلات التى يراها المهاجر من الريف الى الحضر تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية .

٦ - توضح الدراسات السابقة ارتباط أشكال الترفية وشغل الفراغ بنوعية الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها المرء .(١)

وتؤكد البيانات أن النسبة الغالبة من جمهور البحث فى كلتا الطبقتين يقضون وقت فراغهم مع أسرهم حيث بلغت فى الطبقة الوسطى (٥٥٪) فى حين بلغت فغ الطبقة الدنيا (٧٢ر٣٤٪). ويلى ذلك فى الطبقة الوسطى نسبة من يمضون وقت فراغهم مع أقاربهم (٢٣ر٣٣٪) ثم من لايوجد لديهم وقت فراغ (١٥٪) ،وأخيرا من يمضون وقت فراغهم على المقاهى (٦ر٦٧ ٪) . بينما يلى ذلك فى الطبقة الدنيا نسبة من لايوجد لديهم وقت فراغ (١٤ر٨٩٪) ثم من يمضون وقت فراغهم فى زيارة أقاربهم (٧ر٤٥ ٪)

(1) Lasswell, op. Cit., PP. 277 - 238.

و أخيرا من يمضون وقت فراغهم على المقاهى (٣٢ر٥٪) . وبهـــذا يتزايد معدل من يمضون فراغهم مع الاسرة بالطبقة الدنيـــا عنه بالطبقة الوسطى ،بينما يتزايد معدل أبناء الطبقـــة الوسطى عن نظرائهم بالطبقة الدنيا فيما يتعلق ببقيـــة أساليب شغل الفراغ ،سواء فى زيارة الأقارب أو الذهـــاب الى المقاهى . بمعنى أن الحالة الاقتصادية الأكثر ارتفاعـا تعمل على خروج رب الاسرة من منزلة لقضاء وقت فراغه سواء بالمقهى أو بزيارة الاقارب والاصدقاء . ويمعنى تكيف أبنـاء الطبقة الوسطى وارتباطهم بالمجتمع الجديد الذى يعيشونـــه .

=============================

خاتمـــــــة

النتائـــج العامـــة

نعرض فيما يلى لأهم النتائج العامة التى وصلت اليهـا الدراسة الميدانية وسوف يكون عرضنا فى هذا الصدد على نفس ترتيب بنود مناقشة النتائج التى انتهينا اليها :-

أولا : خصائص مجتمع البحث :-

١ - لاتوجد فروق جوهرية بين الطبقتين فيما يتعلق بسـن رب الاسرة و هذا يؤكد أن عامل السن لايعتبر بعدا طبقيـا فى المجتمع الحضرى ،لأنه قد يصبح كذلك فى مجتمعـات متخلفة أو بدائية أو بدوية أو حتى قروية ،اذ ينظـر أعضاء القرية بعين الاحترام الى كبار السن بالقريـة أما فى المجتمع الحضرى فلا وجود لتلك النظـرة .

٢ - أوضحت الدراسة ارتفاع معدل من يرتبط من أرباب الأسـر موضوع الدراسة بزوجة واحدة فى الطبقة الوسطى عنه فـى الطبقة الدنيا من جانب ،وارتفاع المعدل أيضا فيمـا يتصل بمن يتزوج بأكثر من زوجتين ،حيث يرتفع معدل مـن يتزوج باثنتين فى الطبقة الدنيا عنه فى الطبقة الوسطى ارتفاعا قليلا، و بصفة عامة لم تتضح فروق بينهما فـى معدل الزواج حيث يبلغ ١٤ر١ زوجة فى كلتا الطبقتين .

٣ - يتخذ عدد الأبناء الذكور منحنى تنازليا للطبقتين معا ،حيث يتزايد معدل من لديه ابن واحد ،يلى ذلك من لديه اثنين من الأبناء الذكور وهكذا. ويقصدبذلك " بمن ليس لديهم أبناء ذكور" أن لديهم اناثا دون الذكور . أما من ليس لديهم أبناء أطلاقا فهم الذين لم يتزوجوا اطلاقا ،أو الذين تزوجوا وليس لديهم أبناء من الجنسين .

٤ - يتزايد معدل لأبناء للأسرة المهاجرة من القرية الى المدينة ،حيث تشارك معظم الطبقات فى القيم الخاصة بالانجاب والرغبة فى تكوين أسرة كبيرة الحجم . و اذا كان البعض يرجع هذه الرغبة الى تفضيل القروى لعدد كبير من الابناء لكى تيعاونوا معه فى العمل الزراعى فان الدراسة الراهنة تؤكد على رسوخ القيم القروية فى عقلية المهاجر رغم امكانية تكيفه لمجتمع المدينة .

ثالثا : الطبقة الاجتماعية والتعليم :-

١ - يتزايد معدل الأميين و من يقرأ و يكتب فى الطبقة الدنيا عنه فى الطبقة الوسطى ،أما من حصل على المرحلة الابتدائية والاعدادية فتتزايد معدلاتهم فى الطبقة الوسطى عنه فى الطبقة الدنيا. و فيما يتعلق بالمرحلة الثانوية والجامعية فليس هناك من أرباب الأسر فى الطبقة الدنيا من وصل اليها. و من ناحية

أخرى نجد منحنى تنازليا للتعليم بالنسبة للطبقة الدنيا من الأميين الى الذين يقرأون ويكتبون،و هذا يدل على ارتباط المستوى التعليمى لرب الأسرة بالمستوى الطبقى كما يدل على صدق المقياس الذى توصلنا اليه فى الدراسة الراهنة .

٢ - اتضح وجود فروق بين الطبقتين فيما يتعلق بتعليم الأبناء (ذكورا واناثا) بالرغم من الزامية التعليم الابتدائى لجميع طبقات المجتمع .

٣ - يتخذ مستوى تعليم أبناء الطبقة الدنيا منحنى تنازليا حيث تتناقص معدلات الأبناء المتعلمين كلما ارتقى مستوى التعليم حيث يعتبر أحد أسباب هجرة القرويين الى المدينة كما أنه نتاج عملية التكيف الاجتماعى و التوافق مع مجتمع المدينة .

٤ - يعتبر التعليم عاملا أساسيا فى تحديد الوضع الطبقى للأسرة و خاصة اذا لاحظنا أن رب الأسرة والزوجة ينخفض مستوى تعليمهم كلما انخفض المستوى الطبقى.

ثالثا : الطبقة الاجتماعية والمهنة :-

١ - ان هدف الأسرة القروية من الهجرة الى المدينة هو عمل رب الأسرة ذاته وليس عمل الأبناء مع اتاحة فرص التعليم للأبناء .

٢ - زيادة معدل الأبناء الذكور الذين يعملون على الانـــاث في كلتا الطبقتين مع احتفاظ الطبقة الوسطى بالمقدمـة فيما يرتبط بعمل الأبناء عموما ،و هذا يؤكد ماسبق أن أشرنا اليه من أن تنوع مصادر دخل الأسرة يعمل علـــى ارتقاء مستواها الطبقـــي .

٣ - ان الأبناء الذين يعملون يفضلون العمل كحرفيين فـــي كلتا الطبقتين ،أما اذا عملوا بالتجارة فان أبنـــاء الطبقة الدنيا يمارسونها من مجلات بينما يمارسهـــا أبناء الطبقة الدنيا كباعـة جائليـــن .

٤ - كما توضح الدراسة اعتماد بعض فتيات الطبقة الوسطـى للعمل في حرفة الخياطة من أجل الاعتماد على أنفسهـن في المستقبل اذا ماقيس ذلك بالنسبة لفتيات الطبقـة الدنيـــا .

٥ - ان التأكيد على تنوع مصادر الدخل يؤدى الى ارتفـــاع المستوى الطبقي للأسرة ،حيث يلاحظ ارتفاع معـــــدل الزوجات العاملات بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيـا .

رابعـا : الطبقة الاجتماعية والحياة الاقتصادية :-

١ - ضرورة اعتبار الدخل من حيث مقداره مؤشرا طبقيا لـــه أهميته عند تحديد الوضع الطبقي ،حيث الاختلاف واضـــح

بين أعضاء الطبقتين فيما يتعلق بمقدار الدخل سواء على مستوى رب الأسرة أو على مستوى الأسرة ككل.

٢ - ارتفاع معدل دخل الأسرة كلما تنوعت مصادر الدخل ولذلك ترتبط مصادر الدخل بمقداره ، الا أن مقدارالدخل أكثر تحديدا عند تصوير الوضع الطبقى .

٣ - يتزايد معدل من لديهم موارد دخل أخرى غير ربالأسرة من مهنته فقط بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا و تتزايد معدلات من لديهم منزل ملك كمصدر اضافى دخل بالطبقة الوسطى عنه يالطبقة الدنيا و كذلك من يعتمدون على الأبناء كمصدر اضافى للدخل .

خامسا : الطبقة الاجتماعيةوحالة السكنى :-

١ - ازدياد معدل من يمتلكون مسكنهم من أعضاء الطبقة الوسطى عنه بالنسبة للطبقة الدنيا ،و معنى هذا أن الملكية تعتبر مؤشرا طبقيا رغم أن الحياة فى المدينة قدلاتتطلب ملكية المسكن فى أغلب الأحوال، الاأن الطبيعة القروية تفضل الملكية ،ويظهر هذا فى رغبة القروى فىامتلاك الارض الزراعية . و لما كانت عينة البحث من المهاجرين من القرية الى المدينة ،فلا عجب أن تشيع بينهم قيم الملكية حتى وان لم تتوافر الارض الزراعية فيصبح ثمة بديل للامتلاك و هو المنزل الذى يقيم فيه المهاجر .

٢ - ارتفاع معدل من يقيمون بمساكن مشيدة بالمسلح بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا وارتفاع معدل من يقيمون بمساكن من الطوب بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ،كما تتميز بعض بيوت أبناء الطبقة الدنيا بأنها مشيدة على شاكلة بيوت القرويين من الطوب اللبن الا أنها تتكون عموما من طابق واحد أو طابقين و أن غالبية البيوت تشيد من المسلح نظرا لطبيعة الأرض فى هذه المنطقة .

٣ - تزايد عدد حجرات المسكن كلما ارتقى المستوى الطبقى حيث تمثل البيانات بالنسبة للطبقتين منحنى اعتداليا قمته فى الطبقة الوسطى من يقيمون فى ثلاث حجرات ثم ينخفض المعدل كلما زاد أو نقص عدد الحجرات على السواء . و تصل قمة المنحنى الاعتدالى عند فئة من يقيمون فى حجرتين ثم ينخفض كلما اتجهنا نحو من يقيمون فى عدد أقل و أكثر من الحجرات .

٤ - يفضل أبناء الطبقة الوسطى الاقامة المستقلة بالسكن مع أسرتهم ،فى حين تكاد تصل معدلات من يشتركون فى الاقامة بالطبقة الدنيا الى ثلث عدد الحالات . و على هذا تشير طبيعة الاقامة الى الوضع الطبقى ،حيث تتأثر بعوامل اقتصادية فى المحل الأول . هذا بالاضافة الى ارتفاع معدل من يقيمون مع أقاربهم وبلدياتهم اذا ما

فيس ذلك بالنسبة لمن اندمجوا مع السكان الأصليين أو مايسمونهم بالجيران .

٥ - تعتبر نوعيات المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المهاجرين الى المدينة بمثابة مؤشر طبقى له أهميته اذ يرتفع معدل من يرى مشكلات السكن متمثلة فى أنه ضيق أو غير صحى ،و ذلك بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى بينما ترتفع مشكلة بعد السكن عن محل العمل بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا .

سادسا : تكيف المهاجرين فى المدينة :-

١ - من الخطأ أن نقول أن المحافظات القريبة من المدينة هى أكثر المحافظات طردا لسكانها الى هذه المدينة فقد اتضح أن محافظة سوهاج البعيدة عن الاسكندرية مثلت أكبر المحافظات طردا و أن محافظة البحيرة أو الغربية القريبتين من الاسكندرية جاءتا فى الدرجة الثالثة من مناطق الطرد.

٢ - ان الهجرة الريفية الحضرية طوعية فى المقام الأول حيث أن ثلاثة أرباع المهاجرين من أبناء الطبقة الدنيا تركوا موطنهم الأصلى بحثا عن عمل ،و أن أقل المعدلات فى هذه الطبقة جاءوا من الاسكندرية عن طريق النقل من مصالحهم أو اداراتهم الى الموطن الجديد، و كذلك

الحال بالنسبة للطبقة الوسطى فيما يتعلق بالبحث عن عمل ،أما الهجرة بسبب النقل فقد كانت أقل معدلا فى هذه الطبقة عنها بالطبقة الدنيا، و بصفة عامة فان الغالبية العظمى من المهاجرين قد تركوا موطنهم الأصلى برغبتهم .

٣ - ان المهاجرين على اختلاف طبقاتهم لايعتمدون كثيرا على سكان المدينة عندما يحضرون اليها أول مرة وانما يعتمدون على أقاربهم أو ذويهم فى هذا الشأن و توضح البيانات تعادل الطبقتين فى هذا اذ تتقارب معدلات من يعتمدون على أقاربهم أوبلدياتهم لمساعدتهم على الحياة فى المدينة ،ذلك بالنسبة للطبقتين على السواء .

٤ - ان الهجرة التلقائية كما سبق أن أوضحنا هى السمة المميزة اذ أن أكثر من ثلثى مجتمع البحث تفضل محل الاقامة على الموطن الأصلى و أن النسبة القليلة هى التى تفضل الموطن الأصلى على محل الاقامة .

٥ - ان توفير فرص العمل بالمدينة بالاضافة الى توافر وسائل المعيشة بها هما من الأسباب الأساسية التى جعلت الغالبية العظمى من المهاجرين يتركون موطنهم الأصلى و يفضلون عليه محل الاقامة الحالى . أما من يفضلون موطنهم الاصلى على محل الاقامة فيبرورن ذلك بانه محل

ميلادهم و بلد أجدادهم بالاضافة الى ارتباطهم بالأرض التى ولدوا عليها ،وهذا يرجع الى أن القيم القروية التى ترتبط بالأرض مازالت مسيطرة عليهم بالرغم من معيشتهم فى المجتمع الحضرى .

٦ - اتضح ارتفاع معدل من رافقتهم الأسرة عند الهجرة من أعضاء الطبقة الوسطى عن نظرائهم بالطبقة الدنيا بينما العكس يحدث عندما نفحص من لم ترافقهم أسرهم من المهاجرين اذ يرتفع معدلهم بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى .

٧ - بالرغم من أن غالبية المهاجرين وجدوا المساعدة من أقاربهم أو بلدياتهم عندما حضروا الى الاسكندرية أول مرة ، الا أنهم اعتمدوا على أنفسهم عند حصولهم على سكن خاص بهم وبأسرهم ،بينما نسبة ضئيلة هم الذين اعتمدوا على أقاربهم و أبناء بلدتهم عند البحث عن سكن .

٨ - ان أعضاء الطبقة الدنيا أكثر استقرارا فى منطقة اقامتهم اذا ماقيسوا بأعضاء الطبقة الوسطى ،حيث يتزايد معدلات أبناء الطبقة الوسطى الذين يرغبون فى الحراك الى مناطق متوسطة أو مرتفعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ،على حين تتزايد معدلات أبناء الطبقة الدنيا الذين يرغبون فى التحرك الى أطراف حضرية أخرى .

٩ - ان غالبية المهاجرين لايفرقون بين السكن مع أهل موطنه الاصلى أو سكان موطن الاقامة ويتزايد معدل من يــــرون هذا بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا ، الا أن الطبقتيــن تتفقان عند اختيار من يفضل السكن مع أهل موطنــــــه الاصلى أو مع الجوار الحضرى على السواء .

١٠ - يعمل غالبية أعضاء الطبقة الدنيا بالصناعة أو الخدمات أو الحرف أما فيما يرتبط بالطبقة الوسطى فان أقــــــل من نصف قرنائهم بالطبقة الدنيا يعملون بالزراعه ولهــذا تنوعت مهن الطبقة الوسطى بعد الهجرة اذا ما قيس ذلك بالنسبة لأعضاء الطبقة الدنيا .

١١ - أن جميع جمهور البحث على مختلف طبقاتهم يرون أنهـــم اقاموا علاقات طيبه مع زملائهم بالعمل أو مع من يشتركون معهم فى الجوار وأنهم يشاركونهم أفراحهم وأحزانهم .

١٢ - يوافق غالبية المهاجرين على سلوك من يقيمون معهم من أهل المهجر . وأن هذا المعدل أعلى منه بالطبقة الوسطى عنه بالطبقة الدنيا ، وبالرغم من ذلك فانهم لايرغبون فى الارتباط بهم من الناحية النقابية حيث لا يتطلع القروى المهاجر الى طبقة أعلى عن طريق القرابة وانما عــــن طريق التفضيــل الاقتصادى فى المحل الأول .

١٣ - ان غالبية أعضاء الطبقة الوسطى والدنيا على السواء لا يرغبون فى العودة الى موطنهم الأصلى بسبب استقرارهم فى المجتمع الحضرى أو بسبب ارتباطهم بالعمل فى المجتمع الحضرى ثم يحتل تعليم الأبناء المرتبة الأخيرة فيما يتعلق بارتباط المهاجر بمجتمع المدينة .

سابعا : الطبقة والاتجاهات الاجتماعية :

١ - تتميز الطبقات الدنيا باتجاهاتها الدينية نحو ما يعتقد فيه الناس دون الرجوع الى الشريعة ذاتها بمعنى أن الخرافات الدينية والبدع تسود الطبقات الدنيا اذا ماقيس ذلك بالنسبة للطبقات الأعلى .

٢ - تحرص الطبقة الوسطى على تعليم البنات أكثر من حرص الطبقة الدنيا ، مع زيادة من يحرصون عموما عن أولئك الذين لايحرصون على تعليم البنات فى كلتا الطبقتين .

٣ - ليست هناك علاقة بين تنظيم الاسرة وبين الطبقة الاجتماعية مثلما تذهب العديد من الدراسات السابقة ، الا أن الطبقات الدنيا ليست على وعى بعملية تنظيم الأسرة اذا ماقيس ذلك بالنسبة للطبقات الأعلى .

٤ - لايرغب غالبية المهاجرين من الريف الى الحضر فى الحراك الفيزيقى مرة أخرى ،بمعنى استقرارهم بالمجتمع الجديد وتشير النتائج الى ارتفاع معدل الاستقرار بالنسبة لاعضاء

الطبقة عنه بالطبقة الدنيا.

٥ - لم يكن الدافع الاقتصادى سببا فى الحراك الجغرافى وانما ترجع الهجرة الريفية الحضرية الى أسباب مهنية .

٦ - تتنوع المشكلات المهنية التى يراها المهاجر وفقا لتنوع الطبقة التى ينتمى اليها، اذ تتزايد المشكلات السكنية والمشكلات مع الجوار بالطبقة الدنيا ،وتتزايد المشكلات الصحية والمشكلات المرتبطة بالعمل بالطبقة الوسطى .

٧ - يختلف أسلوب شغل وقت الفراغ باختلاف الطبقة الاجتماعية اذ يتزايد معدل من يشغلون وقت فراغهم داخل المنزل بالطبقة الدنيا عنه بالطبقة الوسطى ، وتتنوع أساليب شغل وقت الفراغ للطبقة الوسطى ويزداد معدل التنوع بالطبقة الدنيا.

****